بسم الله الرحمن الرحيم

جامعة اليرموك
كلية الآداب
قسم العلوم السياسية

رسالة ماجستير بعنوان

اثر المساعدات الأمريكية على صناعة القرار السياسي في الشرق الأوسط دراسة حالة (الاردن ، مصر والمغرب)

١٩٨٩ – ٢٠٠٥

THE IMPACT OF U.S AID ON THE POLITICAL DECISION MAKING IN THE MIDDLE EAST CASE STUDY (JORDAN, EGYPT, MOROCCO) 1989-2005

بإشراف الأستاذ الدكتور:-
وليد عبد الحي

مقدم من الطالب :-
غازي سامي مهيدات

2003740014

أثر المساعدات الأمريكية على صناعة القرار السياسي في الشرق الأوسط دراسة حالة (الأردن، مصر والمغرب)

٢٠٠٥-١٩٨٩

إعداد

غازي سامي محمد مهيدات

إشراف

الأستاذ الدكتور وليد عبد الحي

قدمت هذه الرسالة إستكمالاً لمتطلبات درجة الماجستير في العلوم السياسية تخصص الاقتصاد السياسي الدولي

لجنة المناقشة

الأستاذ الدكتور وليد عبد الحي.......................................مشرفاً

الأستاذ الدكتور مسعود الربضي.......................................عضواً

الأستاذ الدكتور محمد الشرعة.......................................عضواً

الأستاذ الدكتور محمد المقدادي.......................................عضواً

الإهـــــداء

إلى كل شمعة تحترق لتضيء درب الآخرين ... أمي

إلى رمز العطاء والحنان.... أبي

إلى من ينتظرن بكل شغف وحب ذلك اليوم الذي يطل إشعاعه من نوافذ بيتنا ...أخواتي

إلى رفيقة دربي...زوجتي

وجل الإهداء إلى الشهداء الأتقياء من أبناء أمتي الذين قاتلوا تحت ظلال السيوف و البنادق في مشارق الأرض ومغاربها، فإليهم اهدي هذا العمل المتواضع.

الباحث

شكر وتقدير

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم وعلى جميع الأنبياء والمرسلين واله وصحبهم أجمعين ومن سار على نهجهم بإحسان إلى يوم الدين.

فإنه من دواعي الفرح والسرور وأنا أنهي هذه الرسالة، أن يرد الفضل لأهله فأتقدم بجزيل الشكر وعظيم الامتنان لله رب العالمين على ما أسبغ علينا من نعماً ظاهرة وباطنه فلله الحمد والمنة .

كما أتقدم بجزيل الشكر إلى الأستاذ الدكتور المشرف على هذه الرسالة وليد عبد الحي، الذي كان لملاحظاته وتوجيهاته الأثر البالغ في رعاية هذه الرسالة منذ أن كانت فكرة إلى أن أصبحت عملاً مكتملاً. فله مني كل الشكر والتقدير. كما أتقدم بجزيل الشكر وعظيم الامتنان إلى الأستاذ الدكتور مسعود الربضي لما قدم لنا من علم ومعرفة وإرشاد شكلت أساسا وطريقا منارا لانجاز هذه الأطروحة فله مني كل الشكر والتقدير وكل الشكر والتقدير إلى أساتذتي الأفاضل في قسم العلوم السياسية.

كما أتقدم بجزيل الشكر وعظيم الامتنان إلى أخوالي الذين لم يتوانوا في انجاز هذا العمل المتواضع لما قدموه من عون مادي ومعنوي واخص بالذكر حضرة الخال المحترم السيد مصطفى الناجي

والسيد حسن الناجي

د. وليد الناجي

د. زكي الناجي

د. اشرف الناجي

فجزاهم الله عنا خير الجزاء وجعله في ميزان حسناتهم. الباحث

الملخص

اثر المساعدات الأمريكية على صناعة القرار السياسي في الشرق الأوسط دراسة حالة (الأردن ، مصر والمغرب)

١٩٨٩ – ٢٠٠٥

تبحث هذه الأطروحة في أثر المساعدات الأمريكية على صناعة القرار السياسي، في الأردن، ومصر، والمغرب، حيث توضح أهداف المساعدات الأمريكية، وتحدد الأساليب والأدوات التي تستخدمها الولايات المتحدة، في تقديم المساعدات، بما يضمن تحقيق أهدافها ومصالحها الاستراتيجية، ذات الأولوية في منطقة الشرق الأوسط، بما يؤثر على تغير توجهات هذه الدول، وفقا لرغبة الإدارة الأمريكية لأن حكومة واشنطن تعتبر أن المساعدات أداة من أدوات السياسة الخارجية التي تستخدمها الإدارة الأمريكية لتحقيق مصالحها وأهدافها في الدول المتلقية للمساعدات.

وخلصت الدراسة إلى أن المساعدات الأمريكية، ذات تأثير على صناعة القرار السياسي في هذه الدول، نظراً لحاجتها للمساعدات، حيث تتجاوب مع أولويات السياسات والتوجهات الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط لأن الولايات المتحدة تربط تقديم المساعدات لهذه الدول بالشروط الاقتصادية والعسكرية وحتى شروط المساعدات الإنسانية.

وبذلك تتجلى فعالية تأثير المساعدات على الدول محل الدراسة في صناعة قرارها السياسي من خلال مدى قبولها بهذه الشروط بما يحقق مصالح الولايات المتحدة في المنطقة.

و اعتمدت الدراسة على ثلاثة مناهج أساسية في البحث وهي

١_المنهج التحليلي:لتحليل كيفية تأثير المساعدات على صناعة القرار السياسي في الدول محل الدراسة.

٢_المنهج الاحصائي:لبيان حجم و قيمة مبالغ المساعدات التي حصلت عليها الدول محل الدراسة خلال فترة الدراسة.

٣_المنهج المقارن:لاجراء المقارنة بين الدول محل الدراسة.

و اعتمدت الدراسة على فرضية أساسية صيغت بالشكل التالي

(كلما زادت نسبة المساعدات الامريكية كلما زاد التأثير على صناعة القرار السياسي في الدول محل الدراسة

الفهرس

المقـدمــة :-

بعد انهيار الاتحاد السوفياتي عام ١٩٩١، ونهاية الحـرب البـاردة، وإنفـراد الولايات المتحدة الأمريكية، وتزعمها لقيادة العالم، أصبحت تلعب دوراً هامـا فـي مجال العلاقات الدولية، وذلك من خلال عدة سياسات تتبعها في علاقاتها مع الدول، ومن هذه السياسات تقديم المساعدات، التي تعتبر ركناً هاما من أركـان الـسياسة الخارجية الامريكية، في تعاملها مع دول العالم، وتعتبر المساعدات الخارجية، أداة قوية ذات فاعلية في السياسة الخارجية الأمريكية، لأنها تسهم في خلق أجـواء مـن التقارب والتعاون مع الدول المتلقية للمساعدات .

وتنقسم المساعدات المقدمة لدول الشرق الأوسط، إلى مساعدات ثنائية، تبرم بين حكومات الدول المتلقية للمساعدات، و حكومة الولايات المتحدة، و هي تـشمل مساعدات إقتصادية، وعسكرية، و إنسانية.

بالإضافة إلى مساعدات القروض الجماعية، التي تقدم من جانب المؤسـسات المالية الدولية، وهذا النوع من المساعدات، يتمتع بإستراتيجية أمريكية كبيـرة فـي إدارته، من جانب الولايات المتحدة، بإعتبارها الممول الرئيسي للمخصصات المالية لهذه المؤسسات.

والواقع أن المساعدات الأمريكية، تعتبر أداة من أدوات الـسياسة الخارجيـة للإدارة الأمريكية، لأنها تهدف إلى تحقيق المصالح والأهداف الأمريكية، من خـلال ربط المساعدات بالشروط التي تعكس استثمار وإدارة هذه المساعدات، وفقا للإرادة السياسية الأمريكية، وتركزت هذه الدراسة على متغيـرين أساسـيين **الأول: هـو المتغير المستقل** متمثلا بالمساعدات الأمريكية، **والثاني هو المتغير التابع**، متمـثلا بالقرار السياسي، التي تتخذه الدول المتلقية للمساعدات لبيان العلاقة الطرديـة بـين تأثير المتغير الأول على المتغير الثاني واعتمدت هذه الدراسة على ثـلاث منـاهج أساسية **المنهج الإحصائي** متمثلا بجداول زمنيـة محـددة لقيـاس قيمـة وحجـم المساعدات، المقدمة للدول محل الدراسة، والثاني هو **المنهج المقـارن**، لإجـراء

المقارنة بين الدول محل الدراسة والثالث المـنهج التحليلـي لبيـان كيفيـة تـأثير المساعدات على صناعة القرار السياسي في الدول محل الدراسة.

وقد اشتملت هذه الأطروحة على ثلاثة فصول، الفصل الأول إحتـوى إطـارا نظريا تم تقسيمه إلى ستة مباحث ، المبحث الأول إشتمل علـى تحديـد مفهـوم المساعدات الخارجية، مع الإشارة إلى بعض النظريات في العلاقات الدولية، المعنية بدراسة المساعدات ، والمبحث الثاني، إشتمل على أشكال المساعدات المقدمة للدول محل الدراسة والتي تمثلت بمساعدات إقتصادية، وعسكرية، وإنـسانية، والمبحـث الثالث، اشتمل على طرق تقديم المساعدات للدول المتلقية، وتمثلت فـي مـساعدات ثنائية، وجماعية، والمبحث الرابع، إشتمل على مراحل تقديم المساعدات وتم تقسيمه إلى مطلبين: الأول مفاوضات الجهات المانحة مع الدول المتلقيـة، حـول كيفيـة إستثمار المساعدات وإدارتها، والثاني تمثل في مبالغ المـساعدات المقدمـة للـدول المتلقية محل الدراسة. أما المبحث الخامس، فقد إشتمل على الشروط المفروضـة على تقديم المساعدات، وتنوعت إلى ثلاثة أنواع ، شروط إقتصادية، وعـسكرية، وإنسانية وأما المبحث السادس، إحتوى على المؤسـسات ذات الـصلة فـي تقـديم المساعدات .

أما في الفصل الثاني فقد اشتمل على دراسة تطبيقيـة، تحـددت فـي المـساعدات الأمريكية، على دراسة حالة من دول الشرق الأوسط، تمثلت بـالأردن، ومـصر، والمغرب، واشتملت كل دولة على ذات المباحث التي اشتمل عليها الفـصل الأول، لكل منها على حذى مع الخلاصة، حول تأثير المساعدات، على القرار السياسي في كل دولة من الدول محل الدراسة .

وأما الفصل الثالث، احتوى على مقارنة، بين الدول الثلاثة محل الدراسة، في تلقي المساعدات الأمريكية، ومدى تأثيرها على القرار السياسي لكل دولة، خروجـا بالخلاصة والاستنتاجات .

أهمية الدراسة :-

تأتي أهمية هذه الدراسة، في تسليط الضوء على الأثر المباشر للمساعدات الخارجية الأمريكية، على صناعة القرار السياسي، لدى الدول المتلقية للمساعدات وخاصة في منطقة الشرق الأوسط باعتبار أن المساعدات هي أداة مهمة من أدوات السياسة الخارجية للدول المانحة بصفة عامة، وللولايات المتحدة بصفة خاصة، وهذا يبدو من طول المدة التي قدمت خلالها المساعدات، وحجم هذه المساعدات، وفي عدد وتنوع الدول المتلقيه لهذه المساعدات في الشرق الأوسط، وبتعبير أدق أصبحت المساعدات الاقتصادية والعسكرية، إحدى الأدوات الأساسية، التي حاولت الولايات المتحدة من خلالها إقامة علاقاتها الخارجية، وتوطيد نفوذها في المنطقة، ليصبح نفوذ الولايات المتحدة من خلال المساعدات، هو العامل الأساسي في التأثير على صناعة القرار السياسي في الشرق الأوسط، وهذا يعني إنحراف إتخاذ القرار السياسي، وعدم وضعه في مساره الصحيح، عندما تعتزم الدول المتلقية للمساعدات على إتخاذ قراراتها على الصعيدين المحلي والدولي،لأن الولايات المتحدة تحرص على مصالحها الأمنية، والاقتصادية، في المنطقة، وهي تعتبر أن تقدمها وازدهارها الاقتصادي، يعتمد بشكل أساسي على الاستثمار في منطقة الشرق الأوسط، وهذا ما أكده تقرير اللجنة المستقلة، لبحث قضايا التنمية في الشرق الأوسط، والذي يحمل عنوان الشمال، والجنوب، حيث أشار إلى أن (دول الجنوب لاتحقق النمو الكافي، دون مساعدة دول الشمال وبالتالي فإن ازدهار دول الشمال، مرتبط بتطور أكبر في دول الجنوب)"[1]"وهذا ما اكده وزير خارجية الولايات المتحدة الأسبق حورج شولتز " بان المساعدات أداة أساسية من أدوات سياسة أمريكا الخارجية، وأنها ترتبط إرتباطا مباشرا بأمن أمريكا القومي، وإزدهارها الإقتصادي"[2]"

"1" - شريم. لمينة ،١٩٩٦م،المساعدات الخارجية اليابانية كاداة للسياسة الخارجية ، عمان، الجامعة الأردنية، رسالة ماجستير ، ص ٢٠

- "2"International Security And Development Cooperation Program , Office of International Affairs ,Washington ,1991, p.2.

هدف الدراسة :-

تهدف الدراسة إلى كشف العلاقة بين متغيرين، هما **المساعدات الخارجيه الامريكيه والقرار السياسي في الشرق الاوسط** ومن خلال هذين المتغيرين تبرز التساؤلات التالية:

الاول: ما هي العلاقة بين المساعدات الخارجية، والقرار السياسي ؟

الثاني : إلى أي مدى تؤثر المساعدات الأمريكية على تكييف صناعة القرار السياسي في الشرق الأوسط، باتجاه أو بأخر ؟

مشكلة الدراسة :

يرى العديد من الباحثين أن المساعدات الخارجية الأمريكية، لها دور كبير في التاثيرعلى صناعة القرار السياسي في الدول المتلقية، وخاصة في دول الشرق الأوسط، لأنها عامل مهم في تحقيق مصالحها الإستراتيجية والاقتصادية و تعزيز نفوذها .

و بذلك يظهر تاثير المساعدات على صناعة القرار السياسي، من خلال الكشف عن العلاقة السلبيه والطردية، بين المساعدات و القرار السياسي، لأنه غالبا ما تستثمر هذه المساعدات وفقاً لإرادة الولايات المتحدة، وليس وفقا لإرادة الدول المتلقية، لهذه المساعدات في الشرق الاوسط .

ويتم هذا من خلال الأدوات التي تستخدمها الولايات المتحدة في تقديم المساعدات كصندوق النقد الدولي، الذي تحول الى قوه اقتصادية عالميه تمارس ضغوطها على الدول النامية، حيث يشترط على الدول المدينة، والتي تتلقى المساعدات الخارجية، أن تقبل بالإدارة الخارجية لاقتصادياتها، لضمان بقائها خاضعه لشروط الرأسمالية على النطاق العالمي .

وبذلك تتمثل مشكلة الدراسه من خلال الإجابة على التساؤلات التاليه :

الأول : ماهي الآلية التي من خلالها تؤثر المساعدات على صناعة القرار السياسي ؟ بمعنى اخر كيفية تحقيق المساعدات الخارجيه للاهداف الإستراتيجية الأمريكية في الشرق الاوسط ؟

الثاني :ماهي النتائج المترتبه على تاثير هذه المساعدات، على صناعة القرار السياسي ؟

<u>التحديد المكاني والزماني و الموضوعي للدراسه :</u>

اولا التحديد المكاني :تتناول الدراسة اثر المساعدات الامريكيه على صناعة القرار السياسي في الشرق الأوسط، حيث تم اختيار ثلاث دول لتكون محل للدراسه و هي الاردن و مصر و المغرب .

الأردن :وتأتي أهميته لوقوعه في قارة آسيا من دول الشرق الأوسط، و نظراً لعوامل إهتمام الولايات المتحدة به، حيث يحتل موقعا استراتيجياً في قلب الوطن العربي، فهو الدرع الشمالي لشبه الجزيره العربيه، وحلقةوصل بين عمق الوطن العربي، و صراعات المشرق العربي، بما في ذلك الصراع العربي الصهيوني ،فهو حلقة الوصل بين العراق و فلسطين و منطقتي الشرق الأوسط و البحر الاحمر.

مصر :وتقع في قلب القارة الأفريقية في منطقة الشرق الأوسط، وهي حلقة الوصل بين دول العالم العربي الآسيوي والأفريقي، و ترتبط مصر مع الولايات المتحده بروابط استراتيجية و أمنية، بالإضافة للروابط الاقتصادية، وهي دوله ذات وزن مهم في السياسه الاقليميه في المنطقة، وهي تعامل من جانب الولايات المتحده كأداة من أدوات السياسة الامريكية في المنطقة، و قوه محوريه، في إطار النظرة للحاجة لشريك إقليمي في المنطقة، لأن مصر قد تملك زمام الحركه السياسيه في العالم العربي، باعتبار أن الميزان الإقليمي قابل للتغيير بناء على قدرة الاداء

السياسي لمصر ، لان المعروف في حسابات القوى الخارجية، أن سعي مصر لدور ريادي اقليمي من شانه ان يعوق خطط هذه القوى المرسومه حسب قواعد إستراتيجية .

المغرب :وتقع في شمال القاره الأفريقية، فعلى الرغم من بعدها عن قلب الوطن العربي، إلا أن أهميتها تكمن في كونها نافذة الولايات المتحده على العالم العربي، ولأنها تطل على المحيط الأطلسي، أصبحت حلقة الوصل بين الولايات المتحده و الشرق الأوسط، و تحديداً العالم العربي، وذلك لربطها بالسوق العالمية الحرة والتجارة الخارجية الامريكية ، الى جانب المصالح التي تشكل أولوية عالية في السياسة الامريكية،الى جانب الروابط الأمنية التي تربط الولايات المتحدة بالمملكة المغربية.

التحديد الزماني:

<u>اما التحديد الزماني:</u>

تتناول هذه الدراسة، التحديد الزماني للمساعدات الخارجية الامريكية، وأثرها على صناعة القرار السياسي في الشرق الاوسط، وتحديدا مصر والاردن والمغرب، وذلك في فترة ما بعد الحرب الباردة، وانهيار الاتحاد السوفييتي منذ عام ١٩٩١، وذلك نظرا لما حدث من تغير على النظام الدولي، وتفرد الولايات المتحدة في زعامة العالم، وهذا يعني ان الدراسة تتحدد في الفترة الزمنية من عام ١٩٨٩-٢٠٠٥،وهي فترة توسع وزيادة النفوذ السياسي الامريكي في الشرق الاوسط .

<u>التحديد الموضوعي:-</u>

ويتمثل في توضيح وبيان معنى المصطلحات التي تتضمنها هذه الدراسة مثل :

١- **القرار السياسي:** ويعرف بأنه العملية التي يتم بواسطتها اختيار احد التصورات البديلة لحل المشكلات المثارة على أساس تفضيل أي منها بما يتضمنه ذلك من

مناقشة ومفاضلة ضمن تحليل ودراسة المتغيرات التنظيمية والمؤسسية وتفاعل القوى والأشخاص التي تؤثر في القرارات والعلاقات المتبادلة.[١]

٢- **المساعدات الخارجية**: تعرف بانها الانتقال الرسمي لرؤوس الأموال والبضائع والخدمات إلى الدول النامية والتي لا تستطيع الحصول عليها بالوسائل التجارية العادية.[٢]

٣- **المجتمع المدني**: هي تنظيمات غير حكومية، كالأحزاب السياسية والاتحـــادات العمالية والنقابات المهنية وتمارس نشاطاتها على المستوى السياسي من خـــلال المشاركة والتفاعل بين الأفراد والدولة.[٣]

٤- **التحول الديمقراطي**: مجموعة من حركات الانتقال من النظام غير الديمقراطي الى النظام الديمقراطي تحدث في فترة زمنية محددة وتفوق في عددها حركات الانتقال في الاتجاه المضاد خلال نفس الفترة الزمنية وتشمل حركات الانتقـــال تحولا ليبراليا أو تحولا ديمقراطيا جزئيا في النظام السياسي ولا يتحـــول إلـــى الديمقراطية تحولا تاما .[٤] أي أنها ثورة اجتماعية و سياسية وتاريخية بنيويـــة تطال الفكر والمؤسسات و النظام السياسي.

<u>فرضية الدراسة :-</u>

تقوم فرضية الدراسة على إحتمال وجود علاقة سلبية وطردية، بين مؤشرين وهما المساعدات الأمريكية، والقرار السياسي في الشرق الأوسط، وتحديداً الـــدول الثلاث محل الدراسة وهي الأردن، ومصر، والمغرب .

بمعنى أن المساعدات الخارجية الأمريكية، إحدى المتغيرات التي تؤثر على صناعة القرار السياسي في الدول محل الدراسة.

---

(١) بركات. نظام ، آلية صنع القرار السياسي ، الأردن ، مركز الدراسات الأردنية، ط١، ١٩٩٧م، ص٧٥-٧٦.
(٢) والترز. روبرت، المعونات الأمريكية والسوفيتية، ترجمة نبيل صبحي، الكويت، دار القلم ط١، ١٩٧٤م، ص١٠-١١.
(٣) إبراهيم، سعد الدين، التحول الديمقراطي في الوطن العربي، القاهرة، دار قباء، ط١، ٢٠٠١م، ص١٦.
(٤) هانتنجتون. صموئيل، الموجة الثالثة ، التحول الديمقراطي في القرن العشرين، ترجمة عبد الوهاب علوي، الكويت، دار سعاد صباح، ط١، ١٩٩٣م، ص٧٣.

وقد صيغت الفرضية الخاصة بالدراسة على النحو التالي:

((كلما إزدادت نسبة المساعدات الخارجية (الامريكية) كلما ازداد التأثير على صناعة القرار السياسي، في الدول محل الدراسة في الشرق الاوسط)). وصيغة الفرضية بهذه الصورة ببيان تأثير الولايات المتحدة على دول الشرق الأوسط محل الدراسة في إطار تقديم المساعدات خاصة بعد انهيار الاتحاد السوفياتي عام ١٩٩١م وما ترتب عليه من نتائج كان من أهمها إعادة هيكلة العلاقات الدولية وانتهاء الحرب الباردة.

<u>منهجية الدراسة :-</u>

تعتمد هذه الدراسة على ثلاث مناهج أساسية:

الأول – المنهج المقارن، الذي يمكننا من خلاله إجراء المقارنة بين الدول الثلاث محل الدراسة، فيما يتعلق بطرق الحصول على المساعدات وكيفية تقديمها ومراحل تقديمها.

الثاني– بعض جوانب المنهج الإحصائي، فيما يتعلق بدراسة المساعدات رقمياً، لبيان نسبة وقيمة المساعدات المقدمة للدول خلال فترة الدراسة وبيان كيفية تأثير المساعدات على القرار السياسي من حيث زيادتها أو نقصانها بناءً على مدى موافقة القرار السياسي لأهداف وسياسات الجهات المانحة.

الثالث– المنهج التحليلي، لتحليل تأثير المساعدات الأمريكية على صناعة القرار السياسي في الدول محل الدراسة.

الدراسات السابقة :-

هناك الكثير من الدراسات، التي بحثت في موضوع المساعدات الخارجيـــة، من دول كبرى كالولايات المتحدة، وغيرها من الدول الاخرى، التي تقدمها لمعظـــم دول العالم وخاصة منها للدول النامية، حيث تم الإطلاع على بعض هذه الدراسات ومنها ما يلي:

١- دراسة ثروة العمرو، بعنوان المساعدات الامريكية، والتحول الديموقراطي في الأردن، في الفترة من عام ١٩٨٥-١٩٩٥م، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، الصادر عام ٢٠٠٤، وتعرض العمرو في كتابها هذا حول السياسة الخارجيـــة الامريكية في الشرق الأوسط، من حيث طبيعتها والتغيرات التي حصلت فـــي النظام الدولي، كما أنها أشارت إلى أهـــداف الـــسياسة الخارجيـــة للولايـــات المتحدة، في الشرق الاوسط وخاصة في ضوء التغيرات التي حـــصلت فـــي النظام الدولي بعد عام ١٩٩١ وتحدد الباحثة مجال دراســـتها الأردن، وأثـــر المساعدات الأمريكية على التحول الديمقراطي فيها كدوله مـــن دول الـــشرق الأوسط، والتي تتلقى فيضاً من المساعدات الامريكية الخارجية .

٢- سيف الدين عبد الفتاح، بعنوان المساعدات الخارجيـــة والتنميـــة فـــي العـــالم العربي، المركز العلمي للدراسات السياسية، المنشور عـــام ٢٠٠١، ويـــشير الكاتب في مؤلفه الى مشكلات التخلف، وتراجع التنمية في دول العالم العربي، شمولاً بثلاث دول محل الدراسة المغرب، والأردن، ومـــصر، ودول عربيـــة اخرى، كما يشير الكاتب الى دور المساعدات الخارجية في إطار فلسفة برامج التكيف والتصحيح الهيكلي، لصندوق النقد الدولي، والبنك الـــدولي، ويتحـــدث الكاتب عن السيادة القطرية وعلاقتها بالمساعدات الخارجيـــة، مـــشيراً إلـــى التأثير السلبي الكبير للمساعدات الخارجية على السيادة القطرية، وخاصة فـــي صميم صناعة القرار السياسي، وفيه يشير الكاتب أيضاً إلى الأبعـــاد الثقافيـــة للمساعدات الامريكية في دول الوطن العربي.

٣- تيريزا هايتر، بعنوان إمبريالية المساعدات ،ترجمة مجدي ناصيف،الناشر دار ابن رشد للنشر والتوزيع عام ١٩٨٩، وتتحدث الكاتبة عن السياسات ومبادئ العمل في صندوق النقد الدولي، ومناهجه كذلك تبحث في وكالات الولايات المتحدة للتنمية الدولية، وكذلك بنك التنمية الامريكي، وهي تشير الباحثة الى دول كانت محل تطبيق لدراستها، وهي ليست من دول الشرق الاوسط ولا محل لدراستها .

٤- حسين معلوم، بعنوان المعونة الامريكية لمصر، الواقع والأفاق مجلة السياسة الدولية العدد ١٣٠ لسنة ١٩٩٧ ، ويشير الباحث في مقالته عن المساعدات الأمريكية وأثرها على السياسة المصرية، مشيراً إلى أن مصر كحالة الاردن تتلقى المساعدات بجميع اشكالها الاقتصادية والعسكرية والإنسانية ويشير الباحث الى المعايير السياسية للمعونة الامريكية لمصر، باعتبارها من اهم المعايير التي تحتل الصدارة في مجال المساعدات، مقارنة مع المعايير الاخرى العسكرية والاقتصادية ، ويستطرد الكاتب في الإشارة إلى أمن إسرائيل في المنطقة الشرق أوسطية، مقابل المساعدات الأمريكية، وكذلك ربط الدول محل الدراسة في اقتصاد السوق الحر، والتجارة العالمية.

٥- الكاتب محمد جاد المعونة الخارجية الأمريكية، والأهداف الأمنية مجلة السياسة الدولية العدد ١٣٠ الاصدار ٣٣ / ، المنشور سنة ١٩٩٧، ويتحدث الكاتب عن برنامج المساعدات الأمريكية، في فترة ما بعد الحرب الباردة، كما يتحدث عن انواع المساعدات الأمريكية المقدمة للشرق الأوسط، وعن وسائل تنفيذ هذه البرامج حيث التحويلات النقدية المباشرة ،هو ما تتمتع به اسرائيل بصورة كبيرة دون الخضوع للرقابة من خلال الإدارة الأمريكية، أو الوسائل الأخرى، كبرامج المعونة، وتقديم المساندة للقطاع العام في دول الشرق الأوسط، محل الدراسة، كما يتناول الكاتب الحديث عن اقسام البرنامج الامريكي لمساعدات دول الشرق الاوسط وعددها خمسة، وهي المساعدات الانمائية وكذلك رصد الدعم الاقتصادي، وبرنامج المعونة العسكرية، مشيراً في النهاية الى مستقبل المعونة الخارجية الامريكية .

الفصل الأول

الإطار النظري لمفهوم المساعدات الخارجية

المبحث الأول: تحديد مفهوم المساعدات الخارجية:

تعرف المساعدات الخارجية على أنها،"الانتقال الرسمي لرؤوس الأموال والبضائع والخدمات إلى الدول (النامية)، التي لا تستطيع الحصول عليها بالوسائل التجارية العادية"[(١)]

حيث تقدم الجهات المانحة المساعدات، للدول النامية لتحقيق التنمية الاقتصادية، في إطار النظرة الشاملة لضرورة التعاون الدولي، الذي يعتمد على نوع العلاقة بين الدول، فالمساعدات الخارجية، تؤدي الى زيادة القوه الشرائية الوطنية، مما يؤدي الى زيادة الدخل،عن طريق زيادة الطلب الاستهلاكي والاستثماري ، ثم زيادة الدخل القومي المؤدي الى التنمية الاقتصادية،حيث أكدت كثير من الدراسات صعوبة تحقيق معدلات النمو الاقتصادي، لدى البلدان النامية، دون اللجوء الى المساعدات الخارجية .

وتعرف المساعدات الخارجية من ناحية أخرى بأنها " تحويل المصادر من الحكومات أو المؤسسات الرسمية ، إلى حكومات ومؤسسات البلاد النامية، لتحقيق التنمية والتقدم الاقتصادي، وتمويل مشاريع محددة" [(٢)]

هذا التعريف ينطوي على شيء من الخطورة، حيث استخدم لتبرير المساعدات، على شكل قروض، وليس على شكل منح، بدعوى تشجيع الانضباط المالي في بعض البلدان النامية، إذ من المحتمل تماماً أن بعض أنواع التنمية في البلدان النامية كدول الشرق الأوسط قد تفيد البلدان الأكثر غنى ، أو على الأقل

---

(1) والترز. روبرت، المعونات الأمريكية والسوفياتية- تحليل مقارن- ترجمة نيل صبحي،الكويت، دار القلم ،ط١، ١٩٧٤، ص١٠- ص١٢.

(2) هايتر. تيريزا ، امبريالية المساعدات، ترجمة مجدي ناصف، القاهرة، دار ابن رشد، ط١،١٩٨٩، ص١٥- ص١٧.

تتواءم مع مصالحها ، وبذلك تظهر خطورة المساعدات، في كونها لا تحصل عليها الدول المتلقية الا وفقا لشروط معينة.

وتعرف المساعدات الخارجية من جانب ثالث بأنها" تقديم المنح، و القروض لتمويل عمليات التنمية الاقتصادية، و الاجتماعية في البلدان المتلقية، ،وفقا لشروط معينة "[١] وقد اختلف العديد من الباحثين حول هذا التعريف،فليس بالضرورة ان تكون جميع المساعدات مشروطة،فهناك مساعدات لا تكون مقرونة بشروط كمساعدات الحالات الطارئه بين الدول، "[٢]

وبرأيي المتواضع فإن المساعدات الخارجية "قروض وهبات، نقدية أو عينية، اقتصادية أو عسكرية، تقدمها الجهات المانحة لدعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية والقدرة الدفاعية للدول المتلقية، وفقاً لسياسات معينة يتم الاتفاق عليها بين الأطراف المعنية".

والمقصود بالجهات المانحة: الدول والمؤسسات الدولية (البنك الدولي وصندوق النقد الدولي) التي تقدم القروض لدعم التنمية، على أن تسدد هذه القروض خلال فترة زمنية معينة بالإضافة لفوائدها، فالقرض يقدم من المؤسسات والدول، أما الهبة فتقدم من الدول فقط ولا تسدد ولا يترتب عليها فوائد، وهذا هو الفرق بين القرض والهبة.

وتجدر الإشارة إلى أن قروض المؤسسات المالية الدولية لا تشمل مساعدات القدرة الدفاعية، لأن مساعدات القدرة الدفاعية يكون من خلال اتفاقات القروض والهبات الثنائية بين الدول.

أما السياسات المتفق عليها، فهي تحديد مسار هذه القروض والهبات، وكيفية استثمارها في الدول المتلقية، وهو ما يعكس إرادة الجهات المانحة في مدى تحقيق الأهداف من تقديم المساعدات.

---

(1) U.S Department Of State " International Seearivg And Development Co Operation Program" Office International, Washington D.c 1991 , p.2.www USDA.GOV.

. سليمان ، المساعدات الخارجية وأثرها على اقتصاديات الدول النامية مجلة مؤتة للبحوث، العدد الأول
ص٨٣-٨٦

ويعتمد تقديم المساعدات الخارجية للدول النامية على عدة مبادئ:-

الأول: ان تفضي المساعدات إلى تدعيم وتحقيق المصالح للجهات المانحة.

الثاني: أن إنفاق الموارد يكون بغرض تحقيق وجهة النظر الأخلاقية للمساعدات الخارجية.[١]

الثالث: القدرة على الامتصاص: ويتمثل بقدرة الاقتصاد القومي على استغلال الموارد الخارجية، التي تنتجها رؤوس الأموال التي يحصل عليها.

الرابع: الاستفادة من تقديم هذه المساعدات، بما يدعم البنيان الاقتصادي،ومع أن الطاقة الإنتاجية للدولة تتوقف على مجموعة من العوامل السياسية، والاجتماعية ،والاقتصادية، فالاستقرار السياسي مثلاً يتيح للمجتمع أن يتفرغ لبناء الاقتصاد القومي، كما تؤثر القيم الاجتماعية في قدرة المجتمع، على امتصاص الموارد الخارجية التي تحتاج له،[٢] مع الأخذ بعين الاعتبار قدرة الدولة على السداد من خلال تسديد المجتمع لالتزاماته.

ووفقا لنظرية الاعتماد المتبادل في العلاقات الدولية [٣]، فإن المساعدات الخارجية لا تؤدي إلى إحداث تنمية حقيقية في الدول المتلقية، نتيجة لعدم اتفاق المانحين والمتلقين على هدف المساعدة، فالجهات المانحة ترى أن تحقيق النمو الاقتصادي يتم من خلال الاستثمار برأس المال البشري أو الطبيعي، بينما ترى الدول المتلقية أن المساعدات مصدراً لمعالجة المشاكل الاقتصادية الداخلية، وتؤدي إلى زيادة القدرة للوفاء بالديون الخارجية، كما أنها سياسة هامة في الدخل الحكومي للبلدان المتلقية، وهذا أدى إلى اختلاف وجهات النظر حول المساعدات الخارجية.

---

(1) بيرسون. توماس ، العلاقات الدبلوماسية ا لأمريكية مع الشرق الأوسط ترجمة ، دار طلال للدراسات،بيروت،ط١، ١٩، ص٤٢٩.

(2) اللوزي إمبريالية المساعدات ، ،ص٢٥- ص٢٨. ١٩٨٩م.

(3)Wiliams. Roger . ,Foreign , Aid Past Theory And , Current Ternds , First F Washington 1999 , P 182.

فالاتجاه الأول يرى بأن ما يحفز الدول المتلقية لقبول المساعدات ثلاثة أسباب:

١. **الأسباب الاقتصادية:** وهو السبب الأكثر أهمية، لقبول المساعدات في الدول المتلقية، حيث التطور الإقتصادي، لتحسين مناخ الإستثمار، وتطوير رأس المال البشري، وترقيه المشاريع، ولدفع الفائدة للديون الخارجية .

٢. **الأسباب السياسية:**[1] في بعض الحالات تعتبر المساعدات أداة ضرورية، في تشكيل قاعدة قوه للدول المتلقية، لأنها تساعدها في تنظيم علاقاتها الخارجية مع الدول الأخرى، وضبط شؤونها الداخلية، لاسيما أن نهاية الحرب الباردة، ساهمت في الغاء كثير من المساعدات الرسمية للعديد من الدول .

٣. **الأسباب الأخلاقية:** فالعديد من الجهات المانحة، تعتبر أن لديها مسؤولية أخلاقية، لتزويد المساعدة للدول المتلقية، وهذا يعود لإسباب بشرية، أو للشعور بأن القوى الدولية، لديها مسؤولية لإعادة توزيع المصادر بصورة عادلة .

أما الاتجاه الثاني: فيرى أن تلقي المساعدات الخارجية يترك آثاراً سلبية تتمثل في:-

١. المساعدات الخارجية تخلق فسادا لدى العديد من الاشخاص الذين يتمتعون بمراكز سلطوية في الدول المتلقية.

٢. إن المساعدات الخارجية، لا يمكن الإعتماد عليها بشكل كلي، ويعود ذلك لسببين:

أ : المساعدات قد تتحكم في تخطيط مسار اقتصاديات الدول المتلقية.

ب : أن المساعدات قد تعمل على دعم الأنظمة الديكتاتورية وإستمرارها.[2]

---

(1) Adelman. Howard, International Aid Councepts Trends, first published New York,1996,p91-93.

(2) Adelman. International Aid Councepts Trends, P.94-96.

المبحث الثاني: أشكال المساعدات الخارجية.

يمكن تقسيم أشكال المساعدات المقدمة للدول إلى ما يلي:

أولاً: المساعدات الاقتصادية.

تصنف المساعدات الاقتصادية إلى ما يلي:

١- مساعدات لدعم الميزانية، وقروض التنمية، والعجز في الميزان التجاري، حيث تأتي على شكل قروض، ونسبة قليلة من هذه المساعدات التنموية تكون على شكل منح[١]، وتقدم هذه المساعدات للدول المستفيدة للحصول على السلع، والخدمات، التي تحتاج إليها في عمليات التنمية، وتصحيح الاختلالات الاقتصادية، ومساعدة اقتصاديات الدول المتلقية على النمو.

٢- مساعدات لدعم المشاريع الاقتصادية وتشمل ما يلي:[2]

- مساعدات لتطوير البنية التحتية والصناعية: حيث تحتاج عملية التطوير الصناعية إلى بنية تحتية قوية، لكي تتم عملية تخطي العقبات التي تحول دون البناء الصناعي، والمساعدات الاستثمارية، وإنشاء الطرق، وأنظمة الاتصالات، ومصانع الطاقة، وسكك الحديد، وتطوير مشاريع الكهرباء اللازمة للتطوير الصناعي وقطاع النقل، والطرق والموانئ[٣]

- مساعدات لتطوير القطاع الزراعي، والمياه: تحتل الزراعة لدى البلدان المتلقية، جزءاً رئيسياً من عملية التطوير، وخاصة البلدان التي تساهم الزراعة بجزء كبير في اقتصادها القومي، مثل مصر، والأردن، حيث

---

(1) Report U.S Agency For International Development ,2001,U.S Aid to Middle East Washington,p4, www.usaid.GOV.

(2) درويش. خليل ، سياسة المعونات الخارجية اليابانية، ترجمة علي الصناوي،القاهرة دار النهضة العربية،ط١، ١٩٩٥، ص١١٢.

(3) G.Weinbaw. Marren., Egypt And the Politiecs Of Us Economic Aid, U.S,A, Colorado west view press, First p1, 1989,p 68-71.

تأخذ المساعدات، شكل إنشاء مستودعات التخزين، والمحاصيل، وأنابيب الري، ودعم الريف المعتمد أصلا على الزراعة، واستصلاح الأراضي الزراعية، لزيادة الإنتاجية، ولرفع مستوى المعيشة للعاملين في الزراعة ،ومن أجل زيادة القوى العاملة المستخدمة في الزراعة، وتقليل الاعتماد على المستوردات الغذائية، والمساعدة في البحوث الزراعية التي تسهم في تطوير الإنتاج الزراعي، واستخدام أفضل الطرق الزراعية.

- مساعدات لتطوير المشاريع السياحية: حيث تعتبر المساعدات الخارجية، المقدمة للدول المتلقية مصدراً من مصادر التمويل للقطاع السياحي، وحماية المواقع، والأماكن الأثرية من التآكل والتحلل البيئي.(١)
- مساعدات لتطوير الخدمات الاجتماعية والتكنولوجية: تعتبر المساعدات الخارجية مصدر تمويل رئيسي لتطوير المصادر البشرية، لرفع نوعية الحياة للمجتمع، وذلك عن طريق دعم التخطيط الأسري بالتدريب، وإكساب المهارات في مختلف المجالات الصحية، والإنجابية، والإسكانية، ودعم المشاريع الإنتاجية الصغيرة للأسر الفقيرة، لاستخدام التكنولوجيا الحديثه، وعملية نقل التكنولوجيا.(٢)
- مساعدات لتطوير القطاع التعليمي: تمثل المساعدات الخارجية دعامة رئيسية في قطاع التربية والتعليم، حيث التركيز على البنية التحتية التعليمية، ورفع مستوى الأداء التعليمي عن طريق تمويل برامج تهدف لرفع مستوى التدريب الإداري، والتقني، وزيادة عدد المدارس والمعاهد وتقديم المنح التعليمية، والإنفاق لتطوير الأبحاث العلمية.

---

(1) Report US Aid, 1999, U.S Aid Projects ,Washington, p7,www.usaid. gov.
(2) G. Wwin Baum, Egeypt And The Politics of U.S Economic Aid, P78.

ثانيا: المساعدات العسكرية

تتكون المساعدات العسكرية من منح وقروض ميسرة السداد، لشراء المعدات العسكرية، أو تقديمها بصورة عينية ،على أن يتم تسديدها في غضون فترة زمنية معينة، ويأتي تقديم المساعدات العسكرية للبلدان المتلقية، لتعزيز القدرة الدفاعية لديها، واستخدام أفضل الأساليب العسكرية في العمليات القتالية، فعلى الرغم من التغيرات الهائلة التي أعقبت نهاية الحرب الباردة في العلاقات الدولية فان بعض الدراسات تشير إلى أن المعونة الخارجية للبلدان المتلقية، تعالج الأخطار التي سببها انهيار النظام الدولي، وينعكس هذا الاهتمام بالشق الأمني، من خلال زيادة المعونة العسكرية والاقتصادية، مع الاخذ بعين الاعتبار أن تقديم المساعدات العسكرية يكون في مجال التعاون الدولي، بناء على التزام الدول المتلقية بالاتفاقيات الدولية الموقعة عليها، مثل الحد من سباق التسلح، وعدم انتشار أسلحة الدمار الشامل.[1]

وقد احتلت منطقة الشرق الأوسط الصدارة فيما يتعلق بهذه المعونة من حيث التوزيع الجغرافي، حيث تتلقى هذه المنطقة اكثر من نصف إجمالي قيمة المساعدات الخارجية، بالرغم من حاجة هذه المنطقة للمساعدات الإنمائية، إنما حصولها على مثل هذه النسبة من المعونة العسكرية، يعكس أولوية الأهداف الأمنية لما تتمتع به المنطقة من أهداف استراتيجية، إذا ما قورنت بمناطق اخرى مثل أفريقيا.[2]

ويشتمل برنامج المساعدات العسكرية ،على معدات حربية، وتقنيات فنية، من اجل رفع الكفاءة القتالية والدفاعية للدول المتلقية للمساعدات، وتتمثل أهداف هذا البرنامج بالعديد من الجوانب منها:

الترويج للسلام في الشرف الأوسط، وتقوية علاقات التعاون في مجال الدفاع والأمن مع الدول المتلقية، لتحقيق الاستقرار السياسي الذي يعد أساساً للنمو الاقتصادي.

---

(1) جاد.محمد، المعونة الخارجية الأمريكية والأهداف الأمنية، مجلة السياسة الدولية، الإصدار ١٣، العدد١٢٧، سنة ١٩٩٧، ص١٠١، ص ١٠٥.

(2) Role Of Military Assistance In U.S Foreign Aid Program, Arms Trans for Polic.y, Washington 2003.P1-2.

ثالثا- المساعدات الإنسانية:

ويتمثل هذا النوع في تقديم المساعدات الغذائية للدول المتلقية، بما فيها دول الشرق الأوسط، في إطار النظرة الشاملة لمشاكل الأمن الغذائي العالمي، كذلك رغبة الجهات المانحة في تجنب أي صدام مع البلدان النامية [1]، من خلال ما يسمى حوار الشمال و الجنوب.

ويشتمل هذا النوع من المساعدات الخارجية[2] على منح وقروض ميسرة السداد، لتحقيق افضل إستخدام لفائض المحاصيل الزراعية ، فالدول المانحة تواجه حالة إرباك، نتيجة الفائض الزراعي، ولأن تخزين المنتوجات الزراعية يكلف نفقات باهظة، بالإضافة الى أنه يؤدي الى إضطرابات في الميزان التجاري، ، إذا لم تصدره الى الدول النامية ، وكذلك رغبة الدول المانحة في تطبيق مبدأ حرية السوق، بالتعامل الزراعي على صعيد التنافس الدولي، وتعتبر المساعدات الغذائية سلاحاً إقتصاديا بغض النظر عن نماذج تطبيقه ، حيث تستطيع الدول المانحه رفع السعر إذا قدم كقرض، ولا يكون امام البلدان المتلقية الا القبول، لان قدرتها الاقتصادية، لا تتحمل اللجوء الى الشراء بالوسائل التجارية العادية .[3]

فنظرية البيئة السياسية الجيدة هي من أكثر النظريات وضوحا، فيما يتعلق بالمساعدات الغذائية،وترى أن تصدير الانتاج الزراعي للدول المتلقية التي تتبنى سياسة الانفتاح الاقتصادي والسوق الحر، بيئة سياسية جيده يمكن أن تعمل فيها المساعدات بشكل فعال و منتظم.[4]

---

(1) Colons.Joseph, Aid As Obstacle, Institute For Food And Development Policy,washington 1995., P17, P21.

(2) التل،نبيل، ٢٠٠٣، العلاقات السياسية الأردنية الأمريكية،رسالة ماجستير، كلية الدراسات العليا، الجامعة الأردنية، ص٦١، ص٦٣.

(3) Report Gao For congress, 1995, Food Aid Programs ,p35-p36.www.Gao.Gov

(4) G.Marvieen Aid Theory Foreign Aid Tours,Newyourk,2001 www.Bized.Ac.Ukvivtua/Aid.

فالقروض والمنح، تشمل في بعضها على سلع عينية زراعية، كالادوات التكنولوجية ،المستخدمة لتطوير الانتاج الزراعي، في البلدان المتلقية، ،بالاضافة الى دورات تدريبية، تتضمن الارشاد، والتوجية الزراعي ،و تحسين التخطيط و التدريب من خلال التزويد بخبرات وكفاءات بشرية، وتسويق المدخلات الزراعية و تحسين استغلال الماء ،وانظمة التسويق، والنقل، التي من شأنها تقليل كلفة انتاج الغذاء،وهي مقدمة من الدول المانحة، في اطار الشراكة الدولية، لتحسين الإنتاج الغذائي العالمي.

ويتضمن هذا النوع، مساعدات الحالات الطارئة، وأعمال الإغاثة، التي تقوم بها المنظمات الدولية غير الحكومية وإعادة التوطين، وجزء من هذه البرامج يتم تقديمه من خلال اجهزة منظمة الامم المتحدة ، مثل برنامج اليونيسف حيث يحتل الأردن، ومصر، المرتبة الأولى ضمن هذا النوع من البرامج، على مستوى منطقة الشرق الأوسط، وقد بدأ العمل بهذا البرنامج بعد الحرب الباردة، وأنصب التركيز على بعض الأهداف الإنسانية، مثل دعم حقوق الإنسان،و تطبيق الديمقراطية و دعم المنظمات غير الحكومية للعمل في مجال الخدمة الانسانية، كمنظمتي الهلال و الصليب الاحمر الدوليين.(1)

---

(1) Hanrahan.E.Carles, agricultural Export And Food Aid Programs, National Councel for Seince And Envireoment, Washington ,2001, P4-6 , www.NCSE. Org .

المبحث الثالث: طرق تقديم المساعدات الخارجية.

تقدم المساعدات الخارجية للدول المتلقية بطريقين:-

أولاً: تقديم المساعدات الخارجية عن طريق اتفاقيات العون الثنائي، ويرتكز هذا النوع من المساعدات على أمرين:(١)

- تقديم المساعدات من أجل تسهيل إصلاحات اقتصادية أساسية: مثل الحد من الديون، ومكافحة التضخم المالي، واصلاح النظام الضرائبي، أو أي شي آخر حسب الحالة الخاصة، وفي هذه الحالة يرتبط استعمال القرض بإنجاز تام لأعمال معينة، تتفق عليها الدولتان المانحة، والمستلمة، فمثلاً تتعهد الدولة المانحة بدفع الأقساط كل فترة زمنية، شريطة أن تتخذ الدولة المستلمة للعون خطوات معينة للحد من التضخم المالي، واتباع سياسة مالية معقولة، أو اتخاذ أي موقف آخر يتم الاتفاق عليه عند إبرام الاتفاقية ، وغالباً ما تضم الاتفاقية في مثل هذا النوع من المساعدات شروطا تتضمن حق الدولة المانحة للإشراف على البرامج كل فترة زمنية معينة، لمعرفة مدى التزام الدولة المستلمة ببنود الاتفاق،فاذا كان الامر ايجابيا تدفع الدولة المانحة القسط التالي وإن لم يكن تتوقف عن دفعه .
- المساعدات على أساس المشروع أو البرنامج، إذ يتم تقديم القرض أو الهبات المتعلقة بالمشاريع، لشراء القطع التي تستورد لبناء المشروع، (كبناء مشروع لإنتاج الطاقة) أو المساهمة في بعض النفقات المحلية كدفع أجور العمال.

إن تقديم المساعدة بهذا الشكل يعطي انطباعا بأن المساعدات الخارجية تحقق التنمية في البلد المستلم لأن بناء هذا النوع من المشاريع يربط بين المساعدة الاقتصادية والمساعدة الفنية، وهذا يعني استيفاء اكبر قدر ممكن من الرقابة،

---

(1) العمرو.ثروت سلامة، المساعدات الأمريكية والتحول الديمقراطي في الأردن،عمان، دار مجدلاوي للنشر ، ط١، ٢٠٠٤، ص٧١، ص٧٣.

والضبط على مصاريف المساعدات الخارجية، من خلال بقائها بيد الجهة الممولة، أما المساعدة على أساس البرنامج، فهي ليست مقيدة بمشروع معين، وتستعمل عادة لتغطية الاستيراد من المواد الخام، أو قطع التبديل، والمواد الاستهلاكية الضرورية لبقاء النظام الاقتصادي وحيويته في الدول المتلقية .

وبصورة عامة، الجهات المانحة نادراً ما ترفض دفع اقساط الاتفاقية، عندما تفشل الدولة المستلمة في انجاز المشروع، لأنها تكتفي باعترافها بالحاجة لإصلاحات أساسية، وقد وقعت خطياً على ذلك ملتزمة به وبتنفيذه، وهذا ما تفضله الدول المانحة في علاقاتها الخارجية، لأنها تركز في الأغلب الأعم على القطاع الخاص في البلد المستلم، فعندما يقدم العون على أساس البرامج الثنائية، يكون لمشاريع القطاع العام جاذبية خاصة في البلاد المتلقية، لأن القطاع العام في الدولة المستلمة، هو أسهل قطاع يمكن للدول المتلقية التفاوض بشأنه، والسيطرة عليه، فالتركيز على القطاع الخاص يعطي فرصة للشركات الأجنبية للاستثمار لدى البلدان المتلقية، كما أن النفقات الحكومية عليه قليلة إذا ما قورن بمشاريع القطاع العام.[1]

ويعتمد هذا النوع من المساعدات على نظرية الملكية[2] في العلاقات الدولية، وتعني أن الدولة المتلقية تكون قادرة على امتلاك المشروع، من خلال توسيع دورها في إدارة واستثمار هذه المساعدات بطريقة تناسب أوضاعها الاقتصادية الخاصة، لأنها تكون مسؤوله أكثر أمام الجهات المانحة عن التطبيق العملي للبناء والتوقيت المحدد لانجاز المشروع.

إن برنامج المساعدات الثنائية له استراتيجية معينة،حيث يمزج بين كل من النوعين من القروض، (قروض المشاريع، وقروض الإصلاحات الاقتصادية) إذ أن

---

(1) Williams, Foreign, Aid Past Theory And Current Termds, , P184.
(2). Williams, Foreign, Aid Past Theory And Current Termds, , P186.

سيئات كل نوع تظهر بصورة واضحة عند استعمال إحداها دون الأخرى، ولذلك يمكن جني فوائد الاثنين من خلال استعمالهما معاً.[1]

ثانياً: تقديم المساعدات الخارجية من خلال الاتفاقيات الجماعية الدولية:هذه الاتفاقيات أبرمت لإنشاء منظمات دولية، من أجل تقديم المساعدات للدول النامية، وتتم المساهمة في إطار المشاركة الدولية الواسعة، بين الأطراف المانحة، والأطراف المتلقية ، عن طريق الأجهزة الفنية، التابعة للمنظمات الدولية المنسقة لتقديم المساعدات، هذا من جهة.

ومن جهة أخرى،فإن نظرية التعاون الدولي تركز على زيادة التعاون المشترك بين الجهات المانحة في تقديم المساعدات الجماعية، لتحقيق واحد من الأهداف على الأقل وهو الاستثمار التكنولوجي الجديد، من خلال التنسيق بين حاجات الدول المتلقية، ومتطلبات الجهات المانحة، لأن تطور النظام الاقتصادي العالمي بشكل سريع، وإعادة هيكلة العلاقات الدولية بعد الحرب الباردة، أدى إلى عـــدم قدرة الجهات المانحة على العمل مع بعضها بشكل منتظم، نتيجة لخفض حجـــم المساعدات،[2] لذلك اضطرت الدول المانحة إلى اللجوء للتعاون متعدد الأطراف، حيث تتحقق في النهاية أهداف تقديم المساعدات، بالإضافة إلى التخفيف عن كاهل الدول المانحة، في الحدّ من الإنفاق الباهظ على الدول المتلقية ،وتستهدف هذه المساعدات استكمال الدور الذي تقوم به المساعدات الثنائية، من خلال إشراك مؤسسات، ومنظمات دولية، ، والإشراف عليها مثل صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، ومنظمة التجارة العالمية.

---

(1) عليوه.السيد، المعونة الخارجية طريق في اتجاهين ، مجلة الباحث العربي، مركز الدراسات العربية، العدد ٤٦، السنة ١٩٩٨، ص٤٤، ص٥٠.

(2) Adelman. Intarnational Aid Concepts Trends, P102.

وتهدف المساعدات المتعددة الأطراف، الى التفاعل مع الهيئات الدولية، في أنشطتها المختلفة، وضمان الحياد السياسي،إضافة إلى أن هذا النوع من المساعدات، يعمل على مساندة قضايا دولية، لا يمكن التعامل معها من خلال المساعدات الثنائية.

وتتمتع الدول المانحة بإستراتيجية كبيرة في إدارة هذا النوع من المساعدات لأنها الممول الرئيسي للمؤسسات المالية الدولية، فعلى سبيل المثال أن الولايات المتحدة تمتلك أكبر الحصص لأنها من أكثر الدول مساهمة في التمويل.

ذلك يعني أن القرارات المتخذة داخل هذه المؤسسات تتأثر بسياسات الدول المانحة، وهذا في حقيقته ينطوي على أمرين، فمن الناحية السياسية تستخدم الدول المانحة هذه المؤسسات كأداة لرسم السياسة الاقتصادية للدول المتلقية ،على الرغم من أن أحد مبادئ هذه المؤسسات يقضي بعدم استخدامها لأية أغراض سياسية.

ومن الناحية الاقتصادية الحصول على تأييد المؤسسات المالية الدولية لتوسيع نشاط الدول المانحة في إدارة النظام الرأسمالي العالمي.(1)

وبهذه الطريقة رأت الدول المانحة ان المساعدات الجماعية أكثر جودة من تلك الثنائية طالما أن المؤسسات المالية الدولية، تستخدم لتحقيق مصالحها أكثر من خدمة التنمية في الدول المتلقية للمساعدات.

---

(1) دويدار.حنان، الولايات المتحدة الأمريكية والمؤسسات المالية الدولية، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٢٧، لسنة ١٩٩٧، ص٧٣-٧٥.

المبحث الرابع: مراحل تقديم المساعدات

أولاً: المفاوضات

تعتبرالمفاوضات المرحلة الأولى، لحصول الدول النامية على المساعدات، وهذا يتم من خلال الاتفاقيات الثنائية، بين الجهات المانحة للمساعدات والدول المتلقية لها.

تتقدم الدول النامية بطلب من الجهات المانحة للحصول على المساعدات، من خلال زيارات رسمية متبادلة، حيث تركز الدول المتلقية على حقها في استخدام المساعدات بما يخدم أهدافها وأولوياتها، بطريقة تسمح بتطوير المشاريع وتوزيع المصادر بصورة أكثر فعالية، لتحقيق النمو الاقتصادي.

الدول المانحة توافق على طلب الدول المتلقية بموافقة شفوية غير ملزمة تسبق جولات المحادثات، فهي لا تريد إلزام نفسها باتفاق نهائي، لأنها تنظر إلى أن المساعدات يجب أن يتم استثمارها بما يخدم أهدافها ويحقق مصالحها.

إن وجهة نظر الجهات المانحة للمساعدات هي أن البلدان المتلقية غير قادرة على إدارة المساعدات بطريقة فعالة، لذا تشترط لتقديم المساعدات الرقابة على عمليات التحويل المصرفي، والإشراف على كيفية الإنفاق في بناء المشاريع.

وحتى يتم اعطاء الدول المتلقية مساعدات غير مقيدة الاستعمال، تشترط الجهات المانحة في المحادثات، ان تقتنع بما تقدمه هذه الدول من وعود، وأن تطبق فعليا عملية التمويل للبرامج التي تساعد المشاريع المنتجة لسلع استهلاكية.(1)

وتتميز المفاوضات بين الجهات المقدمة للمساعدات، والبلدان المتلقية، بالشد والجذب تارة، والانتقادات الموجهة تارة أخرى ،إلا أن نتيجة المفاوضات تتمثل عادة لصانعي القرارات السياسية في الدول المتلقية، في استمرار الاعتماد على المساعدات الخارجية، وهذا يتضح من طبيعة المحادثات وجولاتها، فعلى سبيل

---

(1) Winbum. G- Egypt And The Politics Of U.S Aid, P 85-86.

المثال إن جمهورية مصر العربية رغبت بالسياسة الأمريكية في تقديم المساعدات، مقابل تنشيط دور مصر، في التوسط لحل الخلاف في الشرق الأوسط وتحقيق السلام(١).

كما تتركز رؤية الدول المقدمة للمساعدات، ومنذ عام ١٩٩٢ إلى ضرورة تبني الدول المتلقية لسياسة الانفتاح الاقتصادي، عندما يتم التفاوض على تقديم المساعدات، لأن هذا الانفتاح يعطي للدول المانحة دوراً هاماً لدى صانعي القرار السياسي في الدول المتلقية، من حيث أنها دول يمكن الاعتماد عليها اقتصاديا في إطار تقديم المساعدات، والاعتماد عليها سياسياً في حل الصراعات الدولية وإحلال السلام.

تدل المفاوضات واستمرار عمليات تقديم المساعدات من قبل الدول المانحة، أن الاستمرار في تقديم المساعدات مرتبط بتحقيق أهداف هذه المساعدات من وجهة نظر الدول المانحة، فإذا تعثر تنفيذ هذه الأهداف فإن الاستمرار في تقديم المساعدات قد يتوقف.(2)

ومن هنا تتجلى فعالية تأثير الدول المانحة في القدرة على فرض آرائها، مما تضطر الدول المتلقية القبول بشروط الدول المانحة، وقد تقوم الدول المانحة بتغير شروط تقديم المساعدات إذا تغيرت سياسيتها لسبب أو آخر.

ان تأثير المساعدات، ونجاح سياسة المفاوضات، أمران مرتبطان مع بعضهما بشكل أساسي، لأنه عندما توافق الدول المانحة على تقديم المساعدات للدول المتلقية، تنشغل بأدق التفاصيل، ابتداء من سياسة الاقتصاد الكلي، وحتى التفاصيل الدقيقة المتعلقة بأصغر المشاريع.(٣)

---

(1) F.Hopkins.Rymonl, Political Economy of Foreign Aid, London, First Published . 2001.P133.
(2) Casseen.Robert And Ssociates, Does Aid Work Claren Don Prss. Oxford 1990.P32,P35.
(3) G.Bird.P.Gatman "Foreign Aid" National Vestment, London,First Published, 1989, P67.

وفي خلال السنوات الحديثة ،أخذت المفاوضات معنى جديد، حيث تركز الدول المقدمة للمساعدات علي توجيه المساعدات نحو الأنشطة الاستثمارية، وعلى دعم القطاع الخاص، لتنشيط الاستثمارات الأجنبية داخل البلدان المتلقية، نتيجة لشعورها بأن المساعدات، توجه لمشاريع غير المتفق عليها في المفاوضات، حيث برهنت مشاريع كثيرة على نتائج مخيبة للآمال، وتعزو هذا السبب، الى عدم انتظام البيئة السياسية التي تعمل فيها هذه المساعدات.

ان العامل المهم في المفاوضات، لتقديم المساعدات للدول المتلقية ،هو مدى التزام هذه الدول بالسياسات، والبرامج ،التي تضعها وتراها الدول المانحة لأنها معادلة محسوبة، وهي إحداث تنمية في مقابل تحقيق أهداف استراتيجيـــة، في الدول المتلقية .

ثانياً: التسليم

التسليم هو المرحلة الثانية من مراحل تقديم المساعدات حيث يتم ادارة المساعدات وفقاً للنتيجة التي أسفرت عنها المفاوضات.

في مجال التحويلات النقدية فإن المساعدات المقدمة من الجهات المانحة، تتم على فترات سنوية، يتم تحديد مدتها، بموجب الاتفاق بين الأطراف المانحة والمتلقية وتتضمن إجراء إصلاحات اقتصادية هيكلية أساسية في القطاعات الممولة، بالإضافة إلى إصلاح ميزانيات الدول المتلقية.

وتتعهد الدول المتلقية بالإصلاحات بموجب اتفاقيات تسمى(اتفاقيات الضمان)، هذه الاتفاقيات تعتبر خطوات أولية، تتأكد من خلالها الجهات المانحة، أن الدول المتلقية شرعت فعلا بالإصلاحات المطلوبة في المرحلة المتفق عليها، لتقوم الجهات المانحة بتقديم التمويل النقدي للمرحلة التالية، وهذا يتم ضمن مراحل متسلسلة وصولا إلى مرحلة التنفيذ النهائي.(1)

(1) Delivery Of Economic Aid , Washington, 1996 ,www.mepc.Org,.

وتتركز الإصلاحات المتفق عليها، ضمن هذه الاتفاقيات على قطاعات البنية الاجتماعية، كالتعليم والصحة وتشجيع الاستثمار، بالإضافة إلى إصلاحات الميزانية، كتغطية العجز التجاري، ومعالجة الاختلالات الاقتصادية الداخلية، للدول المتلقية.

أما بناء المشاريع: فقد يتم الاتفاق بين الجهات المانحة والمتلقية، على أن تمول الجهة المانحة المشروع بأكمله، بحيث تستخدم وسائلها، وتقنياتها، وكوادرها الفنية والبشرية، وهي مشاريع من نوع تسليم المفتاح، وهذا أسوأ أنواع التسليم بالنسبة للدول المتلقية، لأن هذه المشاريع قد تصمم على نحو لا يلاءم متطلبات التنمية في الدول المتلقية.(1)

وقد يأخذ التسليم للمشروع شكلاً آخر من خلال الاشتراك الثنائي، حيث تقدم الجهات المانحة التمويل، بالإضافة إلى الخبرات الفنية، والتكنولوجية، على ان تقوم الدول المتلقية بالبناء، واستخدام الكوادر البشرية، وفي هذه الحالة تلتزم الدول المتلقية بتقديم تقارير دورية، وكشوف عن سير العمل، وفعالية الانجاز، وهذا مطلب أساسي للجهات المانحة، تضمن من خلاله أن الدول المتلقية تدير المساعدات بالطريقة التي تعكس رغبتها ، لكي يتم التمويل للمرحلة التي تليها، وهذا يعني أن الجهات المانحة تتوقف عن تمويل المشروع، إذا بدت لها دلائل جدية، أن الدول المتلقية لا تقوم بالتنفيذ المطلوب.(2)

---

(1) Suzen.Steven, Stratigic Fanction Of U.S Aid, Middle East Policy,P34.
(2) Suzen.Steven, Stratigic Fanction Of U.S Aid, Middle East Policy, No 4, 1996. P 33-35

المبحث الخامس: الشروط التي يرتبط بها تقديم المساعدات.

رغم أن الدول المانحة تفرض شروطا تهدف تحقيق مصالحها إلا أن هنـــاك خصوصية لبعض القطاعات تستدعي فرض شروط مختلفة عن تلك التي تفرض في قطاعات أخرى.

واستناداً لتقسيمنا لأنماط المساعدات، سنحدد الشروط التي تفرض على كـــل نمط بفعل خصوصية كل قطاع، رغم أنها جميعاً تخدم مصالح الدول المانحة.

أولاً: الشروط المترتبة على تقديم المساعدات الاقتصادية

المساعدات الاقتصادية أداة تهدف لتحقيق المصالح الاقتصادية للدول المانحة لأنها تربط هذه المساعدات بشروط معينة، وعادة ما تستخدم هذه الشروط، عن عمد وبوضوح، وبطريقة مباشرة، ويمكن تحديد هذه الشروط بما يلي:-

١- استخدام هذه المساعدات في شراء بضائع وخدمات الدول المانحة، فقد أكدت تجارب الدول المتلقية للمساعدات، أن فرض الشروط على استخدام هذه المساعدات يؤدي إلى شراء البضائع، والخدمات، بأسعار مرتفعة، تتراوح من ٢٠-٤٠% زيادة عن أسعارها الحقيقية.

٢- عند شراء هذه البضائع والخدمات، فإنه يجب شحنها بالوسائل الملاحية التابعة للدول المانحة للمساعدات، ، وهذا يشكل ما نسبته ٥٠بالمائة،من السلع و البضائع والخدمات، يضاف إلى ذلك، عدم تقديم المساعدات للدول التي تؤمم المصالح التي يمتلكلها مواطنوها، إذا لم تتخذ الإجراءات اللازمة للتصحيح خلال فتره زمنية، وهذه سياسة البنك الدولي أيضاً، الذي لا يقدم المساعدة للبلدان التي تؤمم المصالح المملوكة للأجانب بدون تعويض، أو البلدان التي لا تدفع ديونها.

٣- يجب أن تكون السياسة الداخلية، وانتماءات السياسة الخارجية، ومعاملة الاستثمار الأجنبي، والسياسة التصديرية، للدول المتلقية للمساعدات مرغوباً فيها.[١]

وهذا يعطي للدول المانحة، حق التدخل في صياغة السياسة الاقتصادية للدول المتلقية، وإعادة ترتيب أولوياتها، والسماح بإعطاء دور اكبر للقطاع الخاص، على حساب القطاع العام، مما يعني تشجيع النفوذ الرأسمالي، حيث تخصص المساعدة الخارجية، في الأغلب للبنية التحتية كالسدود،والطرق،والنقل ومحطات توليد الطاقة، أكثر مما تخصص للمجالات الإنتاجية، فضلا عن ذلك تهدف المساعدات الخارجية، إلى تكوين مجموعات استثمارية تضم الدول المانحة، للإشراف على السياسات الاقتصادية للدول المتلقية للمساعدات، وهذا ما يمكّن من الإطلاع بشكل كامل ،على التوجهات الاقتصادية للدول المتلقية للمساعدات ،كما يجب على البنوك التجارية في البلدان المتلقية، العمل سوية مع البلدان المقدمة للمساعدات، لتوفير خيارات أوسع للدعم المالي.

٤- تفرض الدول المقدمة للمساعدات، ان تقوم الشركات التابعة لها بتنفيذ المشروعات الممولة، والتي قد تصمم لملائمة البلد المتقدم، وغالبا ما تكون هذه المشروعات من نوع تسليم المفتاح .[٢]

٥- تشترط الدول المقدمة للمساعدات، فيما يتعلق بمساعدة المشاريع، ان تقوم الدولة المتلقية للمساعدة، بتقديم كشف بضرورة المشروع، ومنفعته من حيث إسهاماته في حاجات التنمية العامة، وعلى الدولة المستلمة أن تثبت الإمكانية الاقتصادية للمشروع، وأن تقدم كشفاً دورياً بالطرق التي تصرف بها أموال المعونة في بناء المشروع، يضاف الى تكييف طبيعة العلاقات للدول المتلقية

---

(1) والترز، المعونات الأمريكية والسوفياتية، ص٢١٠، ص٢١٣

(2) الاشقر.محمد،١٩٩٣، أثر المساعدات الخارجية في السياسة الخارجية الأردنية ، رسالة ماجستير كلية الدراسات العليا الجامعة الأردنية ، ص٢٨- ٣٠.

مع توجه سياسات الدول المانحة، حيث ارتبط تقديم المساعدة بقدرة الدول المتلقية في التقرب من استراتيجياتها وهذا ما جعلها تربط الاصلاحات الاقتصادية للدول المتلقية ببرنامج البنك الدولي و صندوق النقد الدولي [1] و هذه الشروط في واقعها توجه الدول المتلقية للانشطة الاستثمارية، و سياسة الانفتاح الاقتصادي، لتربطها بالنظام الراسمالي العالمي.

٦- تشترط الدول المانحة على الدول المتلقية، التوجه نحو الديمقراطية والعدالة، في تحقيق حماية حقوق الإنسان، حيث بداء اتجاه يدعو لربط المساعدات الخارجية بالتحول الديمقراطي، فعلى سبيل المثال أعلن الرئيس كلينتون إبان ترأسه للإدارة الأمريكية أنه يجب تخصيص جزء من المساعدات المالية لدعم الديمقراطية، كجزء من مشروع الميزانية القومية الأمريكية، كما ينبغي بالدفع بالديمقراطية في العالم، وربط المساعدات الاقتصادية بمدى تحقيق تقدم في عمليات التحول نحو الأنظمة الديمقراطية.[٢]

ثانياً: الشروط المترتبة على تقديم المساعدات العسكرية.

تختلف الشروط المتعلقة بالمساعدات العسكرية المقدمة للدول المتلقية عن الشروط المتعلقة بالمساعدات الاقتصادية ويمكن تحديد بعض الشروط بما يلي:-

١- أهمية التنسيق العسكري، وضرورة الاشتراك في الترتيبات الأمنية، بين الدول المانحة و المتلقية، وهذا الشرط قائم منذ بداية تقديم المساعدات لهذه الدول، وقد تطور عبر مراحل لينتهي، إلى بناء قواعد عسكرية في الدول المتلقية.

---

(1) خطاب الملك حسين للأمة بتاريخ ١٩٩١/٢/٦، عمان، دار الناس للصحافة والنشر ، ١٩٩٧، ص٤.

(2) Karrabul.ravi, Foreign Aid Conditionally, London,2000.P81, P84.

٢- ضرورة القيام بإجراء مناورات عسكرية مشتركة، في مجال التدريبات العسكرية، والمعارف التقنية، وهذا يعني اكتشاف حجم ونوع الذخيرة والأسلحة لدى الدول المتلقية، أمام الدول التي تقدم المساعدات. [١]

٣- تلتزم الدول المتلقية للمساعدات العسكرية،خاصة في منطقة الشرق الأوسط، عدم استعمال هذه الأسلحة ضد دولة إسرائيل، حيث بلغ الأمر إلى حذف الأردن من برنامج المعونة العسكرية الخارجية في فترة ما بعد الحرب الباردة، في الوقت الذي تزايد فيه تقديم المعونة الخارجية لإسرائيل، وذلك لضمان التفوق العسكري لإسرائيل أكثر من دول المنطقة للحفاظ على أمنها. [2]

٤- تشترط الدول المانحة أن يتم اصلاح و صيانة المعدات العسكرية المقدمة للدول المتلقية،من قبل خبراء تابعون للدول المانحة، لتضمن التبعية العسكرية لهذه الدول ، كذلك عدم وجود الخبرات، والكفاءات القادرة على تطوير الأسلحة المستوردة في الدول المتلقية .

٥- تشترط الدول المانحة، أن يتم تسليم المساعدات العسكرية على فترات زمنية متباعدة، وعدم التسليم دفعة واحدة، حيث تراعي الدول المقدمة للمساعدات، قدرة الدول المتلقية على السداد ،لاسيما إذا كانت قروض واجب الوفاء بها خلال فترة زمنية معينة، لأن قدرة الاقتصاد الوطني قد لا يساعد الدول المتلقية على تسديد ثمن المعدات العسكرية. [٣]

٦- تشترط الدول المانحة للمساعدات العسكرية عدم استخدامها الا في حالة الدفاع، ولحماية مصالح الدول المقدمة للمساعدات الخارجية، مما يعني إقامة التحالفات بين الجهات المانحة والجهات المتلقية.

---

(1) معلوم.حسين، المعونة الأمريكية.. الواقع والأفاق، مجلة السياسة الدولية، العدد١٣٠، سنة ١٩٩٧، ص١١١، ص١١٥.
(2) الأشقر، أثر المساعدات الخارجية في السياسة الخارجية الأردنية،، ص١٦٣.
(3) James.Steven"U.S Military Aid "Jornal Of Peace Research. Vol.32, N4,1995,p39-40.

ثالثاً : الشروط المرتبة على تقديم المساعدات الانسانية .

١. تشترط الدول المانحة ،عدم تصدير المنتوجات الزراعية للدول المتلقية اذا لم يكن هناك حوافز تخزين كافية، وأن توزيع هذه السلع لن يتداخل مع الإنتاج المحلي، والتسويق أي بمعنى توفير نوعاً من الحماية للسلع الإستهلاكية الغذائية المقدمة للدول المتلقية .[1]

٢. إن ما نسبته ٧٥% من متطلبات الشحن للمساعدات الغذائية، يجب أن تنقل بواسطة وسائل النقل التابعة للدول المانحة .

٣. تشترط الدول المانحة، على قروض السلع الزراعية، ان يتم تسديدها على فترات طويلة المدى تترواح بـــ ٣٠ عاماً على ان تكون قابلة للتجديد لمدة سبع سنوات اخرى ، وهذا ما يحقق الفائدة من العوائد الإقتصادية على هذه القروض لاسيما اذا دفعت بالعملة الوطنية للدولة المستلمة .

٤. تشترط الدول المانحة ،على الدول المتلقية للمساعدة ان تعمل على توسيع مشاريع حرة في إقتصادياتها الزراعية، وهذا يتطلب إحتكار إستيراد متطلبات هذه المشاريع، من الدول المانحة دون غيرها .

٥. تشترط الدول المانحة إتباع سياسات التخفيض، او الالغاء الجمركي على إستيراد معداتها الزراعية في الدول المستلمة [2].

---

(1) Report, US Aid,1995, Food Aid Programs, washingtion, P.4-5, www.Fas.Org.

(2) Baskin.V.S. , Western Aid , First Published Moscow 1985, P183,P158.

المبحث السادس: المؤسسات ذات الصلة في تقديم المساعدات

تتنوع المؤسسات التي تعمل على تقديم المساعدات الخارجية للدول المتلقية وتتمثل بعض أنواع هذه المؤسسات بما يلي:-

١- وكالة التنمية الدولية Agency For International Development ويرمز لها بالإنجليزية بثلاثة أحرف(A.I. D)، وتقدم هذه الوكالة أنواعا مختلفة من المساعدات، ويتم تمويلها عن طريق المبالغ المخصصة لها من الحكومة الأمريكية، وتقدم الوكالة القروض الإنمائية، وهي نوع من المساعدات الاقتصادية التي تفضل الولايات المتحدة، جعله نموذجا لكل مساعداتها، لأنه يقدم بصورة محددة لغايات التنمية الاقتصادية، والتسليف الائتماني، ومن خلاله تمول الولايات المتحدة المشاريع الإنتاجية الضخمة في البلدان المتلقية للمساعدات.(1)

وتقدم الوكالة أيضا، الهبات لغايات تطوير التنمية البشرية في مجال الزراعة، والصحة، والتعليم، و تقدم المساعدات العسكرية بعد موافقة الكونغرس بالتنسيق مع وزارة الدفاع.

وتعتمد وكالة الولايات المتحدة للتنمية الدولية في تقديم المساعدات للدول المتلقية، على ثلاثة مبادئ(٢)

أ- الفعالية التي يمكن للدول المقترضة من استعمال المصادر المتاحة سواء كانت داخلية أو خارجية لتشجيع النمو الاقتصادي للدولة.

ب- الأهمية التي تعود على الولايات المتحدة من الحفاظ على وتيرة النمو الاقتصادي للبلد المقترض أو زيادتها.

---

(1) Sharp.M.Jeremy, U.S Foreign Assistance, to Middle East Hosstrical, background, recent Trends, Washington 2005, p 24- 26, www.Fas.Org

(2) Sharp.M.Jeremy, U.S Foreign Assistance, to Middle East Hosstrical, background, recent Trends, Washington 2005, p 28- 30, www.Fas.Org

ج- توفير مصادر خارجية أخرى متاحة للبلد المقترض بشكل ملائم[1] حيث يصف أحد الباحثين، أساليب (الآيد)[*] في التأثير على السياسات من خلال المساعدات فيقول "(لقد أدركت (آيد) بطريقة متزايدة أن المساعدة الاقتصادية يمكن ان تشجع التنمية، ليس لمجرد الإضافة إلى رأس المال المحدود للدولة المضيفة والمصادر التكتيكية، ولكن أيضاً بتوجيه التأثير على أساسيات وبرامج الدولة المضيفة).[٢]

٢- **بنك الاستيراد والتصدير الدولي**: يقدم البنك قروض طويلة الأجل، للبلدان النامية (خمس سنوات فما فوق) وقد انشيء هذا المصرف عام ١٩٣٤ لتشجيع الصادرات العالمية، عن طريق توفير قروض للحكومات الأجنبية، ورجال الأعمال، ليتمكنوا من تمويل استيرادهم من السلع، والخدمات، في سبيل أهداف التنمية الاقتصادية، ويمول بنك الاستيراد والتصدير المشاريع الصناعية، ومشاريع قطاع الخدمات العامة التي تحتاج لاستيراد معدات ثقيلة ،وهذه القروض هي مشابهة لقروض وكالة التنمية، ولكن ما يفرقها هو أن قروض البنك لتغطية استيراد البضائع بالدولار الأمريكي، وتستعمل قروض البنك أحياناً لتغطية اعتمادات مشاريع جديدة، يتفق عليه مستقبلا وتكون امتداداً لمشاريع حالية.

٣- **صندوق النقد الدولي**: يعتبر صندوق النقد الدولي واحدا من المنظمات الدولية، التي تقدم المساعدات، في إطار التعاون الجماعي، وتم إنشاء هذا الصندوق عام ١٩٤٦ في اتفاقية بريتون وودز، والواقع أن الصندوق لم ينشأ ليضع في حساباته الدول النامية، لأن القصد من إنشاءه تشجيع التبادل المنظم بين بلدان شمال الأطلنطي.[٣]

---

(1) ينلسون.رانسيس، اجراءات لضمان الاستخدام الفعال للمساعدات، ترجمة دار طلال للنشر والتوزيع، بيروت، ط١، ١٩٩٦، ص٥٦.

(*) الأيد: هي وكالة الولايات المتحدة للتنمية الدولية تقدم حكومة واشنطن من خلالها المساعدات الاقتصادية والعسكرية ولها فروع في جميع أنحاء العالم ويرمز لها بالانجليزية USAid.

(٢) M.Guees.Geroge, The Politics Of United States Foreign Aid , London, First Published, 1989. p.p 30-35.

(3) هايتر. امبريالية المساعدات ، ص٣١، ص٣٦.

وتوفر مصادر الصندوق المالية عن طريق الحصص التي يدفعها أعضاءه والتي ترتبت عليهم بموجب اتفاق بريتون وودز.

يقوم الصندوق بوظائف عدة في مجال تقديم المساعدات، فهو يقدم القروض لمعالجة الاختلالات في ميزان المدفوعات للدول النامية، وتشجيع التعاون النقدي الدولي، وتسهيل التوسع في التجارة الدولية، كذلك يقوم بإجراء التحكم والمراقبة على كل المسحوبات، وله الحق في تحديد السياسات المناسبة لاقتصاديات البلدان المتلقية .(1)

وقد مارس صندوق النقد الدولي سلطته في البلدان النامية، من خلال تقديم القروض، وسياسات التصحيح الهيكلي، حيث يفرض الصندوق على البلدان النامية حتى تحصل على القروض اللازمه لمعالجة الاختلال في ميزان المدفوعات، أن تعمل على اتباع سياسات اقتصادية معينة يريدها.

٤- **البنك الدولي للإنشاء والتعمير:** هو ثاني المنظمات المالية الدولية، التي تقدم المساعدات في إطار الاتفاقيات الجماعية، والهدف الرئيسي من انشائه تمويل المشروعات، وقد أنشيء أيضاً بموجب اتفاق بريتون وودز لتكون نشاطاتة مكملة لنشاطات صندوق النقد الدولي،من حيث تشجيع التدفق الثابت للاستثمار الدولي، وتنمية المصادر الإنتاجية، ويتم تمويلة من خلال دفع حصص الدول الأعضاء فيه.

وتعتبر الولايات المتحدة هي اكثر دولة تملك أسهم في البنك الدولي، حيث تتمتع بالنسبة المئوية التي تكفي لإصدار حق (النقض الفيتو) حول القرارات الهامة، التي يتخذها البنك.

والمدير التنفيذي في البنك الدولي ليس مطلق اليد في التصويت على القرارات، بل هو خاضع لتعليمات وزير الخزانة الأمريكي، الذي يتلقى المشورة من

---

(1) كارو.دومنيك صندوق النقد ا لدولي، ترجمة مصطفى السيوطي،القاهرة، وزراة الثقافة والإرشاد القومي، ١٩٧٨، ص١٠-١٢، ص٣١-٣٤.

المجلس الاستشاري القومي (NAC) المشكل من رئيس مجلس الاحتياط الفيدرالي، ورئيس بنك الاستيراد والتصدير، ومدير الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، وهذا يعطي دليلاً على اذعان البنك الدولي لرغبات الفرع التنفيذي في الولايات المتحدة[1]

ويقدم البنك الدولي المساعدة للدول النامية في العالم ولدول الشرق الأوسط من خلال تقديم القروض لبناء الشاريع،ودعم القطاعات مثل قطاع الصناعة، والزراعة، وموارد المياه، والنفط، والغاز، ويضع البنك الدولي شروطا على الدول حتى تستطيع الاقتراض منه وهي ما يلي:-

أ- ان البلد المقترض يجب ان يكون قادرا على ايفاء دينه وتسديد قروض البنك بعمله قابله للتحويل.

ب- يجب ان يكون المقترض لديه وضع مالي سليم .

ج-يجب ان يكون البلد المقترض مؤهلا للاقتراض من البنك، حيث يعتبر غير مؤهل بسبب واقع السياسات التي يطبقها ذلك البلد، إذا كانت سياسات البلد المقترض تعّرض المشروع للخطر.[٢]

٥- **منظمة التجارة العالمية**:تشكل منظمة التجارة العالمية ثالث المؤسسات الدولية الهامة إلى جانب صندوق النقد الدولي والبنك الدولي في الاقتصاد العالمي.[٣] وهي وليدة مؤتمر جنيف وهافانا عام ١٩٤٧ المنشئ لاتفاقية الجات بتوجيه المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع لمنظمة الأمم المتحدة، عندما أعلنت الدول الرأسمالية الكبرى عن رغبتها لبناء منظمة تحكم آليات تحرير التجارة وفقاً لاعتبارات المزايا والكفاءة، وفي هذه الفترة لم تكن الدول النامية طرفاً في المعاهدة التي بموجبها أنشئت الجات.

[1] بيار.شيربيل ، البنك الدولي، ترجمة أحمد فؤاد بلبع، القاهرة.، دار سينا للنشر والتوزيع الطبعة الأولى، ١٩٩٤،ص٢٧،ص٥٠.

[2] سيد احمد.عبدالقادر، دور البنك الدولي في العلاقات الاقتصادية الدولية، القاهرة، معهد الإنماء العربي، الدراسات السياسية والإستراتيجية، الطبعة الأولى، بيروت،١٩٨٨، ص٢٧، ص٤٦.

[3] حاتم.سامي، قضايا معاصرة في التجارة والتنمية، القاهرة، الدار المصرية،،ط١، ١٩٩٤، ص١١-١٥.

إن إنشاء الجات كان في غير مصلحة الولايات المتحدة، لأنه يقلص حجم ناتج اقتصادها القومي، لذا سعت إلى إضفاء الصفة المؤقتة على هذه الاتفاقيات معتمدة على قواها السياسية والاقتصادية، لتحويلها الى مجرد اتفاقية ثنائية أو متعددة الأطراف.

الاتفاقيات المنشئة للجات اتسمت بالديمومة عام ١٩٥٠عندما رفض الكونجرس الأمريكي التوقيع عليها باعتباره طرفاً مشاركاً في المفاوضات وحددت مبادئها بما يلي:-

أ- تحرير التجارة العالمية وتتمثل في مبداء الدولة الأولى بالرعاية

ب- مبداء الشفافية.

ج- مبداء التخفيضات الجمركية.[١]

في عام ١٩٩٢ توصلت المجموعة الاوروبية و الولايات المتحدة الى اتفاق يجمع بين رغبة الطرفين، و يحقق مصالحهما، تمثل بانشاء منظمة التجارة العالمية، لتعمل مع صندوق النقد الدولي و البنك الدولي بروابط تعاقدية، خارج اطار منظمة الامم المتحدة.[٢]

إن إنشاء منظمة التجارة العالمية، جاء في غير مصلحة البلدان النامية،[٣] لأنها تعتمد على المساعدات الخارجية،فتحرير التجارة و السماح لرؤوس الاموال بالانتقال، يترك آثاراً سلبية على هذه الدول، بحيث تصبح دولاً معتمدة على استيراد المنتجات و السلع الخارجية، نتيجة فقدانها عامل مهم من عوامل بناء اقتصادها الوطني و هو عوائد صادراتها، ويضعها في حالة تبعية اقتصادية، لاسيما تزايد الشروط المفروضة على المساعدات،على الرغم من الدعم الذي تقدمه منظمة التجارة العالمية،كالمساعدات الغذائية و الزراعية و تسهيلات الاستثمار والانسياب التدريجي للبضائع و الخدمات.

---

[1] حشيش.عادل احمد، العلاقات الاقتصادية الدولية، الإسكندرية، دار الجامعة الجديدة للنشر، ط١ ، ٢٠٠٠،ص٢٧٦-٢٧٧.

[2] المجدوب.اسامة، الجات والبلدان العربية، القاهرة، الدار المصرية، ط٢، ١٩٩٦، ص٥٣.

[3] ابودوح.محمد، منظمة التجارة العالمية واقتصاديات الدول النامية، الإسكندرية، الدار الجامعية، ط١، ٢٠٠٣، ص٦٢-٦٤.

الفصل الثاني

المساعدات الأمريكية لدول الشرق الأوسط دراسة حالة:

المبحث الأول: الأردن

المطلب الأول:- أشكال المساعدات المقدمة للأردن:

أولاً:- المساعدات الاقتصادية:-

١- مساعدات لدعم الميزانية:

تقدم الولايات المتحدة المساعدات الاقتصادية للأردن، من خلال برنامج التمويل النقدي (برنامج تمويل ميزان المدفوعات)، الذي تم التركيز عليه بشكل كبير بعد عام 1990، حيث يمول الحكومة الأردنية بالعملة الأجنبية، لتخفيض الدين الحكومي الخارجي،وتغطية العجز في الميزان التجاري، ليعزز موقفها التبادلي من العملات الصعبة،ومعالجة المشاكل الاقتصادية،عند حدوث الاختلالات في الميزانية العامة.

برنامج التمويل النقدي،يقدم للحكومة الأردنية من ضمن سلسلة إصلاحات اقتصادية،يهدف إلى دعم وتطوير مشاريع الخدمات الاجتماعية،وإجراء تغيرات هيكلية في مصادر الدخل الحكومي،من خلال ربط النقد المحلي ببرنامج التمويل النقدي الذي يستخدم لدعم المشاريع وخطط التحول الاجتماعي.(1)

٢- مساعدات لدعم المشاريع:

وتتمثل بما يلي:

- **مساعدات لتشجيع الفرص الاقتصادية**:يهدف هذا النوع من المساعدات، لزيادة فاعلية القطاع الخاص ودعم المشاريع المتوسطة والصغيرة لتحسين مناخ الاستثمار، وخلق فرص عمل لتحسين الدخول لإحداث توازن في النمو الاقتصادي.(2)

---

(1) project Aid ,www.usaid-jordan.org
(2) project Aid ,www.usaid-jordan.org.

ولقد شهدت السنوات الأخيرة زيادة دراماتيكية في رغبة القطاع الخاص الأردني، لتأييد المساعدة الأمريكية في تحقيق إصلاحات، توازن بين تدخل الحكومة في السوق مع الإستقلالية في نمو القطاع الخاص، بموجب إصلاحات تتضمن إعادة هيكلة الأسواق، وتطوير القانون التجاري، وتحسين إدارة المعلومات، لتجعل من القطاع الخاص، المحور المركزي في تحويل الاستثمارات الدولية، والمحلية، إلى خدمات وصناعات إنتاجية.

إن إستراتيجية مساعدة الولايات المتحدة، في مجال تشجيع الفرص الاقتصادية، تتمثل بالاهتمام في تطوير الأسواق التجارية، على المستويين الدولي والمحلي، من خلال تفعيل دور الأردن في منظمة التجارة العالمية، وبناء الطاقة المؤسسية لتنظيم وتسهيل التجارة، وصولاً إلى مرحلة تكون فيها القطاعات العامة والخاصة الأردنية، تمتلك القابلية للاستجابة السريعة للفرص الاقتصادية.[1]

- **مساعدات لدعم إدارة مشاريع المياه:**إن نقص الموارد المائية من اهم المشكلات التي تواجه التطور الاقتصادي في الأردن، وتتركز جهود المساعدة على إدارة المصادر المائية في مدى متكامل، بحيث يتم التعامل معها من خلال بناء محطات لمعالجة المياه، وتكريرها، لتصبح على الأقل صالحة للزراعة، بالإضافة إلى بناء وتحسين شبكات المياه، وبناء السدو، في سياق التنقيب والبحث عن مصادر مائية جوفية، والارتفاع بمستوى المهارات التقنية والاستخدام الفعال للماء، والبرامج التي يتم التدريب عليها مسبقاً للوصول إلى أفضل استخدام للمصادر المائية.[2]
- **مساعدات لدعم القطاع التعليمي:** يعتبر القطاع التعليمي من اولويات القطاعات الأردنية الممولة بمساعدة أمريكية، من خلال برنامج الإصلاح التعليمي للمعرفة الذاتية، ضمن خطة خمسية رصد لها ٣٨٠ مليون دولار كبرنامج تطوير، وهو أعظم البرامج التعليمية في منطقة الشرق الأوسط، والشمال الأفريقي.(3)

---

[1] project Aid www.usaid-jordan.org.
[2] project Aid www.usaid-jordan.org.
[3] project Aid ,www.usaid-jordan.org.

ويهدف البرنامج إلى توجيه وتطوير السياسة، والجاهزية التعليمية، ضمن إستراتيجية إعادة هيكلة الإصلاح التعليمي في الأردن، من خلال الإهتمام بالادخال المبكر للأطفال في التعليم، وبناء المدارس، وفحص المجالات المنهجية وتطوير أنظمة التعليم للمراحل الأساسية، والاهتمام بالكوادر الإدارية والتعليمية بموجب دورات تدريبية إرشادية، تهدف إلى رفع مستوى الأداء لدى هذه الكوادر، كذلك التنسيق مع وزارة التربية والتعليم في إستحداث تخصصات وحقول تعليمية جديدة، كبرامج تكنولوجيا المعلومات لطلبة المعاهد والجامعات.

- **مساعدات لتطوير قطاع الصحة:** تقدم الولايات المتحدة المساعدات، في مجال تأسيس وتوسيع نوعية الخدمة الصحية، على المستوى الوطني، والتخطيط الأسري، وإعادة إنتاجية الصحة، وخدمة صحة الأطفال والأمومة، مع التركيز على العناية الصحية للعمال، لكي تتفاعل بشكل كبير مع المواطنين ولتحسين أنظمة إدارة الصحة.[1]

هذا يقتضي إعادة ترتيب الهياكل التنظيمية والقانونية، بحيث يتضمن إصلاحات التأمين الصحي، واللامركزية للمستشفيات، وتطور أنظمة التعليم الطبي، للوصول إلى تكامل أفضل لتقديم إستراتيجيات خدمية صحية أولية، لممارسة نمط حياة صحي أفضل للمواطنين.

- **مساعدات لدعم القطاع الزراعي:** تقدم الولايات المتحدة مساعدات لدعم القطاع الزراعي، من خلال الدعم المتواصل لبرامج الإرشاد الزراعية، وإجراء البحوث والتوسعات الزراعية، والاستخدام الأفضل للتكنولوجيا وتطوير الزراعة في المناطق الجافة، والمرتفعة، والإهتمام بطرق تسويق المنتجات الزراعية، من خلال المركز الوطني الأردني لتطوير الزراعة، الذي يعتبر من أبرز معالم المساعدة الأمريكية في مجال القطاع الزراعي.[2]

---

[1] project Aid www.usaid-jordan.org.
[2] projects Aid www.usaid-jordan.org

- **مساعدات لدعم القطاع السياحي:** تعد المساعدات الأمريكية مصدرا لتمويل القطاع السياحي في الأردن، لاسيما في السنوات الأخيرة، شمل البرنامج مجالات متعددة كحماية الأماكن، والمواقع الأثرية من التآكل والتحلل البيئي، وإنشاء الفنادق السياحية، وتحسين الطرق الداخلية بالإضافة إلى إقامة المتنزهات والحدائق العامة.(1)

ثانياً:- المساعدات العسكرية:

تقدم الولايات المتحدة المساعدات العسكرية للأردن، وتشتمل على منح وقروض على أن تسدد القروض، على دفعات وبطرق ميسرة خلال فترة زمنية معينة، من أجل المساعدة في تحديث القوات المسلحة وتقوية قدراتها .

ومنذ نهاية الحرب الباردة عام ١٩٩٠ حتى عام ١٩٩٥ انخفضت نسبة المساعدات العسكرية المقدمة للأردن، وهدفت الولايات المتحدة من ذلك الضغط على الأردن لإبرام معاهدة سلام مع إسرائيل، فقد استغلت عدم قدرة الاقتصاد الأردني على الوفاء بالتزاماته، للحصول على حاجات العسكرية.(2)

إن إبرام معاهدة السلام الأردنية الإسرائيلية، كان له أثر في ازدياد نسبة المساعدات العسكرية، كنتيجة لتغير الموقف السياسي الأردني من الصراع العربي الإسرائيلي، فقد وافق الكونغرس الأمريكي عام ١٩٩٦ على سحب (١٠٠) مليون دولار من الموجودات الأمريكية لمعدات القوات البرية الأردنية، تضمن (٥٠ دبابة من نوع A3) لتعزيز قدرات الأردن للحفاظ على أمن الحدود، ولتنفيذ اتفاقيات السلام مع إسرائيل.(3)

كما وافق الكونغرس عام ١٩٩٧ على إعطاء الأردن طائرات من نوع (f-16)، بتكلفة ٢٢٠ مليون دولار بعضها تمثل تكاليف صيانة الطائرات، وهذا تم

(1) project Aid www.usaid-jordan.org.

(2) الأشقر، أثر المساعدات الخارجية في السياسة الخارجية الاردنية، ص٧٦-٧٧

(3) Alfred. B. parados, Jordan U.s Relation and Bilateral Issues foreign Affiars and Trend Devision, wasnigteon 2005.p.13-15 www.fas.Org.

تمويله ضمن مجموعة التمويل العسكري الخارجي للأردن، على أربع سنوات ينتهي بحلول عام ٢٠١١.

واستلم الأردن عام ٢٠٠٣ مساعدات شملت ٥ بطاريات صواريخ نوع باتوريوت، حيث أكد رئيس الوزراء الأردني آنذاك، أن الأردن طلب هذه الأسلحة من الولايات المتحدة، بعد أن رفضت روسيا بيعة صواريخ من نوع (s,300). [1]
ومن جهة أخرى وافق الكونغرس الأمريكي بناء على طلب وزارة الدفاع الأمريكية عام ٢٠٠٤ على تزويد الأردن بصواريخ (جو،جو) ذات مدى متوسط، ومتقدم، والمعدات المرتبطة بها، لتعزيز القدرة الدفاعية للمقاتلات (f-16) الأردنية، وللتزويد من أجل قابلية العمل المتبادل مع القوات الأمريكية، لاسيما في مرحلة التمرينات المشتركة.[2]
التدريبات العسكرية: تمكنت اللجنة العسكرية الأردنية الأمريكية المشتركة، المؤسسة عام ١٩٧٤، من توحيد التدريبات والاختبارات للوحدات العسكرية الأمريكية والأردنية، بحيث تقام التدريبات في الأردن على أساس سنوي، وتتضمن هذه النشاطات تدريبات كبيرة الحجم، تضم القوات الخاصة، والدفاع الجوي، والاتصالات وقتال الطائرات، ووجدات عسكرية أخرى تكون مع بعضها البعض، بالإضافة إلى إختبارات نهاية كل سنة للبحرية الأمريكية وقوات المارينز والبحرية الأردنية، وفي عام ٢٠٠٢، وبناء على طلب أمريكي تم تطوير هذه التدريبات، لتشمل مكافحة الإرهاب وأساليب مقاومته، والاقتحامات المسلحة، بالإضافة إلى تدريب القوات العراقية التي شكلت بعد نهاية نظام الرئيس صدام حسين. [3]

(1) Sharp .Jearmy M.U.s Fopreign Assistance To the Middel Esst , Historical, Bakground, Recant Trends Washington 2005,p.13-14 www.library Congress .gov.
(2) Sharp .Jearmy M.U.s Fopreign Assistance To the Middel Esst , Historical, Bakground, Recant Trends Washington 2005,p.16-17 www.library Congress .gov.
(3) J. Freidrek U.s Military Traning Aid to Jordan, New York, 2003,p3 www.fas.Org.

ثالثاً :- المساعدات الإنسانية!

المساعدات الإنسانية إحدى أنواع المساعدات الأمريكية المقدمة للأردن، ومن أبرزها مساعدات الغذاء (القمح)، بموجب برنامج pl480[*] الغذاء مقابل السلام، وهو جزء من قانون الزراعة الأمريكي لعام ١٩٥٤.

تقدم وزارة الزراعة الأمريكية القمح الأمريكي، كمساعدة غذائية للأردن إما من خلال المنظمات التطوعية الخاصة، أو من خلال الإتفاقيات الثنائية بين الحكومة الأمريكية والحكومة الأردنية.

فالمنظمات الخاصة تقدم منح غذائية مجانية، أما الاتفاقيات الثنائية فهي تقدم قروض لتمكين الأردن من شراء المنتجات الزراعية الأمريكية، على أن تسدد هذه القروض خلال فترة تتراوح من ٣-٧ سنوات، وتبلغ نسبة الفائدة قيمة مساوية لسعر الفائدة المعتمدة على سنوات الخزينة الأمريكية لمدة ٩٠ يوماً. [1]

وتهدف هذه المساعدات إلى استخدام الأردن لكل المصادر الزراعية، وطاقة العمليات الغذائية، لتعزيز الأمن الغذائي عبر منظور غذائي زراعي جيد للسلع الزراعية، بالإضافة إلى أنه هدف إستراتيجي للاهتمام الإنساني بالأردن، على مستوى التعاون الثنائي، من خلال تقديم برامج التدريب والإرشاد الزراعي، وتمويل المشاريع للحد من التصحر، وتطوير المصادر المائية، وبناء الطرق الزراعية، وبناء السدود لتحسين الإنتاج الزراعي الأردني، وتوفير بيئة مناسبة لدخول المنتجات الزراعية إلى الأسواق الدولية.[2]

المساعدات الإنسانية بالإضافة لتقديمها في حالات الاستقرار السياسي والاقتصادي، فإنها تقدم أيضاً لمواجهة الحالات الطارئة، كالزلازل والفيضانات، والآفات الزراعية،والحروب التي تتسبب في فقدان كثير من المخزون الغذائي، إن

(*) PL480 هو برنامج مساعدات الغذاء مقابل السلام الذي تقدمه الحكومة الأمريكية في إطار التعاون الثنائي وهو جزء او فقرة من قانون الزراعة الأمريكي لعام ١٩٥٤م وتعديلاته وينقسم البرنامج إلى ثلاثة فروع PL480/1, PL480/2, PL480/3

(1) جريدة الدستور، عمان، كانون الثاني ١٩٩٩.ص٢٧

(2) Report Gao. 2003, food Aid supplies to Jordan, Washington, p2-3,www.Alerntnet. Org.

مواجه الحالات الطارئة يقدم مباشرة من الولايات المتحدة أو من خلال منظمة الأمم المتحدة عبر برنامج الغذاء العالمي.

إن سياسة الولايات المتحدة من تقديم المساعدات الغذائية للأردن تهدف إلى أمرين **الأول:** أنها تصدر الفائض من المخزون الزراعي الذي يكلفها تخزينه نفقات باهضة، ولأن عدم تصديره يسبب عجزاً في الميزان التجاري الأمريكي، وهذا ما يجعلها تقدمه قروضاً طويلة الأجل.

الثاني: أن الولايات المتحدة تحقق أرباحاً اقتصادية جيدة من تصدير السلع الغذائية إلى الأسواق الأردنية، لأن الأسواق الأردنية يحكمها مبدأ العرض والطلب ويعني كلما قل تواجد السلعة كلما زاد الطلب عليها، وهذا يرفع قيمتها الشرائية مما يعود بالفائدة على الاقتصاد الأمريكي.[1]

الجانب الإنساني نال اهتماماً واسعاً في السياسة الخارجية الأمريكية، خلال السنوات القليلة الماضية، تتمثل بالمقام الأول، بنشر المفاهيم المرتبطة بحقوق الإنسان الأردني، لأن التحرر الفكري يواكبه تحرر اقتصادي، وصولاً إلى اقتصاد مفتوح، يسمح بزيادة الاعتماد المتبادل.

وهذا يعتمد على توسيع نطاق الديمقراطية الليبرالية، لإنشاء مؤسسات المجتمع المدني الأردني، لتكون ذات دور فاعل في الحياة المدنية السياسية، والرقابة على حقوق الإنسان، من خلال مركز حقوق الإنسان الأردني، ومنظمات الهلال الأحمر والصليب الأحمر الأردنيين، وهذه الهيئات المحلية تعمل بالإرتباط مع منظمات خارجية، على الصعيدين الإقليمي، والدولي.[2]

---

[1] ربيع. حامد، السياسة الأمريكية الجديدة ومشكلة الغذاء، مجلة شؤون عربية العدد ١٩ لسنة ١٩٩٤، ص٥٧-ص٥٨.

[2] بسيوني . عبير ، الولايات المتحدة الأمريكية، والتدخل لحماية حقوق الإنسان والديمقراطية، مجلة السياسية الدولية العدد ١٢٧، لسنة ١٩٩٧، ص١٣٢- ص١٣٧.

المطلب الثاني:- طرق تقديم المساعدات للأردن:

أولاً المساعدات الثنائية:- وتقدم المساعدات الثنائية بموجب الإتفاق بين حكومة الولايات المتحدة وحكومة الأردن، ويتركز هذا النوع من المساعدات على أمرين.

- **مساعدات من أجل إصلاحات اقتصادية أساسية**:-هذا النوع من المساعدات يقدم لإجراء إصلاحات اقتصادية، مثل دعم الميزانية، ومعالجة الاختلالات الاقتصادية، والعجز في الميزان التجاري.

المشاكل الإقتصادية التي يتم معالجتها من خلال التحويلات النقدية، تتطلب التغير الهيكلي في بنية الاقتصاد الأردني، حيث التركيز على الاستثمار، والسوق الحر، ودعم القطاع الخاص، وتنشيط الحركة التجارية، إضافة إلى إجراء تغيير في معظم القطاعات الرئيسية في الدولة، ضمن خطة تسمى تصحيح مسار الاقتصاد .

تصحيح مسار الاقتصاد بناء على برنامج التحويلات النقدي، يمتاز بنوع من التحكم الخارجي من جانب الولايات المتحدة، فهي تقدم الدعم ولكن ليس في مرحلة واحدة، إنما على فترات تضمن من خلالها قيام الحكومة الأردنية بالإصلاحات المرغوبة لدى الإدارة الأمريكية.(1)

- **مساعدات على أساس البرنامج أو المشروع**:-يقدم هذا العون بموجب الاتفاق الثنائي، وهو إما أن يكون من نوع تسليم المفتاح، حيث تتعهد الحكومة الأمريكية بناء المشروع، أو أن تقوم الحكومة الأردنية ببناءه، على أن تقدم تقارير دورية عن سير العمل والإنجاز، وكيفية البناء.(2)

وفي كلا الأمرين، فإن الحكومة الأمريكية تجعل زمام الأمور بيدها، ففي الحالة الأولى تستخدم إمكاناتها إلى جانب إدارتها في الإنفاق، وفي الحالة الثاني، تضمن المراقبة على إدارة وإنفاق المساعدات في بناء المشاريع، وهذا يجعلها في

---

(1) الفخراني. رفعت ، المعونات الاقتصادية الخارجية، مجلة السياسة الدولية، العدد ٨٧ لسنة ١٩٨٧، ص١٤١-ص١٤٢.

(2) walker. Edward.s, Bileterial Economic Aid, New Yourk, MiddelEast Institute, First Published, 2002. P32- 35.

وضع تستطيع من خلاله ربط العون الفني بالعون المالي، لأنها تشترط في مجال تمويل المشاريع إستيراد السلع والمعدات اللازمة للتنفيذ من الولايات المتحدة.[1]

إن تقديم المساعدات الثنائية بهذه الطريقة يهدف إلى التأثير في هياكل الإنتاج، والهياكل المؤسسية في الاقتصاد الأردني، لضمان تغيرات تشجع على بناء قوة اقتصادية، اجتماعية مستقره، يمكنها الاندماج بسهولة في النظام الاقتصادي العالمي، بالإضافة إلى تشجيع استيراد السلع الصناعية، والاستهلاكية الأمريكية إلى الأردن، ضمن توجه يركز على بناء قواعد صلبة للاقتصاد من خلال تمويل مشاريع القطاع الصناعي والتجاري.[2]

ثانياً:- المساعدات المقدمة بموجب الاتفاقات الجماعية: هذا النوع من المساعدات يقدم في إطار التفاعل والتعاون المشترك، ضمن الاتفاقيات التي يكون الأردن طرفاً فيها، فهي تهدف إلى إزالة التوترات التي تنتج عن المساعدات الثنائية، إضافة إلى تنمية المشاريع، وتطوير الخدمات الاجتماعية، من خلال تشجيع الاستثمارات الأجنبية، عن طريق الضمانات التي تقدمها المؤسسات المعنية في مساعدات الاستثمار الأجنبي.

إن تقديم المساعدات الجماعية، يهدف للحفاظ على التوازن الاقتصادي، الذي يبرز نتيجة لإختلال التوازن بين الإنتاج المحلي والاستهلاك القومي، بحيث يقل الإدخار عن الاستثمار، فتبرز الحاجة للاعتماد على التمويل الخارجي، الذي يحقق نوعاً من الاستقرار الاقتصادي عند مواجهة الأزمات الاقتصادية، إضافة إلى تغطية العجز في الميزان التجاري.[3]

إن الدور القيادي في الاقتصاد العالمي للولايات المتحدة، جعلها تتمتع باستراتيجية كبيرة في إدارة هذا النوع من المساعدات، فهي تمتلك أكبر الحصص، فضلاً عن أنها الممول الرئيسي للمؤسسات الاقتصادية الدولية.

---

(1) العمرو، المساعدات الأمريكية ولتحول الديمقراطي في الأردن، ص٢٨- ص٣٠.
(2) عز الدين. إبراهيم، العلاقات الأردنية الأمريكية، عمان،مركز الراي للدراسات،ط١، ١٩٩٨،ص١٠٥- ص١٠٧.
(3) الصايغ. أروى ، مستقبل السياسة الدولية تجاه الشرق الأوسط عمان، مركز دراسات الشرق الأوسط،ط١، ١٩٩٦، ص٤٨- ص٥٠.

تتمثل في سياسات التصحيح الهيكلي، والمراقبة التي يقوم بها صندوق النقد الدولي، بما يضمن تعديل مسار الاقتصاد الأردني، يسانده البنك الدولي من خلال القروض المقدمة للبنية الاجتماعية، وتنمية المشاريع كالتعليم، والصحة، إضافة إلى الدور التجاري، الذي تدعمه منظمة التجارة العالمية، في مجال تحرير الأسواق وتشجيع التبادل التجاري.[1]

وبشكل عام، فإن الولايات المتحدة لجأت للمساعدات الجماعية، لأنها ترى أن هذه المساعدات أكثر جودة من تلك الثنائية لأن الأجهزة المالية الدولية تستخدم لتحقيق مصالح الولايات المتحدة أكثر منها لخدمة التنمية، فالمشاكل الاقتصادية الأمريكية كعجز ميزان المدفوعات، وعجز الميزانية من أهم الأسباب التي دعت بالولايات المتحدة للجوء إلى المعونات الجماعية.

المطلب الثالث:- مراحل تقديم المساعدات للأردن:

أولاً: مرحلة المفاوضات:

عندما تريد الحكومة الأردنية الحصول على مساعدات من جانب الحكومة الأمريكية، تشرع إلى إعداد وثائق المشاريع المقترحة، وتحديد القطاعات التنموية ذات الأولوية، بالإضافة إلى تحديد حجم التمويل المطلوب، مع الأخذ بعين الاعتبار مراجعة الاستراتيجيات السابقة الموقعة بين الطرفين.

وكخطوة أولية يتم تبادل الزيارات على أعلى المستويات الرسمية، هذه الزيارات يتمخض عنها تشكيل لجان المفاوضات، التي من خلالها تبرم اتفاقيات المساعدات، ووضعها في صيغتها النهائية.[2]

(1) دويدار. حنان ، الولايات المتحدة الأمريكية والمؤسسات المالية الدولية، مجلة السياسة الدولية العدد ١٢٧ لسنة ١٩٩٧. ص١٢٠-ص١٢٢.

(2) الطويل. فالح ، مقابلة خاصة حول المساعدات الأمريكية وسياسة تقديمها للأردن، عمان ٢٠٠٦.

اللجان المشكلة من جانب الطرفين، تتبنى سياسية للتفاوض تقوم على إستراتيجية تعاون ثنائي لحل مشكلة قائمة، فهي لا تعني سياسة المواجهة، ولا طرف يكسب على حساب طرف آخر.

في المرحلة الأولى للمفاوضات يحاول الجانب الأردني طرح المسألة بشكل موضوعي، مع الأخذ بعين الاعتبار تقييم الجانب الأمريكي لهذه المسألة، وهذا يعني بداية الأمر لانتقال التفاوض من المراحل الكلية إلى التفاصيل.[1]

الجانب الأردني يؤكد على أهمية الدعم المقدم من جانب الحكومة الأمريكية، في مجال دعم الميزانية، والقطاعات التي من شأنها إحداث تغيراً حقيقياً في نوعية ومستويات الأداء الاقتصادي، مؤكدة على التزاماتها في تحقيق الإصلاحات المطلوبة من أجل التنمية المستدامة، في حين تنصرف وجهة النظر الأمريكية إلى أن دعم الميزانية الأردنية والاقتصاد يبقى تحت الشك من حيث القدرة على الثبات الاقتصادي، والسياسي بشكل عام.

إن دعم الميزانية وعلاج المشاكل الاقتصادية الداخلية، يعتمد على قيمة وحجم التمويل المقدم، فبينما تحاول الحكومة الأمريكية معالجته من خلال المنح والقروض النقدية، فإن الطرف الأردني يركز على زيادة قيمة هذا الدعم بصورة أكبر من قيمة الدعم الذي يطرحه الجانب الأمريكي مبررة ذلك أن زيادة قيمة المنح والقروض يساهم بشكل فعال وسريع في تحقيق النمو الاقتصادي، ومعالجة المشاكل الاقتصادية الداخلية كالعجز التجاري والتضخم المالي.

فجولات المفاوضات تتميز بالشد تارة، والجذب تارة أخرى، فموافقة الحكومة الأمريكية على زيادة الدعم المقدم، يتخلله النقاش حول قصر، أو طول العمر الزمني لسداد هذه القروض، والمنح، والفائدة المترتبة عليها.

---

[1] Jordanian Ministry of Development and international cooperation- Department of International Cooperation, summary Record of Negotiations on Jordan- u.s development cooperation, Amman 2004/2005.P2-3

وفي مجال سداد الديون الخارجية، تركز وجهة النظر الأردنية على أهمية الدعم، وضرورة جدولة الديون، بحيث يقابله وعد من الجانب الأمريكي، في مدى موافقة الحكومة الأمريكية والمؤسسات المالية الدولية، بناء على أسباب معقولة يمكن أن تقتنع بها الحكومة الأمريكية.

وفي مرحلة المفاوضات تحاول الحكومة الأردنية أن تستثمر الدعم وتديره بطريقتها مع التركيز على تقليل دور الولايات المتحدة في الرقابة على إدارة المساعدات، ولكن الجانب الأمريكي يشدد على ضرورة التشجيع الاستثمار ودعم القطاع الخاص مبررة هذا الموقف بأنه يساهم في إيجاد الحلول التجارية التي تتميز بفعاليتها وحيويتها بطريقة تسمح بتحقيق النمو الاقتصادي، من خلال تنشيط الحركة والتبادل التجاري، مع التركيز على تفعيل النظام اللامركزية في المؤسسات المالية والإدارية، كجزء من برنامج الإصلاح الإقتصادي الذي التزمت به الأردن بموجب الاتفاق الثنائي الموقع بين الطرفين.

البنية الاجتماعية تشكل حيزاً مهماً في سياسة التفاوض لدى الطرفين، فالجانب الأردني يرى، ان علاج مشاكل الفقر، والبطالة، وإصلاح القطاعات الاجتماعية، كالتعليم والصحة، يعتمد في الأساس على التعاون الثنائي، الذي من شأنه تشكيل قاعدة الربط والتعاون لدعم المؤسسات المالية الدولية، الذي يركز على الإصلاح البنيوي للقطاعات، ودعم الجهود المتزايدة للتنمية المؤسساتية، في الوقت الذي تركز فيه الجانب الأمريكي، على برنامج الهيكلة الأساسي، الذي يعتبر جزءاً من الإصلاح المؤسسي للاقتصاد المعرفي (إرفكي)(*)، بيد أن هذا البرنامج أكثر فعالية، من حيث تطوير إمكانية الإعتماد على الذات، وتحسين الأداء الاقتصادي من خلال برامج واستراتيجيات تطبقها الحكومة الأردنية.[1]

(*) ارفكي برامج تقدمها وكالة الولايات المتحدة ولمدة محدودة تهدف الى تطوير القطاعات الإدارية والاقتصادية من خلال برامج واستراتيجيات تطبقها الحكومة الأردنية بهدف رفع الكفاءات والقدرات الوطنية.

(1) Jordanian Ministry of Development and international cooperation- Department of International Cooperation, summary Record of Negotiations on Jordan- u.s development cooperation 2004/2005.P 4-7

سياسة المفاوضات شاملة لأكثر من جانب، ففي مجال دعم المشاريع قد تتوافق الآراء حول تمويل الخبراء، ودراسات إعداد المشاريع، مع تركيز الطرف الأمريكي على مؤسسية العمل الميداني المتوسط.

ففي الوقت الذي يحاول فيه الجانب الأردني، الحصول على الاتفاق المؤكد لتمويل المشاريع، يتبنى الطرف الأمريكي موقفاً سلبياً، يتمثل بالاتفاق المبدئي وليس المؤكد، بيد أن هذا الأمر يتوقف على اتخاذ قرار ايجابياً من جانب الحكومة الأمريكية، فتمويل مشروع معين يحتاج إلى دعم كامل، وهذا مرهون بالحد الأعلى لتمويل المشاريع، نتيجة القيود المفروضة على الميزانية الأمريكية.

فالجانب الأمريكي، يرى من هذه السياسة محاولة لربط مساعدة المشاريع بالمعونة التقنية، والتي بموجبها تستطيع تحديد الفترة الزمنية للإنجاز المحدد بعشر سنوات، يبداء من السنة التي ينعقد فيها الالتزام، على أنه إذا لم تنفذ هذه المشاريع أو نفذ جزءاً منها ولم تستكمل، يتم إستبدالها بموجب إتفاقية ثنائية مشتركة توجه نحو مشاريع أخرى .

وهذا يضمن للطرف الأمريكي، متابعة وتقييم سير العمل في المشاريع الممولة، وضمان فعالية الإنجاز.

وهنا يتبلور الموقف الأردني المفاوض في الإعراب عن جاهزيته، في إعادة تأسيس عقود العمل مع الشركات الأمريكية، المعنية في مجال تمويل المشاريع، بيد أن هذه السياسة تقلل من التكاليف المالية الباهظة للبناء، لاسيما أن هذه التكاليف تشكل جزءاً من قيمة الدعم المقدم، لأن الشركات الأمريكية قد تقدم عروضاً تبدو معقولة مقارنة مع الشركات الأجنبية الأخرى.[1]

---

[1] Jordanian Ministry of Development and international cooperation- Department of International Cooperation, summary Record of Negotiations on Jordan- u.s development cooperation 2004/2005.P 10-15.

يبين الجدول التالي المبالغ التي حصل عليها الأردن بالمليون دولار من عام

١٩٨٩ - ٢٠٠٥[1]

الجدول رقم(١)

السنة	المساعدات الاقتصادية	المساعدات العسكرية	مساعدات الغذاء	قروض ميسره	المجموع
١٩٨٩	١٦	١١,٨	٠,٠	٠,٠	٢٧,٨
١٩٩٠	٣,٧	٦٩,٨	١٨	١٣٧	٢٢٨,٥
١٩٩١	٣١	٢١	٢٧	٣٠	١٠٩
١٩٩٢	٠	٢٠,٦	١٢	٣٠	٦٢,٦
١٩٩٣	٦٥	٩,٥	٠,٠	٠,٠	٧٤,٥
١٩٩٤	٢٨	٩,٨	٠,٠	٣٥	٧٢,٨
١٩٩٥	١٢,٢	٨,٣	٠,٠	١٥	٣٥,٥
١٩٩٦	٧,٢	١٠١	٠,٠	٣٠	١٣٨,٢
١٩٩٧	١٢٦	٣١,٦	٠,٠	٤٠	١٩٧,٦
١٩٩٨	١٤٠	٥٣,٤	٠,٠	٤٠	٢٣٣,٤
١٩٩٩	٢١٠	٩٩,٦	١٣	٧٥	٣٩٧,٦
٢٠٠٠	٢٠٠	٢٢٩,٢	٣٩	٦٥	٥٣٣,٢
٢٠٠١	١٥٠	٧٩,٢	٢٥	٠,٠	٢٥٤,٢
٢٠٠٢	٢٥٠	١٢٩,٢	٢٦	٠,٠	٤٠٥,٢
٢٠٠٣	٩٥٣	٥٨٢	٠,٠	٢٠	٦١٠,٥
٢٠٠٤	٣٨٤,٥	٢٠٦	٠,٠	٢٠	٥٧٤,٥
٢٠٠٥	٣٥٠	٣٠٦	٠,٠	٢٠	٦٧٦

[1] وزارة التخطيط والتعاون الدولي الأردنية، قسم التعاون الخارجي، مبالغ المساعدات المقدمة من الولايات المتحدة،عمان، ٢٠٠٥م.

المطلب الرابع:- الشروط التي يلتزم بها الأردن مقابل المساعدات

أولاً: الشروط الاقتصادية.

١- يلتزم الأردن ان تكون سياسته الداخلية والخارجية متفقة مع سياسة الولايات المتحدة، وأهدافها الإستراتيجية، فهي تسعى من خلال تقديم المساعدات لدعم القطاع الخاص، وتشجيع الاستثمار، وتحرير التجارة، وتبلور هذا الموقف من خلال إبرام اتفاقية التجارة الحرة بين الجانبين في جنيف عام ٢٠٠٠، بهدف رفع القدرة الإنتاجية للاقتصاد الأردني، وزيادة التنافسية على السلع والخدمات على المستوى الدولي، وهذا يعطي القدرة على إعادة توجيه السياسة الاقتصادية من جانب الولايات لربط الأردن بالنظام الرأسمالي العالمي.[1]

٢- يلتزم الأردن بمعاملة السلع والبضائع الأمريكية معاملة تفضيلية، من خلال الإزالة التدريجية للرسوم الجمركية، بموجب اتفاقية التجارة الحرة، والتي تقضي بعدم اتباع الإجراءات التي تلحق الضرر غير المبرر بالسلع الأمريكية، على المستوى الإقليمي، وعلى مستوى كامل أراضية، مؤكداً أن الولايات المتحدة تستوفي متطلبات مبدأ الدولة الأولى بالرعاية.[2] [*]

٣- يلتزم الأردن بتخفيض سعر العملة، ووضع معدلات للفائدة عند مستويات مفروضة، من جانب صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، وهذا يعطيها سرعة في قياس مدى النمو الاقتصادي ومعدلاته، بصورة تسمح بالتدخل السريع لمعالجة الاختلالات الاقتصادية.[3]

٤- يلتزم الأردن بفرض رسوم على قطاعات الخدمات الاجتماعية والصحية بيد أن هذه الرسوم تستثمر لدعم المشاريع الممولة. حيث أن التركيز على

---

(1) الأشقر، اثر المساعدات الخارجية في السياسة الخارجية الأردنيةص٢٨- ص٣٠.
(2) الأشقر. أثر المساعدات الخارجية في السياسية الخارجية الأردنية، ص ٣٠.
(*) هو مبداء الاولى بالرعاية مبداء يتم التعامل به في إطار العلاقات الدولية بين الدول وهو قاعدة هامة من قواعد القانون الدولي ويعني تفضيل العلاقات التجارية والاقتصادية والسياسية مع دولة معينة على دول اخرى لسياسات وامتيازات شكلت اساسا في التعاون الثنائي.
(3) مجلس الأعيان الأردني، اتفاقية التجارة الحرة بين الأردن والولايات المتحدة،عمان- الأردن،٢٠٠١، ص٢-ص٣.

خصخصة القطاع الصناعي، يمكن أن يعطي جاذبية لدعم القطاع الخاص، وتعزيز دورة على المستوى المحلي والدولي.(1)

٥- يلتزم الأردن بإبرام عقود المشروعات مع شركات أمريكية، وهذا يتطلب خبرات فنية وتقنية، بحيث تضمن الحكومة الأمريكية إدارة نفقات المشروع ومراقبة سير الإنجاز، من خلال تقارير دورية تقدمها الحكومة الأردنية.(2)

٦- تشترط الحكومة الأمريكية، أن تكون بعض المشاريع الممولة من نوع تسليم المفتاح(*)، لضمان التبعية في استيراد السلع اللازمة لسير المشروع من الولايات المتحدة.(3)

٧- وهناك شرط إستحدثته الولايات المتحدة في مجال السياسة الدولية، وهو التوقيع الثنائي الأردني الأمريكي، على اتفاقية عدم تسليم المجرمين الأمريكيين للمحكمة الجنائية الدولية، توقيع هذه الإتفاقية جاء في أعقاب تصريح الكونغرس الأمريكي بقطع المعونة عن الدول التي لا ترغب التوقيع على هذه الاتفاقية، حيث يلتزم الأردن وعملاً بأحكام الفقرة (٢، من المادة(٩٨)، من قانون روما المؤسس للمحكمة الجنائية الدولية، عدم تسليم المجرمين الأمريكيين المدنين، أو المنتسبين للمؤسسة العسكرية أو إحالتهم لأي جهة أخرى، إلا بعد الحصول على موافقة صريحة من جانب الولايات المتحدة، وهذا شرط ينطبق على كافة الدول الموقعة على الاتفاقية مع الولايات المتحدة.(4)

هذه الاتفاقيات في مضمونها تهدف إلى حماية الرعايا الأمريكيين في منطقة الشرق الأوسط، على وجه التحديد، نتيجة عدم الاستقرار الذي تشهده المنطقة خاصة في فلسطين والعراق.

---

(1) مجلس الأعيان الأردني، اتفاقية التجارية الحرة، ص١٠.

(2) Marteha, Honey Emperial Aid, U.s Policy in Askua, Florida 1994, Ebisco. P3-4.

(*) مساعدات لبناء المشاريع تقدمها الولايات المتحدة وتتعهد الإدارة الأمريكية بالتمويل والبناء مستخدمة امكاناتها الفنية والتقنية والمادية ولا يكون للدولة المتلقية أي دور في بناء المشروع.

(3) التل ،العلاقات السياسية الأردنية الأمريكية، ص١٦٠- ص١٦٢.

(4) مجلس الأعيان الأردني، اتفاقية عدم تسليم اشخاص للمحكمة الجنائية الدولية، عمان- الأردن،٢٠٠٥، ص٣- ص٤ .

ولأن الأردن بحاجة للمساعدة الاقتصادية فإن الخيار الاستراتيجي التوقيع على هذه الاتفاقية وهذا يعود لسببين الأول أن التطور الاقتصادي والإصلاحات التي يريدها لا تكون إلا إذا تمتعت المنطقة بنمط الاستقرار السياسي الثاني: أن التمويل الخارجي والمقدم من جهات اخرى غير كافي لتحقيق التنمية فيما اذا انقطعت المعونة الأمريكية بسبب عدم التوقيع على الاتفاقية.

ثانياً: الشروط العسكرية:

تقديم المساعدات العسكرية الأمريكية مرتبطاً بالظروف والتطورات السياسية في المنطقة لاسيما الصراع العربي – الإسرائيلي، فالولايات المتحدة لا تقدم المعونة العسكرية، إلا بناء على شروط تضمن من خلالها تحقيق الأهداف التي تسعى لتحقيقها . ونوضح بعضها بما يلي:-

١- يلتزم الأردن بعدم استخدام السلاح بما يتعارض مع مصلحة الولايات المتحدة سواء كان بطريقة مباشرة ، أو غير مباشرة ويأتي في مقدمتها ضمان الأمن الإسرائيلي، ودليل ذلك انخفاض نسبة المساعدات في أوائل التسعينات لإجبار الأردن على إبرام معاهدة السلام مع الجانب الإسرائيلي.(1)

٢- يلتزم الأردن بالقيام بدور فاعل على المستوى الإقليمي في حل الصراعات المسلحة في المنطقة، لأن الولايات المتحدة تعتبر أن تحقيق الأهداف الاستراتيجية لا تكون إلا إذا تمتعت المنطقة بنمط الاستقرار السياسي والعسكري وهذا يتطلب تفعيل الدور الأردني قياساً لموقعة المركزي.(2)

٣- يلتزم الأردن بالاشتراك في التدريبات والمناورات العسكرية المشتركة مع القوات الأمريكية على الأراضي الأردنية بحيث يتم التنسيق من خلال اللجنة العسكرية – الأردنية- الأمريكية المؤسسة عام ١٩٧٤م، هذا البرنامج وان

---

(1) Kohler .Horst, U.s Security Objectyive Policy in MidleEast, www. Dec. Org, New York 1993. P4.
(2) Kohler. Horst, U.S Security Objectyive Policy, P5.

كان في ظاهرة ينطوي على تطوير العمليات الدفاعية والهجومية للقوات الأردنية إلا أنه في الحقيقة يهدف إلى كشف حجم ونوع السلاح المستخدم لدى القوات المسلحة الأردنية.[1]

٤- تشترط الولايات المتحدة وبموجب التعاون العسكري الثنائي إقامة قواعد عسكرية أمريكية على الأراضي الأردنية وهذا ما تقتضيه طبيعة الأهداف الأمنية في منطقة الشرق الأوسط وخاصة بعد أحداث عام ١٩٩٠ وأزمة الخليج[2]

٥- يلتزم الأردن بضرورة تبادل المعلومات الأمنية والاستخبارية بناء على قاعدة التبادلية في المجال العسكري مع الولايات المتحدة. هذا الشرط تم إدراجه في أعقاب الحملة الأمريكية لمقاومة الإرهاب في المنطقة.[3]

٦- في مجال تقديم المعدات العسكرية والذخائر، قد تشترط الولايات المتحدة في بعض الحالات عدم تسليم الصفقة العسكرية بأكملها، وفي مرحلة واحدة، انما عبر مراحل زمنية متتالية، حيث حصل الأردن على مساعدات عام ١٩٩٧، ولكن تم إتمام التسليم عام ٢٠٠١(أي ان التسليم جرى على مدة أربع سنوات).[4]

ثالثا: شروط المساعدات الإنسانية

١- تشترط الولايات المتحدة لتقديم المساعدات الغذائية، ان يكون مبدأ العرض والطلب هو الذي يحدد الأسعار، دون تدخل الحكومة الأردنية أو المؤسسات الأخرى، في تحديد السعر، وهذا المبدأ هو مبدأ تجاري صرف، بحيث كلما قل العرض زاد الطلب الاستهلاكي الأردني مما يؤدي إلى رفع قيمة السلع

---

(1) Alexandar. Suzan, Militaelsim, Aid New York 1995 P 3, www.UAC. Org.
(2) Alexandar. Militaelsim Aid, P 4.
(3) Brife to Congress, 1994, Military Aid to Jordan, washigton, www. Congress. Gov, u.s.
(4) parados. Jordan, Us Relation Bilaterial Issues Washington 2005, P 14- 15, www,Fas.ogr.

الغذائية، لاسيما أنها تدفع بالعملة الوطنية، وهذا يضمن زيادة الربح المترتب على تقديم القروض بموجب الاتفاقيات الثنائية.(1)

٢- تشترط الولايات المتحدة بأن تكون متطلبات التسويق محققة من حيث جاهزية الأسواق الأردنية لاستقبال السلع الغذائية الأمريكية، بحيث تكون ذات قدرة على التسويق التجاري السريع.(2)

٣- تلتزم الحكومة الأردنية بتقوية قدرتها على تطوير الأسواق التجارية وان تتخذ إجراءات تحسن أمنها الغذائي، وتطورها الزراعي.(3)

٤- تشترط الحكومة الأمريكية مشاركة القطاع الخاص، من خلال شراء ومبيعات سلع غذائية لتجار القطاع الخاص، الأمريكي، على أساس تنافسي، وهذا يتبلور من خلال ضغوط أمريكية لخصخصة بعض القطاعات الرئيسية، مثل مطحنة الحبوب الوحيدة التابعة للدولة الموجودة في منطقة الصوامع في الجويدة جنوب عمان، بمبلغ لا يتعدى ٤-٥ ملايين دينار.(4)

٥- تشترط الحكومة الأمريكية عدم إبرام اتفاقيات ثنائية مع أي دولة أخرى للمساعدات الغذائية من الجانب الأردني خلال فترة تسليم الصفقة المتفق عليها لتضمن الحكومة الأمريكية عدم منافسة السلع الأجنبية الأخرى للسلع الأمريكية.(5)

---

(1) Smith. E. Mark, U.s Plays Amajor Role in Food Aid Aboard Washinton, 1992, P4-5 , www. Find Articlels.com

(2) Smith, U.S Plays Amajor Role in Food Aid , P5-6.

(3) Report US Aid,2005, Jordan whaite Supplies Food Aid, www.USDA.Gov.

(4) جريدة الدستور الأردنية، عمان، تشرين الأول لعام ٢٠٠٥.

(5) Report Gao for congress, 1995,Food Aid, Compiting Goals and Requmente, Ttender title 1, Washington, P 6-8. www.Gao.Gov.

المطلب الخامس: المؤسسات ذات الصلة بتقديم المساعدات للأردن.

وتتمثل هذه المؤسسات بما يلي:-

١- الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، تعمل هذه الوكالة في الأردن منذ أكثر من خمسين عاما، إلا أنها توسعت خلال العقود الخمسة الماضية لتشمل فعليا جميع قطاعات الاقتصاد الأردني .

وقد أخذت برامج (الآيد)، بالتركيز على قطاع النقل في الأردن، والبنية التحتية الأساسية، ومنذ منتصف الثمانينات بدأت الوكالة بالتركيز على بناء المؤسسات الأردنية، والتركيز على البنية التحتية بموجب أعمال شملت بناء العديد من المدارس ومرافق صحية ومحطة ري لتكرير المياه، ومنذ اواخر الثمانينات استمر حتى منتصف التسعينات، وتميزت باعتماد اكبر على القطاع الخاص بالإضافة إلى استمرار الدعم للبنية الاجتماعية الأساسية، كالصحة والزراعة والمياه وتوسيع النشاطات على نحو تجاوزت الوكالة الهياكل الحكومية إلى القطاع الخاص والجهات غير الحكومية المشاركة في العملية التنموية، وتعزيز العلاقات التجارية والإستثمارية بين الأردن وبقية دول العالم.

إن من أولويات العمل للوكالة في الأردن خلال الخمس سنوات الماضية تطوير مشاريع وبرامج يكون أساسها النظام اللامركزي في العمل الإداري والمؤسسي، حيث اتفقت الحكومة الأردنية مع حكومة الولايات المتحدة على كيفية تنفيذها وبرامج عملها ضمن إستراتيجية الإصلاح الإداري والمؤسسي، وهذا النوع من البرامج يعتبر من أكبر المشاريع الذي تموله الوكالة في الأردن من حيث حجم الدعم المقدم.[(١)]

يضاف إلى ذلك أن ما نسبته ٣٥% من برنامج الوكالة في الأردن، يمول على شكل تحويل نقدي سنوي، حسب سياسة الوكالة، وهذه التحويلات تكون على أساس المنحة الخالصة، وتستخدم هذه الأمول لتسديد الدين، وبالتحديد إلى المؤسسات المالية

---

(١) الجومرد. اثيل عبد الجبار ، تقييم المساعدات الاقتصادية الخارجية للأردن، عمان،الجامعة الأردنية مركز الدراسات الإستراتيجية، ط١، ٢٠٠٠،ص٤٦-ص٤٩.

المتعددة الأطراف، والتمويل مبني على أساس السياسة، بمعنى أن الدفعات تقوم على أساس إنجاز إجراءات تصحيحية متفق عليها، تدعم عمليات إعادة الهيكلة الاقتصادية الواسعة في الأردن.

كما أن وكالة الولايات المتحدة في الأردن، تعمل على تقديم المساعدة الفنية والتدريب، وهذا يشكل ما نسبته ٢٥% من برنامج الوكالة، وهو ما يميز جهود المساعدة الثنائية حيث ينصب التركيز على تعزيز المؤسسات ورسم السياسات بطرق من شأنها تعزيز الكفاءة والاستدامة.(١)

وترى الوكالة أنه حتى يتم التوصل إلى نظام فعال لإدارة المساعدات المقدمة للأردن، يجب التركيز على ثلاثة محاور أساسية :

١- أن تكون كمية المساعدة الكلية متناسبة مع حجم وفاعلية برنامج التنمية الدولية في الأردن، وبأسلوب يتميز بالتركيز على أقصى الجهد المحلي.

٢- تمويل الموارد بشكل أفضل تصميماً لمساندة أولويات التنمية.

٣- إستخدام أدوات تحكم، يقصد بها الإجبار على اختيار أولويات التنمية، وعلى التنفيذ الكفؤ، وليس على ضمان منافع ثانوية، يضاف إلى ذلك أن المساعدات العسكرية تقدم عن طريق الوكالة، بعد الحصول على موافقة الكونغرس ووزارة الدفاع الأمريكية، فالتسليم يتم من جانب الوكالة مع أشراف وزارة الدفاع على عملية التسليم بهدف تقديم تقارير للكونغرس لدراسة الأوضاع الأمنية في الأردن، كما أن المساعدات الإنسانية تقدم من خلال الوكالة بالاشتراك مع وزارة الزراعة الأمريكية.

---

(١) لويس لوك دور وكالة لولايات المتحدة للتنمية في الأردن، ٢٠٠٠، www.usaid-jordan.org .

٢- بنك الاستيراد والتصدير الأمريكي:[١]

يقدم البنك قروض للحكومة الأردنية، لتشجيع الصادرات الأمريكية ورجال الأعمال الأردنيين ليتمكنوا من استيراد البضائع الأمريكية، وغالباً ما يقدم البنك القروض من أجل استيراد المعدات من الولايات المتحدة التي تحتاجها المشاريع الممولة، كذلك لتغطية مشاريع جديدة يتفق عليه مستقبلاً، وتكون امتداد لمشاريع حالية، يجري تمويلها داخل الأردن، والقروض التي يقدمها البنك تتميز بأنها طويلة الأجل خمس سنوات فما فوق، في مقابل فائدة قليلة لا تتجاوز ٥% ، ويتمتع البنك بالاستقلالية عن وكالة التنمية الدولية، حتى وإن كان الهدف من إنشائه دعم التنمية في البلدان النامية، والأموال التي يقدمها تتم بموجب عقود تبرم بينه وبين الحكومة الأردنية، أو رجال الأعمال، في منائ عن الوكالة ولكن مع وجود الرقابة من جانب الحكومة الأمريكية. [٢]

٣- صندوق النقد الدولي.

يعتبر صندوق النقد الدولي أحد المؤسسات المالية الدولية التي تقدم قروض اقتصادية للأردن، بإدارة أمريكية حيث أن الولايات المتحدة تساهم في أكبر الحصص في تمويل مخصصات الصندوق، كما أن معظم كوادره الفنية والإدارية تابعون للحكومة الأمريكية، وهذا يعطيها مجالاً واسع في رسم السياسات الاقتصادية الأردنية، من خلال الاستراتيجيات والبرامج التي يطبقها الصندوق لمعالجة العجز، والمشاكل الاقتصادية على المستوى المحلي كالعجز والتضخم المالي وعلى المستوى الدولي كسداد الديون الخارجية.

فالأردن كان وما زال يعاني من اختلال في الميزان التجاري وميزان المدفوعات، ومن عدم الاستقرار الاقتصادي، بالإضافة إلى عدم قدرته على سداد الديون الخارجية، حيث يرى الصندوق أن هذه المشاكل ترجع في أساسها إلى سوء

---

[١] يلسون، اجراءات لضمان الاستخدام الفعال للمساعدات، ص١٠٨- ص ١٠٩.

[2] Guess. M. Gerog, the Political of Us. Aid ,Washinton, First Published, 1989, P83-86.

إدارة الائتمان المحلي، نتيجة لوجود فائض في عرض النقود لتمويل الميزانية ممــا يؤدي إلى زيادة النقد، وبالتالي وجود فائض في الطلب على السلع والخدمات مــسببا ارتفاع معدلات التضخم، وتدهور أكبر في ميزان المــدفوعات، ممــا يــؤدي إلــى انخفاض إحتياطي الدولة من الأصول الأجنبية، وهذا ما يحول دون تحقيق التنميــة المراده في الأردن على الرغم من القروض النقدية المقدمة له.(١)

أن الحكومة الأردنية تتبع سياسة " التعقيم والتجميل " وتعني الامتنــاع عــن تطبيق سياسات الطلب الانكماشية، حيث تعمل الحكومة على زيادة العرض النقــدي لتمويل العجوزات المتزايدة، وهذا يؤدي إلــى اســتمرار الإخــتلال فــي ميــزان المدفوعات، وزيادة عدم الاستقرار الاقتصادي.

وتتمثل سياسات الصندوق في تقديم الدعم الاقتصادي للأردن من خلال مــا يسمى بسياسات التكييف الهيكلي، والمقصود بالتكيف الهيكلي، هــو تعــديل مــسار الاقتصاد، ما يضمن تجنب الآثار السلبية للاقتصاد الدولي، على الاقتصاد الــوطني والاستفادة من ايجابيات قد توفرها العلاقات الاقتصادية الدولية ضمن إطار معــين، والتكيف في حقيقته هو عملية تنموية، سواء عن طريق قوى السوق او عن طريــق التخطيط والهدف منه إزالة الاختلالات المحلية والخارجية من خلال تغيرات معينــة في السياسة الاقتصادية ، بالإضافة إلى برنامج مراقبة الأداء الاقتصادي التي يقــوم بها خبراء الصندوق بناء على تقارير دورية تقدمها الحكومة الأردنية حــول كيفيــة الأداء الاقتصادي على المستوى الوطني، وبعد دراســة الأوضــاع يقــرر خبــراء الصندوق السياسات والتوصيات الواجب على الحكومة الأردنية إتباعها لتحقيق النمو والتطور الاقتصادي. (٢)

(١) البان. هدى عبد اللطيف ، برنامج صندوق النقد الدولي للإصلاح والتكيف الهيكلي بين مفاهيمه ونتائجه الواقعية دراسة حالة الأردن، ومصر واليمن، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية الورد٤ الاصدار ٧ ، لسنة٢٠٠١، ص ١٩٤- ص١٩٦.

(٢)طريف.جليل ، قروض الأردن الخارجية ودورها في التنمية الاقتصادية، نشرة البنك المركزي الأردني، دائرة الأبحاث والدراسات،١٩٨٩، ص٤٧- ص٥٠.

وتتكون سياسات التصحيح والتكيف الهيكلي لصندوق النقد تجاه الأردن منذ عام ١٩٩٠ مما يلي:

١- يدعو الصندوق إلى ضرورة تبني سياسة السوق الحر، على اعتبار أنها أكثر كفاءة وفاعلية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي، وهذا في الواقع يتطلب من الأردن القيام بإتباع بعض السياسات:-

أ- تحجيم دور القطاع العام إلى أضيق الحدود، من خلال بيع مؤسسات القطاع العام إلى القطاع الخاص، أو إشراك رأس المال الأجنبي في ملكيتها، على إعتبار ان الخصخصة هي السبيل لعلاج ضعف الكفاءة الاقتصادية المرتبطة بالملكيات العامة، لأن الخصخصة تؤدي إلى تحسين نوعية اتخاذ القرار الإداري، عن طريق خفض درجة التدخل السياسي .[1]

ب- تحرير أسعار السلع كافة، وتحديداً أسعار منتجات القطاع العام، والسماح لقوى السوق الحر بتحديد هذه الأسعار، ويطالب الصندوق في هذا المجال برفع أسعار المياه، والكهرباء والهاتف، والبترول بالإضافة إلى إلغاء الدعم المحلي على السلع الأساسية.[2]

ج- تحرير التجارة الخارجية، وإلغاء الحماية للصناعات الوطنية، لأن هذا الأمر يحقق عدداً من المزايا، كتحسين كفاءة المؤسسات الإنتاجية، وزيادة ربحها وبالتالي يتوقف دعم هذه المؤسسات بحيث يؤدي إلى نتيجة، وهو زيادة الدخل المالي مما يؤدي إلى القضاء على الاختلالات المالية.

وكذلك إلغاء احتكار الدولة للتجارة الخارجية، مما يؤدي إلى تخفيض القيمة الخارجية للعملة الوطنية، أي الهبوط بسعر الصرف الرسمي إلى مستوى يقترب من سعر السوق السوداء، كذلك إلغاء الرقابة على الصرف، وتحرير التعامل مع النقد

---

(1) Marto .Michel, Mumuradum on Economic and Financial Bolicy 2004, www I.M .F. Org,

(2) حسين. مصطفى مهدي ، صندوق النقد الدولي في التكييف الاقتصادي للبلدان النامية ، مجلة آفاق اقتصادية ، العدد ٦٩-٧٠ لسنة ١٩٩٧، ص١١٧- ص١٢٠.

الأجنبي، وإلغاء القيود المفروضة علـــى الـــواردات، والـــسماح للقطـــاع الخـــاص بالاستيراد.

٢- يدعو الصندوق الأردن، إلى ضرورة تبني سياسات مالية ونقديـــة انكماشـــية لتخفيض فائض الطلب، للتقليل من عجز الموازنة العامة للدولـــة لكـــبح جمـــاح التضخم المالي، عبر حزمة من السياسات تتمثل بما يلي:-

أ- تقليل نمو الإنفاق العام بشقية الجاري والاستثماري.

ب- إلغاء الدعم السلعي الموجة للمواد التموينية.

ج-تخفيض حجم التوظيف الحكومي، وتجميد الأجور.

د- وضع حدود عليا للائتمان المصرفي، والمسموح به للحكومة والقطاع العام.

ه- زيادة أسعار الضرائب على السلع والخدمات.

و-زيادة أسعار الفائدة بشقيها(المدينه والدائنه) [١]

---

[١] النجار. سعيد ، التخصصية والتصحيحات الهيكلية في البلاد العربية، القاهرة- مركز الدراسات الاستراتيجية، ١٩٩٠، ندوة مشتركة بإشراف صندوق النقد الدولي، ص٣٤- ص٣٦.

مبالغ القروض المقدمة من صندوق النقد الدولي للأردن في الفترة من عام ١٩٨٩ – ٢٠٠٥ بالمليون دولار.

الجدول رقم (٢)

السنة	قيمة القروض	السنة	قيمة القروض	المجموع الكلي
١٩٨٩	٧٣,٤١	١٩٩٨	٣٣٣,٤	
١٩٩٠[١]	٦٦,٢٤	١٩٩٩	٣٦٢,٩	
١٩٩١	٦٦,٢٤	٢٠٠٠	٣٥٤,٣	
١٩٩٢	٨١,١٩	٢٠٠١	٣٤٤,٥	٣٦٣٣,١٨
١٩٩٣	٥٩,٢	٢٠٠٢	٣٥٥	
١٩٩٤	٩٨,٩	٢٠٠٣	٢٨٣,٦	
١٩٩٥	١٦٩,٢	٢٠٠٤	٢١٧,٥	
١٩٩٦	٢٣٦,١	٢٠٠٥	٢١٤,٩	
١٩٩٧	٣١٦,٦			

[١] صندوق النقد الدولي، ٢٠٠٥-٢٠٠٣، التقرير السنوي لصندوق النقد الدولي وتقديم القروض للأردن، واشنطن.

٤- البنك الدولي للإنشاء والتعمير:

البنك الدولي إحدى المؤسسات الدولية التي تقدم المعونة الاقتصادية للأردن، في إطار التعاون المشترك المتعدد الأطراف على الصعيد الدولي، ضمن إستراتيجية اقتصادية، تشتمل على الإطار السياسي والاجتماعي بهدف إعادة تحفيز النمو الاقتصادي للحفاظ عليه لتحقيق مستويات أعلى من الاستثمار الخاص وتنمية الصادرات، من خلال التركيز على التنمية البشرية، ضمن برامج إدارة الاقتصاد الكلي والإصلاحات البنيوية، بالإضافة إلى دعم مشاريع البنية الاجتماعية كالقطاع التعليمي والصحة وغيره.[1]

والواقع أن الولايات المتحدة تتمتع بإستراتيجية كبيرة في إدارة المساعدات المقدمة من البنك الدولي للأردن، فالمدير التنفيذي ومعظم الموظفين تابعين لحكومة الولايات المتحدة وهذا يعطي الولايات المتحدة القدرة على تقديم القروض بما يحقق أولويات أهداف المساعدة الأمريكية للأردن لاسيما أنها الممول الرئيسي للمؤسسات المالية الدولية.

ويقدم البنك الدولي للأردن نوعان من القروض.

أ- **قروض الاستثمار:** وهي تساهم في تمويل مجموعة واسعة من النشاطات، التي تهدف إلى إنشاء البنى التحتية المادية والاجتماعية، الضرورية، للتخفيض من الفقر، وتحقيق التنمية المستدامة وتتراوح مدة هذا النوع من القروض من ٥-١٠ سنوات.

ب- **قروض التكيف:** وهذا يأتي في إطار دعم برنامج حكومي متوسط الأمد، لإصلاح السياسات وبناء المؤسسات، حيث يقدم الدعم على مراحل بمعنى ارتباط الدعم بمدى إنجاز المشروع، ويكون ذات مدة قصيرة الأجل يتراوح من سنة -٣ سنوات ويتميز في كونه تمويل خارجي سريع الدفع.[2]

---

[1] World Bank, Loans, To Jordan,2005. www. World Bank. Org .

[2] مصطفى . نادية ، العلاقات الاقتصادية الدولية،القاهرة، دار القاهرة للنشر ،ط١، ١٩٩٩، ص٩٨- ص١٠٢.

ويقدم البنك المساعدة التقنية الاستشارية، للأردن وتشمل هــذه المــساعدة علــى جميع القطاعات، كالتعليم، والصحة، والبنية الصناعية فالمساعدة التقنية تــأتي فــي مجال الخصخصة، ومساعدة الحكومة على بناء قدراتها المؤسسية، وإعــادة هيكلــة القطاع العام، من خلال المشاركة مع القطاع الخاص في المشاريع الممولة.

أما المساعدة الاستشارية فهي تقديم آراء البنك حول المشاريع المــراد تمويلهــا كيفية تمويلا والآلية التي بموجبها يتم التمويل .

ان استراتيجية البنك الدولي لدعم الأردن تهدف إلى ان تكون القروض المقدمــة ذات قدرة على الإنتاجية الاقتصادية من خلال الاســتثمار فــي المــشاريع الأكثــر ربحية[1].

(1) كانتور روبرت ، السياسة الاقتصادية للبنك الدولي، عمان، ترجمة أحمد الظاهر مركز الكتاب الأردني، ط١، ١٩٨٩، ص٧٥-ص٧٧.

يمثل الجدول التالي قيمة القروض التي قدمها البنك الدولي للأردن من الفترة عام ١٩٨٩-٢٠٠٥ موزعة على جميع القطاعات بالمليون دولار.[1]

الجدول رقم(٣)

السنة	قيمة القروض	المجموع الكامل
١٩٨٩	٩٦١,١١٤	
١٩٩٠	٧٩٥,١١٥	
١٩٩١	٧٥٧,٧١٦	
١٩٩٢	٧٥	
١٩٩٣	٧٥١	
١٩٩٤	٨١٢	
١٩٩٥	١١٦,٨١	٤٨١٣,٩٦٩
١٩٩٦	١٩٢,٨٠٦	
١٩٩٧	٦٢	
١٩٩٨	١,٨٥٨	
١٩٩٩	١,٠٥٥	
٢٠٠٠	٣٤,٧٠٠	
٢٠٠١	١٢٠	
٢٠٠٢	٦٨	
٢٠٠٣	١,٣٠٠	
٢٠٠٤	٤٨	
٢٠٠٥	١٥	

(1) البنك الدولي، ١٩٩٠-١٩٩٧ -٢٠٠٥، التقرير السنوي للبنك الدولي لتقديم القروض للأردن، واشنطن.

القطاعات التي يدعمها البنك الدولي.

قطاع الزراعة.

حيث يعمل البنك الدولي على تقديم القروض للقطاع الزراعي الأردني، وينصب الاهتمام حول بناء هيكل القطاع الزراعي، وتقديم أفضل الوسائل التقنية، كما يتضمنه التدريب والتأهيل للعمل الزراعي، وتنشيط حركة الصادرات الزراعية وكذلك الخدمات الفنية.

قطاع الصحة.

ويقدم البنك الدولي الدعم المالي للقطاع الصحي الأردني، بحيث يتضمن إعادة هيكلة القطاع الصحي، وإعادة تنظيم الإدارة الصحية، ووضع الخطط والبرامج التي ترفع من كفاءة العاملين في القطاع الصحي، يضاف إلى ذلك الأجهزة الطبية والتقنية المقدمة .

القطاع التعليمي.

من بين المشاريع التي يدعمها البنك الدولي أيضاً هو القطاع التعليمي، الذي يتلقى مساعدات من أجل بناء المدارس والكليات، وكذلك تحسين نوعية التعليم، وتطوير التعليم من أجل اقتصاد المعرفة، ولتمويل المشروع القطاعي للتطوير التربوي، وإدخال مناهج جديدة بالنسبة للطلبة الجامعيين مثل نظم المعلومات .[2]

قروض دعم الميزانية[1]

يقدم البنك القروض لدعم الميزان التجاري، وميزان المدفوعات، وقروض الاقتصادية الطارئة لدعم فرص التصحيح الاقتصادي.

---

[1] وزارة التخطيط والتعاون الدولي الأردنية، قسم التنمية الوطنية، نشرة البنك الدولي لسنة ٢٠٠٤، ص٣٢- ص٣٤.
[2] وزارة التخطيط الأردنية، نشرة البنك الدولي، ص٢٨-ص٣٠.

٥- منظمة التجارة العالمية:

تعتبر منظمة التجارة العالمية الأداة الرئيسية للولايات المتحدة في إدارة العمليات التجارية الدولية، فقد مكنتها من إبرام اتفاقيات التجارة الحرة مع الأردن وغيره من الدول وفقاً لسياسات المنظمة المرسومة باستراتيجيات الإدارة الأمريكية التي تهدف إلى تحقيق المصالح والأولويات التجارية الأمريكية.

فتفعيل دور الأردن في هذه المنظمة، جاء لإعادة هندسة مسار العلاقات التجارية الأردنية الدولية، من خلال ضمان الدعم الانسيابي للتبادل التجاري، بشكل يؤدي إلى رفع مستويات الرفاهية للاقتصاد الأردني، بالإضافة إلى الاستخدام الأمثل للموارد الاقتصادية، لتحقيق نمو متوازن في حجم الدخل القومي الأردن، وصولاً لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، من خلال إزالة العوائق التجارية بشكل يؤدي إلى رفع مستويات النمو الاقتصادي، من خلال تحرير الأسواق والأسعار وتوفير البيئة الملائمة للاستثمارات الأجنبية.[1]

فدعم القطاع التجاري الأردني وتحسينه يعتمد على مدى قابلية الاقتصاد الأردني للاستجابة السريعة لمتطلبات الأسواق الدولية، من خلال التركيز على دعم القطاع المالي، الذي يوصف بأنه من أكثر القطاعات تأثراً بمنظمة التجارة العالمية، لأن تحرير الخدمات يعني إمكانية تصديرها عبر حدود الدول ورفع الحماية عن البنوك والمصارف المحلية، وفتح الباب أمام منافسة القطاعات المالية الأجنبية، وهذا بدوره يعطي البنوك الأردنية فرصة الاستثمار في الأسواق الخارجية والإستفادة من رفع القيود أمامها في الدول الأخرى، كذلك تحسين كفاءة النظام المصرفي الأردني، من خلال زيادة المنافسة والتكييف مع متطلباتها على مستوى التكاليف والخدمات، وخاصة الكفاءات البشرية التي تحتاج إلى فرصة الاحتكاك مع الكفاءات الأجنبية،

[1] داود ،سعد ، منظمة التجارة العالمية، والاقتصاد العربي،القاهرة، بيت الحكمة،ط١، ٢٠٠٢، ص١٠٥- ص١٠٧.

وتدعيم تواجد المصارف والبنوك الأردنية في الأسواق الدولية نتيجة للفتح الإجباري للحدود بين الدول،[1] هذا الدعم يقدم على صعيد القطاعين التجاري والمالي.

أما على صعيد القطاع الزراعي فيأتي دعم منظمة التجارة العالمية من خلال

- **الصندوق الأخضر:** ضمن برنامج الأمن الغذائي دعم أسعار المواد الغذائية، ويتضمن هذا البرنامج الإرشاد والتدريب على الأساليب الحديثة في الإنتاج،الأمور المتعلقة بالصحة والسلامة الزراعية، ومكافحة الآفات الزراعية، وأجهزة الإنذار المبكر، بالإضافة لخدمات التسويق والترويج للمنتوجات الزراعية الأردنية، كما أنها تقدم الوسائل التي تمكن من شراء المنتجات بأسعار السوق الدولية المدفوعة، على أن تقوم الحكومة الأردنية بشرائها بأسعار السوق الجارية.
- **برنامج التأمين على الدخل وشبكات أمان الدخل:** وهذا البرنامج يهتم بحجم الخسارة المتأتي من الدخل الزراعي فقط والذي يتجاوز ٣٠% من إجمالي الدخل القومي الأردني، فتقدم المنظمة التعويض هذه الخسائر بحيث لا تتجاوز نسبة التعويض عن ٧٠%من الخسارة.
- **خطط التأمين على المحاصيل والإغاثة من الكوارث،** بحيث تقدم المعونة في حالة حدوث كارثة تؤدي إلى خسارة في الإنتاج تتجاوز ٣٠% من متوسط إنتاج السنوات الثلاثة السابقة للكارثة.[2]

---

(1) العجلوني، أحمد طه ، استراتيجيات البنوك الأردنية، ومنظمة التجارة الدولية، مجلة اربد للبحوث والدراسات ، العدد ٤ لسنة ٢٠٠٢، ص٢١١-، ٢١٩، ٢٢٠.

(2) قات. يوسف ،الدعم الزراعي للأردن وفقا لمنظمة التجارة العالمية، الأردن، عمان، مؤسسة التسويق الزراعي، ط١، ٢٠٠٠، ص١٠-ص١٢.

المطلب السادس: أثر المساعدات الأمريكية على صناعة القرار السياسي الأردني.

يتلقى الأردن المساعدات من الولايات المتحدة على اختلاف أنواعها الاقتصادية، والعسكرية، والإنسانية، فحاجة الأردن للمساعدات تأتي كضرورة أساسية نتيجة لضعف أداء الاقتصاد الوطني، بسبب قلة موارده الاقتصادية هذا من جهة، ومن جهة أخرى، عدم قدرته على التصنيع العسكري بصورة يستطيع من خلالها تغطية حاجاته العسكرية وزيادة قدراته الدفاعية.

هذه الأسباب جميعها أدت بالأردن إلى اللجوء للمساعدات الخارجية على وجه التحديد المساعدات الأمريكية، باعتبارها وسيلة يستطيع من خلالها تحقيق التنمية على المستويين الاقتصادي، والعسكري.

لكن المساعدات التي يتلقاها الأردن، فهو ليس مطلق اليد في استثمارها وإدارتها وفقاً للإرادة السياسية والاقتصادية الأردنية، إنما تمتاز هذه المساعدات بأنه يتم إدارتها واستثمارها بطريقة تعكس أولوية الأهداف الإستراتيجية للولايات المتحدة.

ذلك يعني أن المساعدات الأمريكية، من وجهة نظر الإدارة الأمريكية تعتبر بأنها أداة من أدوات السياسة الخارجية الأمريكية، التي تستطيع من خلالها تحقيق أهدافها الإستراتيجية السياسية، والاقتصادية، في منطقة الشرق الأوسط، بما فيها الأردن.

إن من أبرز جوانب تدخل الإدارة الأمريكية، في استثمار المساعدات وإدارتها، هي المشروطية التي يتمتع بها تقديم هذه المساعدات، وهذا يعتمد على مدى استجابة الأردن للشروط التي تفرضها الإدارة الأمريكية، فكلما قبل الأردن بالشروط، كلما زادت قيمة الدعم المقدم.

وهذه الشروط في واقعها، تؤثر على صناعة القرار السياسي الأردني، لأنها تحقق أهداف سياسية أمريكية في المنطقة أكثر منها اقتصادية تنموية، فبشكل عام، فإن عملية اتخاذ القرار السياسي لدى أي حكومة، يتأثر بعوامل داخلية على المستوى الوطني، وخارجية على الصعيد الدولي

وبالتالي أن على الرغم من التنمية التي تحققها المساعدات، إلا أنهـا عامـل من العوامل الخارجية، التي تساهم في التأثير على القرار السياسي الأردنـي

وهذا يعود لسببين :

الأول: أن الأردن ارتبط بالنظام الاقتصادي العالمي، نتيجة لتبنيـة سياسـية الانفتاح الاقتصادي، وبالتالي أن ما يتأثر بها الاقتصاد العالمي يتأثر به الاقتصاد الأردني، مباشرة فتبرز حاجة المساعدات لإزالة اثار مشاكل الاقتصاد الدولي على الاقتصاد الوطني.

الثاني : أن الأردن يحتاج إلى الإصلاحات الاقتصادية، كعجـز الميزانيـة والتضخم المالي، وسداد الديون الخارجية، وهذا لا يكون إلا إذا اعتمد الأردن على المساعدات كأداة للتنمية الاقتصادية، فعلاج هذه المـشاكل يتطلب انسجام التوجهات السياسية الأردنيـة، مـع أهـداف الـسياسة الأمريكية في إطار العلاقات الدولية .

إن دليل تأثير المساعدات الأمريكية على القرار السياسي الأردني هـو معاهدة السلام الإسرائيلية الأردنية التي أبرمت عـام ١٩٩٤ ، فمنـذ عـام ١٩٩٠ ،استخدمت الولايات المتحدة المساعدات كوسيلة للضغط على الأردن لإبرام معاهدة السلام مع الجانب الإسرائيلي، حيث ان الكونغرس الأمريكـي قرر آنذاك قطع المعونة عن الأردن، بسبب عدم التوقيع على هذه الاتفاقية.

ولان الأردن كان بحاجة للمساعدة الاقتصادية، والعسكرية فقط وجد أن الخيار الاستراتيجي إبرام معاهدة السلام مع إسرائيل، لاسـيما أن روسـيا رفضت طلب الأردن في تلك الفترة، فـي إعطـاءه مـساعدات عـسكرية واقتصادية إلى جانب عوامل أخرى منها حرب الخلـيج وانهيـار الاتحـاد السوفياتي ومحادثات اوسلو.

ولكن بعد عام ١٩٩٤ ازدادت قيمة المساعدات المقدمة للأردن، من الولايات المتحدة بسبب تغير الموقف الـسياسي الأردنـي مـن الـصراع العربـي الإسرائيلي، وقد هدفت الولايات المتحدة من هذا الأمر إلـى ضـمان امـن

إسرائيل كشرط أساسي لتقديم المساعدات العسكرية، حيث قدمت بعد توقيـع الاتفاقية دبابات بقيمة مليون دولار لتنفيذ اتفاقيـات الـسلام مـع إسـرائيل ولضمان امن الحدود، بالإضافة إلى تمكين إسـرائيل مـن إقامـة روابـط وعلاقات تجارية مع الأردن وغيره من الدول العربية.

المبحث الثاني

مصـــر

المطلب الأول : أشكال المساعدات المقدمة لمصر:

أولاً: المساعدات الاقتصادية:

١- مساعدات دعم الميزانية:

تقدم الولايات المتحدة المساعدات الاقتصادية لمصر مـــن خــــلال برنــــامج التمويل النقدي، وهذا البرنامج يقدم من خلال وكالة الولايات المتحـــدة للتنميــة الدولية في مصر، حيث تقدم القروض والمنح النقدية المباشرة، لتمويـــل ميـــزان المدفوعات المصري، وكذلك لتصحيح الإختلالات في الميزانية العامة للدولـــة، وتغطية العجز في الميزان التجاري، ويقدم هـــذا الـــدعم فـــي إطـــار سلـــسلة الإصلاحات الاقتصادية، مع التركيز الهام في هذا النوع من الدعم على التجـــارة والاستثمار.[1]

٢- مساعدة لدعم المشاريع الاقتصادية: ويشمل ما يلي:

- **مساعدات لتقوية البيئة للتجارة والاستثما:**ويكون من خلال التعديل الهيكلي وسياســـات الإصـــلاح،وهذا يتطلـــب دوراً هامـــاً للتغيـــرات المنتظمـــة الخاصة(الخصخصة)، ودعم المشاريع الصغيرة، وكذلك خفض التعريفات وتحسين حقوق الملكية، وتعزيز تدفق المعلومات لتحفيز القطاع الخـــاص ليأخذ دوراً أكبر في بناء الاقتصاد، وهذا يخلق ركيزة أساسية للتحرك في الاقتصاد العالمي كشريك متكامل بالنسبة للولايات المتحدة، ممـــا يعنـــي تحول العلاقة من علاقة مرتكزة على المساعدات، إلى علاقة مرتكـــزة علـــى التجارة والاستثمار، ضمن السياسات والممارسات والأعمال المطلوبة لتحسين وتقوية البيئة لنمو استثماري وتجارة القطاع الخاص، و[2] واستيراد الـــسلع،

---

(1) Project Aid, www. U.S Aid-Egypt.Org.
(2Project Aid, www. U.S Aid-Egypt.Org.

وهذا يخصص له ربع المساعدة المقدمة، كما أن أجنـــدة خطـــط التنميـــة الاقتصادية تتطلب سياسة انفتاح لجلب الاستثمارات حيث بلغ قيمة الـــدعم في عام ٢٠٠٤ حوالي ٢٤٥ مليون كمساعدة لتشجيع القطاع الخـــاص،[1] وشمل دمج بعض الشركات الصغيرة، والمتوسطة الحجم، بالإضافة إلـــى الشركات التي تشكل حلقة وصل بين القطاع العام والخاص، هـــذا يـــأتي ضمن استراتيجية رسمية متعلقة ببناء القطاع الخاص، وليشجع مـــشاريع خاصة موجودة، ولأنهاء الاحتكارات في الصناعات الرئيـــسية، وزيـــادة فرص المنافسة في السوق، كذلك لدعم ومساندة الأعمال الصغيرة وشراء المواد الأولية اللازمة، وتحديث المعدات وتوسيع الأعمال لزيادة فاعليـــة الإنتاج، لتساهم في النمو الاقتصادي لمصر.

- **مساعدات لدعم الإدارة البيئية والمصادر الطبيعية:** بلغت قيمة المساعدات لهـــذا القطاع عام ٢٠٠٥ بحوالي ١٧٠ مليون دولار، ٦٠ مليون منها مساعدات تقنية، تعالج بعض المشاكل البيئة، لإيجاد البدائل لأفضل التطبيقات البيئية، وتقوية مؤسسية للكيانات المسؤولة عن الإدارة البيئية، وهذا البرنامج يدعم أنشطة معينة لتحسين نوعية الهواء، والاستخدام المستدام لمنطقـــة البحـــر الأحمر، والمصادر المائية، وترقية المعدات لإدارة بيئية محسنة وقويـــة، بالإضافة إلى اللامركزية في مسؤوليات الإدارة البيئية، والتخطيط البيئـــي ضمن إجراءات تشمل ما يلي:-

أ- تطوير نظام مراقبة للمناطق المرجانية الحساسة في البحر الأحمر.

ب- بناء محطات إتصال لدعم الحماية البيئية وتحديد مناطقها.

ج-خصخصة نظام إدارة النفايات الصلبة، لتقوم به شركات ذات فاعليـــة أكثر من القطاع العام.[2]

---

[1] Project Aid, www. U.S Aid Egypt.. org
[2] Project Aid, www. U.S Aid Egypt.. org

- مساعدات لدعم القطاع الصحي: تقدم المساعدة الأمريكية لمصر في مجال الصحة من خلال برامج تشمل ما يلي:

أ- **الرعاية بالأمومة والطفولة:** تقديم المساعدات يبدو ذا فعالية في هذا القطاع، حيث إنخفضت نسبة وفيات الأطفال إلى ٦٥% عام ١٩٩٧، ويركز على الخدمات الصحية للأمهات، وهو برنامج نشيط عالمياً، ولكن أكثر تركيزه على مصر لأنها تتميز بكثرة عدد سكانها، كما يركز على الإصابات المتعلقة بالجهاز التنفسي عند الأطفال حديثي الولادة، وكذلك تدريب القابلات لكيفية التعامل مع الأطفال، وتقديم الإرشادات والتوعية للأمهات لكيفية التعامل مع الأطفال.(1)

ب- **دعم السياسة الصحية:** وهذا يكون من خلال التأكيد على النوعية، وتطوير المصادر البشرية، واللامركزية والاستغلال للمصادر، وارتفاع المشاركة وتقوية الإمكانية في التخطيط والإدارة والدعم المالي، وعرض الخدمات الصحية الأفضل، ومكافحة الأمراض القاتلة، وتطوير التطعيم، ومعالجة التهاب الكبد، والأمراض الجنسية، ومراقبة الأمراض المعدية، كذلك التخطيط والتدريب الأسري.(2)

- **مساعدات لدعم القطاع التعليمي:** تقدم المساعدة للقطاع التعليمي لخلق القدرة للمصريين ليكونوا قادرين على التنافس في السوق العالمي، حيث توسيع قاعدة التعليم للنساء، وزيادة تعليم البنات، بمساعدة مركز تطوير الأنشطة السكانية لدعم المدارس الأساسية والإعدادية، ولخلق آفاق جديدة من خلال برامج تستهدف الذين لم يدخلوا النظام التعليمي، وكذلك بناء المدارس، وإعادة ترميم بعضها، وتحسينات ذات جودة عالية في التعليم، وفي إدارة المدارس المحلية، ويستخدم البرنامج مزيجا من الحلول التعليمية، كتدريب المدراء للمدارس، والمشرفين التربويين والتعليم التنافسي، وتقديم التكنولوجيا التطبيقية، وكذلك تقديم نماذج إرشادية ذات جودة في ازدياد أعداد التعليم.(3)

---

(1) Project Aid, www.Us Aid Egypt.Org
(2) Project Aid, www. U.S Aid Egypt.. org
(3) Project Aid, www. U.S Aid Egypt.. org

ويتضمن هذا الدعم برنامج الإرشاد الإصلاحي، لتحسين نوعية التعليم من خلال الإدارة المدرسية اللامركزية، واتخاذ القرارات، واشتراك المجتمع المحلي، وتعزيز تدريب المعلمين والإداريين، وهذا يأتي ضمن المبادرات الإصلاحية الداعمة في القطاع التعليمي، وقد بلغت قيمة المساعدات المقدمة لهذا القطاع عام ٢٠٠٥ بحوالي ١٠٧ مليون دولار.(1)

- **مساعدات لتطوير القطاع السياحي:** تعمل الوكالة الدولية للتنمية مع المجلس الأعلى للآثار القديمة المصرية، لتطوير استدامة البنية السياحية، من خلال حفظ التراث الثقافي، وموقع التطور في البحر الأحمر لدعم السياحة الثقافية من أجل التطور السريع في زيادة بناء الفنادق السياحية.(2)

فمشروع تطوير الآثار، يخلق نموذجاً مناسباً للحفاظ على الآثار الفرعونية، ولحماية الأماكن السياحية من آثار التحلل البيئي، وكذلك الحفاظ على ترميم وإعادة إصلاح آثار قديمة مهددة بالزوال، وحفظ البوابة القديمة للمدينة الفرعونية، والتوثيق التاريخي والفوتوغرافي للآثار، وتحديث المختبرات البحرية لصيانة الآثار وحمايتها من المياه الجوفية، وقد بلغت قيمة الدعم لهذا القطاع عام ٢٠٠٥ بحوالي ٥٦ مليون دولار.

- **مساعدات لتطوير البنية التحتية:** حظي هذا القطاع بدعم يقدر حوالي ١٠٨مليون دولار شمل تقديم الدعم للطاقة الكهربائية من خلال أفضل استخدام للطاقة، لإحداث تغير على جودة الحياة، والإنتاج المتزايد في سوق العمل، حيث أن أكثر من ٩٥% من السكان المصريين تتوافر لديهم الطاقة الكهربائية، وقد تزايد إنتاج الطاقة بشكل كبير من خلال تقديم المعدات لمحطات السد العالي، كونه أكثر المنتجين فعالية في العالم، من القوة الهيدروليكية، بحيث أصبح مصدراً من مصادر الطاقة في الشرق الأوسط، وكذلك تحديث حقول الطاقة حتى تستطيع التعامل مع الطلب المتزايد، وتوسيع نظام الاتصالات لمركز سيطرة الطاقة، وتركيب مراكز سيطرة إقليمية لعرض نظام الطاقة، وتحسين الإدارة العملية.(3)

---

(1) Project Aid, www. U.S Aid Egypt.. org
(2) Project Aid, WWW.Us Aid Egypt.Org.
(3) Project Aid, www. U.S Aid Egypt.. org

وفي مجال الاتصالات : فإن تطوير قطاع الاتصالات أثبت أهمية لزيادة التجارة والاستثمار والمشاريع الاقتصادية، كذلك زيادة عدد الأماكن المربوطة بنظام الاتصالات المباشرة، وتقديم التسعير المنافس للخدمات وتزويد خدمات الانترنت، ووضع الخطط الجديدة لإدارة الاتصالات.[1]

- **مساعدات لإدارة المصادر المائية:** قدمت الولايات المتحدة مساعدات بلغت قيمتها ٢,٨ مليون دولار عام ٢٠٠٥ لإدارة المصادر المائية في مصر ضمن برامج شملت بناء شبكات مياه جديدة، وإعادة صيانة الشبكات القديمة، بهدف تحسين مستوى الخدمات في توصيل المياه للمواطنين، كما شمل البرنامج على بناء محطات لتنقية المياه ومعالجتها من الأملاح، بالإضافة إلى تقديم الإرشاد والتدريب على كيفية إدارة المصادر المائية، وإيجاد أفضل التطبيقات العملية لاستخدام الماء.[2]
- **مساعدات لتطوير القطاع الزراعي والصناعي:** تطوير القطاع الزراعي محط اهتمام لدى الوكالة الأمريكية، حيث قدر الدعم الموجه لهذا القطاع بحوالي ١,٣ مليون دولار، لزيادة إنتاج المحاصيل ورفع دخول المزارعين، وكذلك الاصلاحات الأساسية الزراعية، وتقنيات الإدارة الزراعية، وتشكيل مؤسسات استخدام الماء لأنظمة الماء المحلية، وتوظيف المدخلات والتكنولوجيا الحديثة في المجال الزراعي.[3]

ومنذ عام ١٩٩٩، تم التركيز على انتاج البساتين ذات الطلب، وتقنيات التسويق والحصاد، والبحث الفعال بهدف زيادة الإنتاجية للمحاصيل الغذائية، كذلك تصريف الأنشطة السوقية، والسلع الجديدة للتصدير، وتحليل قيود الصادرات، حيث دعمت الجهود في هذا القطاع بواسطة ١٥٠ برنامج تدريب في علوم الري والزراعة، حيث ان تحرير القطاع الزراعي بداء منذ منتصف الثمانينات، وقاد

---

(1) Project Aid, www. U.S Aid Egypt.. org
(2) Project Aid, WWW.Us Aid Egypt.Org.
(3) Project Aid, www. U.S Aid Egypt.. org

الجهود لتحرير القطاعات الأخرى المصرية فالقطاع الزراعي يشكل ركيزة أساسية في الاقتصاد المصري .

أما القطاع الصناعي فيتلقى الدعم من خلال تشجيع بعض الصناعات المصرية، واستيراد القطع اللازمة للمشاريع من الولايات المتحدة، كذلك دعم المشاريع الصناعية الصغيرة، والمتوسطة لتحقيق النمو الاقتصادي الوطني، بالإضافة إلى بناء المشاريع الضخمة كمعامل الفولاذ، وبناء السكك الحديدية وتطوير المشاريع الصناعية ذات الفعالية في الاقتصاد المصري.[1]

ثانياً : المساعدات العسكرية:

منذ توقيع اتفاقية كامب ديفيد تتلقى مصر المساعدات العسكرية من الولايات المتحدة، نتيجة لدورها في دعم السلام في المنطقة، وللحفاظ على وتيرة الأهداف السياسية والأمنية والاستراتيجية في المنطقة، نتيجة للدور الإقليمي السياسي الذي تتمتع به مصر .

تعتبر مصر هي أكثر دولة في منطقة الشرق الأوسط بعد إسرائيل تتلقى مساعدات عسكرية، وهذا الدعم يأتي لشراء الأسلحة الخفيفة بكميات كبيرة والمعدات العسكرية، والتي تستخدم للحفاظ على الأمن الداخلي هذا من جهة، ومن جهة أخرى، وعلى صعيد المعدات العسكرية الثقيلة، تلقت مصر منذ عام ١٩٩١ مساعدات عسكرية، شملت أربع طائرات هيلوكوبتر مزوده بنماذج صاروخية، بالإضافة إلى خمسة بطاريات صواريخ من نوع باتوريوت، وكانت مشروطة على أن يتم تسليمها بعد مضي ٤ سنوات من تاريخ الاتفاق أي بحلول عام ١٩٩٥، وكان الهدف

---

[1] Project Aid, WWW.Us Aid Egypt. Org.

الأمريكي تعزيز التعاون الاستراتيجي بين مصر والولايات المتحدة إبان فترة حرب الخليج.[1]

وفي عام ١٩٩٧ تلقت مصر منحة عسكرية لتحديث قواتها المسلحة، حيث تم بيع ٢٤ طائرة من نوع اف ١٦، وفي عام ١٩٩٩ تلقت ٢٠٠ دبابة ثقيلة، وثلاثة أنظمة لصواريخ الباتوريوت، كما وافق الكونغرس عام ٢٠٠٠ على مبيعات صواريخ من نوع AM Ram كمعونة لمصر، وهذا الأمر كان مقروناً باعتراض إسرائيل على هذه الصواريخ نتيجة خوفها من تزايد القوة الإقليمية المصرية، ولذلك اشترطت الولايات المتحدة على مصر عدم استخدام هذه الصواريخ على متن الطائرات العسكرية المصرية، بالإضافة إلى مشتريات عسكرية عالية القيمة في الفترة من عام ٢٠٠١-٢٠٠٤، تضمن طائرات هيلوكوبتر، وصواريخ أرض جو، وأنظمة رادار ثلاثية الأبعاد، و٢٦ صاروخ من نوع MLRS ، بالإضافة إلى ٥٠ عربة إطلاق صواريخ من نوع سيتنجر، كما تسمح الاتفاقيات الثنائية لمصر بتصنيع أسلحة أمريكية مثل MIAI إيرامز، ودبابات على الأرض المصرية.[2]

التدريبات العسكرية: تنفذ الولايات المتحدة إلى جانب القوات المصرية وعلى الأرض المصرية التمرينات العسكرية المشتركة، وتستمر في عقد هذه التمارين بصورة منتظمة، وهي تشمل المشاة، وسلاح الجو المصري، والدروع والدفاع الجوي إلى جانب القوات الأمريكية.

ويأتي في إطار هذه التمرينات إجراء مناورات بحرية مشتركة، في السويس ومنطقة البحر الأحمر، وتهدف إلى تدريب القوات المصرية على فنون القتال العسكري، والعمليات الحربية، وعمليات التحكم والسيطرة، بالإضافة إلى التدريب التكنولوجي لبعض الأسلحة الحديثة.

---

(1) Willson . Robert , Objectives of Military Aid For Middel East NewYourk 1994, P 5-6,www. Library congress. Org.

(2) Sharp. M. Jermy, Egypt-United States Relation, Washington 2005,P 7-10, www. Fas. Org.

والواقع ان هذه المناورات العسكرية هي أكثر من تمرينات، حيث اشتملت بعضها على طائرات إنذار جوية، وطائرات تجسس من نوع الأواكس، وهي إحدى الوسائل الأولية التي تستخدمها الولايات المتحدة بالتعاون المصري لكشف الستار الامني للدول العربية المجاورة لمصر.

وهذه التمرينات بمثابة النقطة المركزية لبناء قواعد عسكرية أمريكية، في مصر، فضلاً عن أنها مناطق تخزين عسكرية، وهذا يأتي من رغبة الولايات المتحدة بالحصول على تسهيلات جوية في قواعد مصرية، مثل قاعدة غرب القاهرة، والقواعد العسكرية في البحر الأحمر.(1)

التعاون الصناعي العسكري الأمريكي- المصري: منذ عام ١٩٩٢ أبرمت مصر مع الولايات المتحدة اتفاقية تمنح مصر تصنيع ناقلات جنود عسكرية، وبعض السلع الدفاعية الأخرى، حيث تصنع مصر ما نسبته ٤٠% من قطع التصنيع، و ٦٠% تمولها به الولايات المتحدة، وقد أنتجت مصر عام ١٩٩٧ (٥٥٥) ناقلة عسكرية.(2) كما دعمت الولايات المتحدة الحكومة المصرية لإعادة إصلاح دبابات من نوع M60-A1، M60-A3 ، وسيارات جيب وبعض المعدات الفردية، كما انخرطت مصر في برنامج إعادة إصلاح بعض الدبابات الروسية القديمة من نوع T62 بدعم من الولايات المتحدة.(3)

وفي عام ١٩٩٩ اتفقت مصر مع الولايات المتحدة على إبرام عقود، تتضمن منح مصر إنتاج دبابات من نوع ابرامز M1-200 مقابل قيام مصر بالصيانة والتصليح لبعض المعدات العسكرية الأمريكية،وصيانة بعض طائرات الشحن التابعة لحلف الناتو.

(1) Mark .R. Clyde., U.S Arms Clinets Profiels-Egypt Washintion , 2002. P 2-3, www.UAC.Org.

(2) Meital .Yoram, Domistic cheleng es and Egypts U.s Policy Jornal Meria Volum2, No,4, 1999P 5-6, www.Biu.ac.il.org.

(3) Meital .Yoram, Domistic cheleng es and Egypts U.s Policy. P7.

والواقع ان مصر تتلقى هذه الكميات الكبيرة من المساعدات الأمريكية لأنها دولة ذات اعتبار على المستوى الإقليمي لأنها أداة من أدوات السياسة الأمريكية في المنطقة وهي أكثر دولة محط اهتمام لدى الساسة الأمريكيين، حيث أكد وزير الدفاع الأمريكي الأسبق كوهن بأن على الولايات المتحدة أن تضمن تزويد مصر بما تطلبه من الأسلحة عالية التكنولوجيا لأن عدم حصولها على ذلك يعني فقدان الولايات المتحدة احد شركائها الاستراتيجيين في المنطقة.

ثالثاً: المساعدات الإنسانية

مساعدات الغذاء، وهو مشروع الغذاء مقابل السلام، الذي صدر بموجب قانون عام ١٩٥٤، ومصر هي الدولة الوحيدة في المنطقة تتمتع بكافة فروع هذا البرنامج حيث يشمل ثلاثة جوانب.

١- تقديم القروض لشراء السلع الزراعية، وخاصة القمح وبعض السلع الزراعية الأخرى، حيث تزود الولايات المتحدة مصر بثلثي احتياجاتها من القمح في كل عام ، وهذه القروض يتم سدادها على فترات زمنية طويلة الأجل ٣-٥ سنوات، وهي إما أن تدفع بالدولار أو تدفع بالعملة الوطنية المصرية، وهذا يتم شراءه من خلال الاتفاق مع الحكومة الأمريكية، وهو ما يسمى P.L480I ويقدم هذا البرنامج من خلال وكالة الولايات المتحدة للتنمية في مصر.[1]

٢- مساعدات لسلع منتقاة مثل اللبن، وفول الصويا، وبعض السلع الزراعية التي تقدم على هيئة منح، من خلال بعض الهيئات التطوعية الأمريكية مثل CARG، وهيئة الإغاثة بالتعاون مع وزارتي التعليم والصحة في مصر[2] وهو PL480∏ .

---

[1] Report, United States General Account,1995, Food Aid for Egypt, Washington,P 38, www. GAO. Gov
[2] Report, United States General Account,1995, Food Aid for Egypt, Washington,P 38, www. GAO. Gov.

٣- برنامج خاص، تُعفى الحكومة المصرية بموجبة من مديونية القروض المترتبة بموجب البند الأول، على أن تستثمر أموال هذا البرنامج في تطوير التجارة الزراعية على مستويات مختلفة في مصر، ويأتي في إطار هذا البرنامج بعض الجوانب العملية، مثل خطط الإصلاح الزراعي، والتوجيه من خلال برامج ودورات، وكذلك كيفية العناية بالمنتجات الزراعية، واستخدام التكنولوجيا الحديثة في المجال الزراعي، وصولاً إلى انتاج زراعي ذا جودة من خلاله تكون مصر قادرة على التنافس في السوق العالمي.(1)

هذا الدعم المقدم نتيجة لمواجهة الولايات المتحدة مشكلة الفائض الزراعي والذي يكلف تخزينه نفقات عالية بحيث إذا لم تصدره يؤدي إلى خلل في الميزان التجاري الأمريكي فضلاً عن أنه يحقق عوائد مالية.(2)

وبمقتضى برنامج الاستيراد السلعي، الذي يقدم قروض بفوائد ميسرة ومنح لتمويل استيراد المعدات والمواد الخام ذات الأصل والمنشأ الأمريكي، الذي يمول القطاع العام والخاص، بمصر، بالإضافة إلى التدريب التقني الواسع على تشغيل وصيانة تلك المعدات، ومن أمثلة ذلك معدات لهيئة الكهرباء، وجرارات زراعية ومعدات للمحافظة على البنى التحتية للمدن، ومعدات للسكك الحديدية.(3)

وتتراوح مدة هذه القروض بين عشر سنوات كحد أدنى إذا كانت مصر لديها القدرة على الوفاء، وبين ٣٠ عاماً كحد أعلى والهدف ان تكون مصر ذات قدرة لتصبح سوقا تجاريا للسلع الزراعية الأمريكية، حيث التزمت بموجب الشراكة بتوسيع وتطوير أسواقها وبناء مشاريع حرة.

---

(1) Hanrahan.E. Charles, Agriclture Export Foood Aid, Washingtion 1995. P10-12, www. Fas. Org
(2) Hanrahan.E. Charles, Agriclture Export Foood Aid, Washingtion 1995. P13-14, www. Fas. Org
(3) شوقي. محمد شوقي أحمد، ماهية وأشكال المعونة الأمريكية ومعايير منحها للحكومة المصرية ، مجلة البحوث العلمية التجارية، العدد ١٢ لسنة ١٩٩٤، ص٢١-ص٢٣.

الشراكة الثنائية بين البلدين، جعلت من مصر تخطو خطوات واسعة في مجال تشجيع حقوق الإنسان، وتطبيق الديمقراطية الليبرالية، من خلال التركيز على بعض الجوانب العملية كبناء مؤسسات المجتمع المدني، للمشاركة في الحياة السياسية، ودعم مراكز حقوق الإنسان على المستوى الوطني والإقليمي، بالإضافة لعمل بعض المنظمات الدولية غير الحكومية كالهلال والصليب الأحمر الدوليين.

المطلب الثاني : طرق تقديم المساعدات لمصر

أولاً: المساعدات الثنائية.

يقدم هذا النوع من المساعدات، من خلال الاتفاقات الثنائية المبرمة بين الحكومتين المصرية والأمريكية، ويرتكز هذا النوع من المساعدات على ما يلي:

- **مساعدات من أجل إصلاحات اقتصادية**:حيث تقدم مبالغ مالية نقدية مباشرة، ضمن استراتيجيات إصلاحية هيكلية أساسية في الاقتصادي المصري، للعمل على إعادة التوازن في ميزان المدفوعات، ولتصحيح العجز التجاري، ومعالجة الاختلالات الاقتصادية، الناتجة عن عدم قدرة الاقتصاد المصري للنمو بشكل متكامل.(1)

وتتميز المساعدات الثنائية المقدمة لمصر،(2) بأنها ذات بنية ازدواجية، فهي تشمل بالإضافة لبرنامج التمويل النقدي، برنامج الدعم التنموي، الذي يركز على تحسين التجارة والبيئة الاستثمارية ومساعدة القطاع المالي، بالإضافة إلى برنامج الاستيراد السلعي الذي يقدم تمويلاً لمستوردي القطاع الخاص المصريين للسلع الأمريكية بحيث يقدم تمويلاً غير مشروط لإصلاحات القطاع الخاص وتطويره.

(1) Report u.s Government Accountly Office,2005, Foriegn Assistance, U.s Aid. Cash Transfer Programi In Egypt Isupport Economic Refrorm Activites, Washing ton, P22-25, www.. GAO.Gov

(2) الرشدان. عبد الفتاح ، المساعدات الأمريكية لمصر خلال سياسة الباب المفتوح، مجلة ابحاث اليرموك ، العدد٨ لسنة١٩٩٢، ص٢٣-٢٦.

إن تقديم هذا النوع من المساعدات، يتطلب قيام الحكومة المصرية بإبداء دلائل جدية على ضرورة الإصلاح، وفقاً لخطط إصلاحية إقتصادية تكـون متوسـطة أو بعيدة المدى، فلا يقدم العون إذا لم يكن هناك إجراءات فعلية للإصلاح، وهذا يعكس المشروطية التي يتمتع بها هذا النوع من المساعدات.[1]

- **مساعدات على أساس البرنامج أو المشروع:** يميز المساعدات الثنائية في مجال بناء ودعم المشاريع على ثلاثة أنواع رئيسية:

١- **المشروعات البسيطة:** وهي مشروعات تهدف إلى توفير الخـدمات علـى نطاق محدد، كبناء الأسواق التجارية الخاصة لدعم استثمار القطاع الخاص، وتمويل الأعمال الصغيرة .

٢- **المشروعات المشتركة:** وهذه المشروعات تهدف إلى دعم البنية التحتية على المستوى الإقليمي المصري، من خلال سياسات وخطط يشترك فيها الجانبان المصري والأمريكي، تتضمن شبكات الطرق، ومشروعات مياه الشرب.

٣- **المشروعات المركزية:** وهذا النوع من المشروعات يتـضمن بنـاء البنيـة الاجتماعية الأساسية، كالقطـاع الـصحي، والقطـاع التعليمـي، وقطـاع الاتصالات، وغيرها من البنية الاجتماعية الأخرى.[2]

إن المساعدات الثنائية المقدمة لدعم المشاريع، تمثل المحـور الأساسـي التـي بموجبها تقدم القروض لتغطية استيراد السلع اللازم للمشاريع ونفقاتها، وهذا يتطلب رقابة أمريكية على كيفية الإنفاق، لأنه يأتي كنتيجة حتمية للعون الفني المقدم لبنـاء المشاريع.

ومن الناحية الواقعية، ان المساعدات الثنائية جـاءت كمرحلـة أوليـة لمرحلـة الشراكة الثنائية المصرية الأمريكية، كبديل ملائم عن المساعدة، وهذا يكـون مـن خلال رفع معدلات النمو الاقتصادي المصري إلى نسبة ٩% سنويا، وعنـدها لـن

---

(1) السيد. عباس حسين، المساعدات الثنائية لمصر، القاهرة، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، ط١٩٩٦، ١، ٤٥-ص ٤٨.

(2) إبراهيم دينا جلال، دور المعونة الأمريكية في تنمية الاقتصاد المصري، القاهرة، ط١، ١٩٩٤، جامعة القاهرة، ص٩٠-ص٩١.

يكون هناك حاجة للمساعدات لأن الاقتصاد المصري يكون في مرحلة قادر على إنتاج الفائض المالي، ولهذا أن الشراكة الثنائية تركز على ثلاثة محاور أساسية:[1]

١- تحديد رؤيا مستقبلية للعلاقة بين البلدين، فمصر شريك استراتيجي هام في المنطقة، كما أنها تقوم بدفع العملية السلمية في الشرق الأوسط .

٢- تعزيز ومساندة برامج الإصلاح الاقتصادي، وخاصة الجانب المالي والنقدي لتشجيع اقتصاديات السوق الحر، وآليات التحرير الاقتصادي .

٣- التركيز على المشاريع ذات الأهمية والإعداد لدراستها بشكل دقيق، وهذا يشير في مضمونه إلى أن الشراكة الثنائية تقوم على زاويتين:

أ- التركيز على القطاع الخاص وتشجيع اقتصاديات السوق الحر، وآليات تحرير التجارة، وهذا يعطي الفرصة للاستثمارات داخل مصر حيث تشير بعض الدراسات إلى أن الاستثمارات الأمريكية داخل مصر، تحتل المرتبة الثانية بعد إسرائيل على صعيد منطقة الشرق الأوسط.

ب- التجارة المشتركة من خلال المعاملة التفضيلية للسلع الأمريكية على غيرها وهو أمر مرغوب لدى الحكومة المصرية، لأنه ينعكس على الميزان التجاري وميزان المدفوعات.[2]

ثانياً: المساعدات المتعددة الأطراف:

تتلقى مصر المساعدات الجماعية الدولية، كأحد جوانب سياستها الخارجية لتحقيق التنمية، من خلال نسج شبكة من العلاقات، والمؤسسات المالية الدولية لتأمين المصالح المصرية ذات الصلة بأهداف التنمية، وتوظيف العلاقات في إطار استراتيجية التنمية الشاملة، في ظل بيئة دولية وإقليمية تتسم بالإيقاع السريع والمتغير.

---

(1) سعودي. هالة، المساعدات الأمريكية ومواقف السياسة الخارجية المصرية، مركز البحوث والدراسات السياسية، القاهرة ١٩٩٢، ص١١٢.ص١١٤.

(2) البيلي. حنان، الشراكة المصرية الأمريكية ، مجلة السياسة الدولية، العدد١٢٤، لسنة ١٩٩٦،ص١٩٣- ص١٩٥.

وإعتمد التركيز المصري للحصول على دعم المؤسسات المالية الدولية في إطار الموازنة، بين التوجيهات السياسية الخارجية والتنمية الداخلية على أمرين **أولهما** تحقيق السلام والاستقرار الإقليمي، مما يعني تحقيق المناخ الملائم للأساس **الثاني** وهو التنمية الشاملة الاقتصادية والاجتماعية، في إطار ما يعرف بدبلوماسية التنمية.[1]

وتقدم المساعدات الجماعية لمصر، نتيجة للفجوات الاقتصادية الذي يعود لوجود فائض في الطلب في الاقتصاد الوطني، بحيث يفوق المقدرة الحقيقية للعرض الكلي في الداخل، وهو ما يسبب تضخم ومديونية داخلية وخارجية، وسبب الطلب الفائض يعود إلى الطموحات الائتمانية والاستهلاكية التي تفوق موارد الاقتصاد الوطني.

فندرة موارد الاقتصاد الوطني، يؤدي إلى إختلالات إقتصادية تبرز من عدم التوازن بين الانتاج المحلي والاستهلاك، مما يؤدي إلى زيادة الإعتماد على المصادر الخارجية.

يضاف إلى ذلك، هو تسارع العامل الديمغرافي المتزايد، وعدم كفاية الموارد الادخارية لتمويل متطلبات التحديث في البنية الأساسية والقوة البشرية.

فصندوق النقد الدولي، يرى ان مصر يجب ان تلتزم بسياسة التثبيت الاقتصادي لتقديم القروض لها وفقاً لسياسات الإصلاح والتكييف الهيكلي. لأن هذه السياسات تعطي القدرة للاقتصاد المصري للاستقرار والتوازن آلياً، من خلال الحرية الاقتصادية وآليات السوق والمنافسة الحرة، وهذا متفق تماما مع المساعدة المقدمة من جانب منظمة التجارة العالمية، من خلال جذب الاستثمارات المباشرة، وزيادة الصادرات المصرية إلى الأسواق الأجنبية، مع التركيز على الأسواق الكبيرة ذات

---

(1) ثابت. حسين ، الأبعاد الدولية وأهداف التنمية الاقتصادية، مؤتمر السياسة الخارجية المصري، القاهرة، مركز الأهرام للدراسات .www.ahram.Org,P1-4, 2003

القدرة الاستيعابية العالية، والسلع والمنتوجات التي يمتلك الاقتصاد المصري ميزة نسبية عالية في إنتاجها مقارنة بالدول الأخرى وتشجيع القطاع الخاص.[1]

أما إستراتيجية البنك الدولي لدعم مصر، فتأتي في إطار تسهيل تطوير القطاع الخاص، وتعزيز الخدمات العامة، من خلال الدعم القوي لمشاريع البنية التحتية الاجتماعية، كالتعليم والصحة، وإصلاح القطاع المالي، وتخفيض الفقر، فقروض البنك موجهة في أغلبها لتطوير وبناء هذه المشاريع، وتترافق حزمة القروض مع تقديم المساعدة الفنية وتقديم الخدمات الاستشارية، والتحليلية، وفقاً لاستراتيجيات شاملة على أن تسدد هذه القروض على فترات زمنية متباعدة تتراوح من ٣-٧ سنوات.[2]

إن فعالية المساعدة الجماعية الدولية، تتطلب القيام بدور مصري أكثر تجاوباً مع هذه المشاكل من حيث تسريع عملية الخصخصة، وإعادة تنظيم قطاعات البنوك وصولاً إلى مرحلة تكون فيها معدلات الصرف أكثر مرونة، لتنعكس بدورها إيجاباً على الميزان التجاري، الذي يكون الأساس في الاختلالات الاقتصادية.

المطلب الثالث : مراحل تقديم المساعدات لمصر:

أولاً: المفاوضات:

تقدم طلبات عديدة من جانب الحكومة المصرية للحصول على المساعدة الأمريكية؛ كمرحلة أولية للزيارات المتبادلة لأعلى المستويات الرسمية، لحكومات البلدين.

ان تلاقي إرادة الطرفان في تقديم وقبول المساعدات، ينعكس من خلال المحادثات الثنائية بين اللجان المشكلة من جانب الطرفين، التي تركز في نقاشاتها على الآلية التي تستثمر فيها هذه المساعدات، بطريقة يمكن ان تكون أكثر جاذبية في توافق وجهات النظر لكلا البلدين.

---

(1) حجازي. المرسي سيد ، اتساع نطاق الدين العام لدول العالم العربي، القاهرة، دار الحكمة، ط١، ١٩٩٧، ص٣٨-ص٤٠.

(2) حسين. عادل، الاقتصاد المصري من الاستقلال إلى التبعية ، القاهرة، دار الوحدة للطباعة والنشر، ط١، ١٩٩١، ص١٦٤-ص١٦٦.

المراحل الأولى من المحادثات، يحاول الجانب المصري التركيز على التسارع في عملية الدعم النقدي، ذات الأبعاد السياسية والاقتصادية، فإن واشنطن تعطي فرصاً لتوجيه العلاقات المصرية الأمريكية في اتجاهات جديدة، مناسبة للمتطلبات السياسية والاقتصادية المستجدة، فهي ترى أنه على الرغم من جاهزية مصر للتمويل النقدي، إلا أن الخطة الخمسية تضع مصر في موضع أفضل، لوضع الأنشطة التنموية في مسارها الصحيح، من خلال التركيز على التنمية التحتية، وبرنامج استيراد السلع الأمريكية، الذي يمول واردات القطاع الخاص، مبرره هذا الموقف بأنها تساعد في تحسين البنية التحتية الأساسية المصرية، والإصلاحات المطلوبة، لأن دعم القطاع الخاص، هو الأساس في تحويل السوق الموجهة إلى اقتصاد مفتوح .

الجانب المصري أكد على التزامه في اتخاذ إجراءات إصلاحية، تشمل التمويل، والإدارة الحكومية، مع التركيز على الاصلاحات المالية، المتفق عليها بموجب مذكرة التفاهم بين البلدين.[(1)]

المفاوضون المصريون المنخرطون في المحادثات، في الواقع لم تكن لديهم أجندة بديلة حول كيفية تحقيق التطور، ولكن رغبة حكومة القاهرة تتجه لإمتلاك المساعدة الاقتصادية غير المرتبطة بالمشاريع بنفس الخطوات المشابهة لتلك المساعدات التي تتلقاها إسرائيل كدعم اقتصادي من الولايات المتحدة، باعتبار أنها لا توجد مهمات محددة للمساعدات في تل أبيب، والتحويلات النقدية تذهب بشكل كامل لدعم الاقتصاد الإسرائيلي.

الجانب الأمريكي يرى أن حكومة الولايات المتحدة لا تمانع في إعطاء مصر مساعدات غير مقيدة الاستعمال، شريطة ان تقتنع بما تقدمة الحكومة المصرية من وعود،وأن تثبت التزامها في الإصلاحات المتفق عليها، معللة ذلك أن المساعدات الاقتصادية لا يمكن تقديمها بشكل كامل للحكومة المصرية، على الرغم من توزيعات

---

(1) Clawson. Patrick and Amy , Policy Economic Aid, to Egypt Whasington2002P2-3, www.Washington Institute. Org .

الجانب المصري ركز على ضرورة مشاركة المستشارين والمهندسين المصريين، في تخطيط المشاريع وبناءها بيد أن هذا الأمر قد يكسبهم خبرات فنية وتقنية، تفيد الحكومة المصرية في تطوير مشاريع وطنية تحتاج إلى خبرات كافية.

فبينما تتطلع حكومة القاهرة إلى زيادة مرونة رقابة الولايات المتحدة على دعم المشاريع، بحيث يكون دور أكبر للحكومة المصرية في الرقابة والتخطيط والبناء، مبررة هذا الموقف بأن المبالغ الزائدة من الدعم المقدم للمشاريع يجب ان يستثمر في قطاعات أخرى، يقابله تشدد من وجهة النظر الأمريكية لأن المبالغ الزائدة يجب ان ترد للخزينة الأمريكية، وهذا ما يجعلها تصر على موقفها في وضع شروط ورقابة صارمة على دعم المشاريع، تضمن ابرام عقود العمل مع الشركات الأمريكية وعدم ابرام عقود مع شركات أخرى خلال فترة التسليم[1]

فالجانب الأمريكي يرى أنه حتى يتم ضمان فعالية الرقابة على دعم المشاريع، فلا بد من تحديد الفترة الزمنية لانجاز هذه المشاريع، حيث يؤكد على مدة تتراوح من ٣-٨ سنوات تبدأ من السنة التي ينعقد فهيا الالتزام، على أنه إذا لم تنفذ هذه المشاريع خلال الفترة المتفق عليها أو نفذ جزء منها ولم تستكمل يتم توجيه هذه المساعدات لمشاريع أخرى يتم الاتفاق عليها بموجب مذكرة تفاهم بين الطرفين.[2]

احتدام الجدال والنقاش بين الطرفين، قد يأخذ طابعاً سياسياً أكثر منه اقتصادياً، وهذا يبدوا من طبيعة التوجيه الأمريكي لمسار العلاقات الثنائية لكلا البلدين، فبينما تحتاج مصر للمساعدة الاقتصادية، فإن أهم شيء هو العائد السياسي لدى حكومة واشنطن [3]

فطريقة العرض المتبعة من جانب حكومة القاهرة على الصعيد الإقليمي للتوسط في حل الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، ودعم العملية السلمية، وتوافق

---

(1) .Winbaum. G. Marvian , Egypt and the polities Of U.S Economic Aid, First Published, West view press Colorado , 1989,P 102-105.

(2) Nowels. Lary, U.s- Egypt Stratigic Policy, Delegation Of Aid Washington 2006, P 1-5, www.Congress Library.

(3) أبو عامود.محمود سعيد، الدور المصري في الشرق الأوسط بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر مجلة السياسة الدولية، العدد ١٤٨ لسنة٢٠٠٢، ص٥٤- ٥٦.

نظرتها مع نظرة الولايات المتحدة حول صراع القاعدة، قد يشكل مسوغاً شرعياً بحيث يتولد شعور لدى الطرف المفاوض الأمريكي أن من الواجب تقديم المساعدة الاقتصادية والعسكرية لمصر، وهذا يتوافق مع طريقة المراهنة التي تتبعها الولايات المتحدة، في سياسة التفاوض حيث يكون الدعم مربوط بتغيير سياسي مستقبلي.

يبين الجدول التالي قيمة وحجم المساعدات الأمريكية المقدمة مصر خلال الفترة

١٩٨٩-٢٠٠٥م بالمليون دولار

الجدول رقم(٤)

السنة	المساعدات الاقتصادية	المساعدات العسكرية	المساعدات الغذائية	المجموع
١٩٨٩	٨١٥	١٣٠٠	١٥٢	٢٢٦٧
١٩٩٠	٨١٥	١٣٠٠	٠,٠	٢١١٥
١٩٩١	٧٨٠	١٣٠٠	٢٨١	٢٣٦١
١٩٩٢	٧٨٥	١٣٠٠	٢١٤	٢٢٩٩
١٩٩٣	٧٤٧	١٣٠٠	٤	٢٠٥١
١٩٩٤	٨١٥	١٣٠٠	٠,٠	٢١١٥
١٩٩٥	١١١٣	١٣٠٠	٠,٠	٢٤١٣
١٩٩٦	٨١٥	١٣٠٠	٠,٠	٢١١٥
١٩٩٧	٨١٥	١٣٠٠	٠,٠	٢١١٥
١٩٩٨	٨١٥	١٣٠٠	١٢٨٨	٣٤٠٣
١٩٩٩	٧٧٥	١٣٠٠	٤٥٧	٢٥٣٢
٢٠٠٠	٧٣٥	١٣٠٠	٦٢١	٢٦٥٦
٢٠٠١	٦٩٥	١٣٠٠	٠,٠	١٩٩٥
٢٠٠٢	٦٥٥	١٣٠٠	٠,٠	١٩٥٥
٢٠٠٣	٩١١	١٣٠٠	٠,٠	٢٢١١
٢٠٠٤	٧٥١,٦	١٢٩٢,٣	٢٣٤٥	٤٣٨٨,٩
٢٠٠٥	٥٣٠,٧	١٢٨٩	٠,٠	١٨١٩,٧

1- Bassem Momeeny, Middel East Reviw of International Affairs Vol 7, No3,2003.

2- Report for Congress, 2003, Financial Economic Aid To Egypt www.Jewiish Virtual .org .

3- Report U.S Embessy,2001, U.S Aid to Egypt, www US Embassy Cairo.org.

المطلب الرابع: الشروط التي تلتزم بها مصر مقابل الحصول على المساعدات:

أولاً: الشروط المتعلقة بالمساعدات الاقتصادية :

تفرض الولايات المتحدة على تقديم المساعدات الاقتصادية لمصر شروطاً وهذه الشروط هي آلية تضمن من خلالها الولايات المتحدة تحقيق مصالحها، بالإضافة إلى التنمية في مصر.

١- تشترط الولايات المتحدة أن ما نسبته ٧٥% من الدعم الاقتصادي لمصر يجب ان يكون موجة لشراء سلع أمريكية، وهذه السلع والبضائع يجب شراؤها من جانب المستهلك المصري بالعملة الوطنية المصرية، فالدفع بالعملة الوطنية يعطي قوة شرائية للدولار، لاسيما أن السلع والخدمات الأمريكية مرتفعة الثمن مقارنة بباقي السلع الأخرى، وهذا يفرض إزالة الحماية الجمركية، وتقليل تشجيع الصناعات نتيجة لوجود الصناعات والسلع الأمريكية.[1]

٢- تشترط الولايات المتحدة فائدة يبلغ معدلها ٢٥% على القروض التي تقدمها للحكومة المصرية، في مجال المساعدة وهذه الفائدة تدفع بدل ديون نتيجة هذه القروض فهي تدفع على فترات زمنية متباعدة، فكلما ازدادت الفترة الزمنية زادت قيمة الفائدة مما يعني وضع الاقتصاد المصري في حالة لا يستطيع معها الخلاص من سداد الديون حيث قدر الكونغرس ان مصر تدفع ٣,٥ مليار دولار عام ٢٠٠٩ كفائدة بدل ديونها[2] .

٣- تشترط الولايات المتحدة، ان تكون المبالغ المقدمة لتمويل المشاريع ذات فاعلية في الاقتصاد المصري، مع ضرورة الأخذ بعين الاعتبار توجهات الإرادة الأمريكية لتحقيق الأهداف المرجوة منها، أي بمعنى ان مبالغ المساعدة إذا لم توجه لدعم مشاريع معينة كالقطاع الخاص، فإنها تسحب هذا

---

(1) عبد الخالق. جودة ، <u>شروط الحصول على الموارد الخارجية</u>، الانفتاح والحصاد والمستقبل ، القاهرة، المركز العربي للبحوث، ط١، ١٩٩٣، ص٢٢-٢٤.

(2) عبد الخالق، <u>شروط الحصول على الموارد الخارجية</u>، ص٢٥.

التمويل لتوجهه نحو أنشطة تريدها، وهذا يعكس رغبة الولايات المتحدة في ربط مصر بالاقتصاد العالمي وتوجيهها نحو أنشطة استثمارية يتم من خلالها تعزيز دور القطاع الخاص وتشجيع التجارة.(1)

٤- تشترط الولايات المتحدة أن تعامل السلع والبضائع ووسائل النقل الأمريكية معاملة تفضيلية، سواء كان من حيث استيراد السلع والبضائع الاستهلاكية، أو المعدات والمواد التي يتم استيرادها من الولايات المتحدة لبناء المشاريع وتهدف الولايات المتحدة من هذا الشرط تشجيع المؤسسات الوطنية الأمريكية في تصدير منتجاتها إلى الأسواق المصرية، نظراً لما تحققه من عوائد اقتصادية جيدة، بالإضافة إلى تشجيع المهندسين والخبراء الفنين للعمل من خلال تقديم امتيازات لهم تتمثل بالمشاركة في تخطيط وبناء المشاريع، حيث ان مبلغ لا يستهان به من المساعدات يقدم لهؤلاء الخبراء وللمكاتب الهندسية عند دراسة الجدوى لبناء المشاريع في مصر. (2)

٥- كما تشترط الولايات المتحدة أن يمارس الكونغرس رقابة حقيقية على أوجه صرف وطريقة إدارة برنامج المساعدة في مصر، لذلك حيث يتعين على الإدارة المصرية لكي تضمن رصد الكونغرس للاعتمادات التي تطلبها، أن تطمئنه بالوثائق والأرقام، التي تؤكد ان المعونة صرفت بالطريقة المخصصة لها، وفي مقدمتها دعم العملية السلمية في الشرق الأوسط، وتشجيع المشروعات المشتركة بين مصر وإسرائيل، والتي أغلبها مشروعات لخدمة النبية التحتية في كل من مصر إسرائيل.(3)

٦- كما تشترط الولايات المتحدة، ان يكون الخبراء الأمريكيون هم الذين يديرون برنامج المساعدة، وينتشرون في كل الوزارات، والمواقع المصرية، حيث

---

(1) Report GAO For Congress, 2005, Foriegn Assitance Us Aid Cash Transfer Program In Egypt, P37,www GAO . Org.

(2) Report Gao, Us Aid Cash Transfer Program In Egypt P 38.

(3) مركز الأهرام، التقرير الاستراتيجي العربي، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة ١٩٩٦، ص ٨-٩. www.Ahram.org

يصل عدد أفراد البعثة الأمريكية إلى ٥٠٠ شخص، وهـــي أضـــخم بعثـــة أمريكية في بلد واحد في العالم، وهذا يعني ان إدارة المشاريع جميعها يكون من قبل الأمريكان بما فيها المشاريع من نوع تسليم المفتاح، الذي يفتقر لأي عنصر وطني مصري.[1]

٧- وتشترط الولايات المتحدة، على مصر عدم الارتباط بأية قـــروض أجنبيـــة أخرى طوال فترة تنفيذ المشروع، لأن ذلك يتيح التأكد مـــن تنفيـــذ مـــصر لتعهداتها أي بمعنى إشراف الولايات المتحدة علـــى الاقتـــصاد المـــصري بطريقة غير مباشرة .[2]

٨- اشترطت الولايات المتحدة أن تتوصل مصر إلى تسوية مع صـــندوق النقـــد الدولي لمعالجة العجز المالي في الميزانية، من خلال سياســـات التـــصحيح الهيكلي في إطار إستراتيجية شاملة لمعالجة الأوضاع الاقتصادية وسبب هذا الشرط أن مصر كانت لا تحصل من برنامج المعون النقدي إلا القليـــل لأن أغلب المعونة المقدمة لها تأتي في صورة إعتمادات لبناء مشاريع فقط.[3]

٩- كما ان مصر كانت من اول الدول المبادرة للتوقيع على اتفاقية عدم تـــسليم الأمريكيين للمحكمة الجنائية الدولية، إذعانا لشرط قطع المعونة الذي صرح به الكونغرس.[4]

ثانياً: الشروط العسكرية.

تختلف الشروط العسكرية المفروضة على مصر، عن تلك المفروضة علـــى بعض بلدان الشرق الأوسط، وهذا يعود إلى الدور الإقليمي لمصر في مجال القـــدرة الدفاعية هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى يعتمد هذه الشروط على مـــدى الـــشراكة

---

(1) win baum. Egypt and the Politics of Economic Aid, P 97.
(2) Win baum. Egypt and the politics of Economic Aid , p 98.
(3) نافعة. حسن، سياسة مصر الخارجية تجاه الولايات المتحدة، مجلة الفكر الاستراتيجي العربي، العدد ٢٨ لسنة١٩٩٦، ص٢٥.
(4) ثابت. حسين ، اتفاقية عدم تسليم الأشخاص الأمريكيين للمحكمة الجنائية الدولية بين مصر والولايات المتحدة، القاهرة، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية،٢٠٠٥، ص٤..www.Ahram.org

الاستراتيجية بين الولايات المتحدة ومصر وهي الاعتناء المصري بالمصالح الأمريكية في المنطقة ونوضح بعضها فيما يلي:-

١- تشترط الولايات المتحدة عند نقل المعدات العسكرية وبعد دراسة المقترحات فيما يتعلق بالأسلحة الحساسة عدم انتقالها إلى الدول المجاورة، والتي قد تسيء استعمالها فعلى سبيل المثال، اشترطت الولايات المتحدة على مصر عند بيعها صواريخ Tow عدم انتقالها لدول مجاورة، لأنها ذات قدرة تكنولوجية تفوق قدرة الصواريخ الأخرى.[1]

٢- تشترط الولايات المتحدة عدم عقد مصر لأية صفقات جديدة مع أي دولة اخرى خلال فترة التسليم، وذلك للحفاظ على دورها المتفرد في المنطقة، كذلك لضمان وتحديد مدى القدرة الدفاعية لدى مصر.[2]

٣- تشترط الولايات المتحدة إقامة قواعد عسكرية أمريكية على الأراضي المصرية، كقاعدة غرب القاهرة، والقاعدة في البحر الأحمر، وهذه حالة طبيعية لامتداد النفوذ العسكري الأمريكي في المنطقة.[3]

٤- تشترط الولايات المتحدة تقديم المساعدات العسكرية بموجب اتفاقيات ثنائية، لأن مثل هذه الاتفاقات، قد تتضمن شروطاً معيارية، فيما يتعلق بالأسلحة والتي يجب ان تستخدم في أهداف محددة، مثل حالات الدفاع، وفي غير ذلك تستخدم هذه الأسلحة للأمن الداخلي، أو الأعمال السلمية.[4]

٥- كما تشترط الولايات المتحدة في مقابل تقديم المساعدات استخدام بعض المرافق الحيوية، كالمجال الجوي، او البحري، وهذا حدث إبان فترة حرب الخليج، حيث استخدمت الولايات المتحدة الأجواء المصرية.للحرب على

---

(1) السروجي. محمد محمود ، الجيش المصري في القرن العشرين، دار المعارف، القاهرة ١٩٩١، ص ٨٩.

(2) السروجي، الجيش المصري في القرن العشرين، ص ٩٠.

(3) سعودي. هالة، المساعدات الأمريكية مواقف السياسة الخارجية المصرية، مركز البحوث والدراسات السياسية، القاهرة ١٩٩٢، ص ٧٣-٧٥.

(4) Routledge.B. Perre, Americans in the Egyption army NewYourk 1997, P 40.

العراق، لتمكين الطائرات الأمريكية من شن غارات جوية، وفي إطار التعاون العسكري.[5]

٦- تشترط الولايات المتحدة ضرورة إجراء مناورات عسكرية مصرية أو أمريكية مشتركة من أبرزها مناورات (النجم الساطع) التي قد تتجاوز مدتها الثلاثة اشهر في صحراء سيناء.[1]

٧- وفي مجال التصنيع العسكري وبموجب مذكرة التفاهم الموقعة بين الطرفين وتشترط ان ينصب التصنيع على القطع الدفاعية ووسائل النقل العسكري وهذا يعني عدم المحاولة لإنتاج أو تطوير أسلحة هجومية ذات قدرة تكنولوجية لأن هذا الأمر يعد خرقاً للاتفاقية الموقعة من جانب الحكومة المصرية.[2]

ثالثاً: شروط المساعدات الإنسانية.

١- تشترط الولايات المتحدة أن تسوق مصر السلع الزراعية الأمريكية بأسعار تفضيلية، بحيث تضمن التسويق السريع، وعدم المنافسة من جانب سلع أخرى.[3]

٢- تلتزم مصر بتوسع وتطوير أسواقها التجارية، بصورة تسمح بمشاركة القطاع الخاص بالنسبة للشركات الأمريكية، لتتمكن من شراء سلع وتسويقها في السوق المصرية.[4]

٣- تلتزم مصر بتخفيض الرسوم الجمركية على السلع والمعدات الأمريكية المستوردة،بموجب برنامج الاستيراد السلعي.[5]

---

(5) Routledge.B. Perre, Americans in the Egyption army, P 42.
(1) Routledge.B. Perre , Americans in the Egyption army P 43.
(2) Mark.R. Clyde, U.s Arms Clinets Profiels-Egypt Washintion , 2002. P 3, www.UAC.Org.
(3) Barvett . Roy, Foreign Aid Cutare Service Role In Grain Marketing , Washingon 1996, P2. www.Okstate
(4) Barvett Foreign Aid Cutare Service Role In Grain Marketing , P 3.
(5) Reprt Gao for congress, 1995, export food Aid, washingtion, P 3-5. www.GAO.Gov.

٤- تلتزم مصر بعدم إبرام أية اتفاقيات ثنائية مع أية جهات أخرى خلال فترة التسليم، سواء على صعيد تسليم شحنات القمح، أو السلع.(6)

٥- تلتزم مصر بعقد دورات تدريبية، وإرشادية تتضمن مشاركة الجانب الأمريكي في التخطيط والتنفيذ لتحسين السياسة الزراعية، وإعادة هيكلة الأسواق التجارية، بصورة تساعد في تنشيط الحركة التجارية على المستوى الإقليمي والدولي.(1)

٦- تفرض الولايات المتحدة فائدة على هذه القروض تبلغ نسبتها ٦% من قيمة القروض المقدمة.(2)

٧- تلتزم مصر بتحرير أسعار وأسواق المحاصيل الزراعية الرئيسة، وإلغاء دعم سعر الفائدة على القروض الزراعية الداخلي، والتحول من الدورة الزراعية الإجبارية إلى دورة يقررها المزارعون.(3)

المطلب الخامس:: المؤسسات ذات الصلة بتقديم المساعدات لمصر.

١- وكالة الولايات المتحدة للتنمية الدولية:

لقد بدأت الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية عملها في مصر منذ عام ١٩٧٥، حيث كان تركيزها في السنوات المبكرة على البنية التحتية والخبرات العلمية، وإعادة ترميم وافتتاح قناة السويس التي تعتبر إحدى الممرات التجارية الهامة عالمياً.

فالتركيز على البنية التحتية كان في مجال توليد الطاقة، والاتصالات، والمطارات وتوزيع المصادر المائية، كما شهدت هذه الفترة نمو الروابط المؤسسية للعمل المستقبلي.

وفي الثمانينات، توسعت الوكالة في مجال تقديم المساعدات، ونقلت تركيزها لدعم أهداف استراتيجية تنموية في النواحي الاقتصادية والاجتماعية المصرية، فقد

---

(6) Reprt Gao for congress, export food Aid, P 4.

(1) شوقي، ماهية وأشكال المعونة الأمريكية ، ص٢٢.

(2) Hanrahan. E. Charles, Agriculture Export food Aid 2003. P 8-9, www.Fas .org

(3) Hanrahan. E. Charles, Agriculture Export food Aid, P10.

ركزت الفعاليات على تحسين نوعية الحياة للمواطنين المصريين، وخاصة في مجالات الزراعة والرعاية الصحية، والتعليم الأساسي.

وفي التسعينات كان هناك تحسينات رئيسية في التنمية التحتية، وإصلاحات اقتصادية هيكلية من خلال خصخصة المشاريع المملكومه من جانب الحكومة، وزيادة الصادرات وبرامج دخول الأسواق والسعي المتواصل لانتقال مصر من سياسة السوق الموجة إلى اقتصاد مفتوح، باعتباره الخطوة الأساسية لتحقيق النمو الاقتصادي للبنية التحتية، إلى مجالات أكثر فاعلية كتحسين البنية الأساسية لقطاع الاتصالات، والنقل، وحماية المصادر الطبيعية، من خلال تقليل تلوث الهواء باستخدام التكنولوجيا الحديثة.

ومنذ عام ٢٠٠٠، أصبحت التجارة والاستثمار هي الأساس المركزي في مجال تقديم المساعدة، بحيث تصل مصر إلى مرحلة تكون فيها شريك تجاري بدلاً من متلقي للمساعدات، بموجب خطة عشرية للتطور الاقتصادي والاجتماعي،والتي من أبرز معالمها توقيع اتفاقية الشراكة الثنائية بين مصر والولايات المتحدة.

وتهدف الشراكة إلى إيجاد عمل ميداني لتعزيز التنمية والتعاون، من خلال حوار سياسي- اقتصادي، يشترك فيه القطاعين العام والخاص.

وتعد الوكالة في مصر، هي القناة الأساسية التي تعتمد عليها الولايات المتحدة في تقديم المساعدات، فالمساعدات الاقتصادية النقدية، ودعم المشاريع والمساعدات الإنسانية، وبعد الحصول على موافقة الكونغرس ووزارة الزراعة الأمريكية تقدم من خلال الوكالة.

أما المساعدات العسكرية، تقدم من خلال الوكالة أيضاً، ولكن بعد الحصول على موافقة الكونغرس وبإشراف وزارة الدفاع الأمريكية.

وفي السنوات القليلة الماضية، ركزت الوكالة على دعم العمل المؤسسي حيث تميل إلى اللامركزية في معظم القطاعات الرئيسية، ورسم السياسات التي من شأنها

تحقيق فاعلية العمل المؤسسي والإداري، وتقدم الاستشارات الفنية والتقنية والإرشادية، وهذا يشكل ثلث نسبة المعونة المقدمة لمصر.(1)

ثانياً: بنك الاستيراد والتصدير الأمريكي:

يعتبر بنك الاستيراد والتصدير الأمريكي من أهم المؤسسات المالية الأمريكية في مجال دعم وتقديم المساعدات الاقتصادية، من خلال القروض للحكومة المصرية، أو رجال الأعمال المصريين، وفي هذه الحالة لا يقدم البنك قروضاً إلا إذا ضمنتها الحكومة المصرية، بموجب ضمانات بنكية تسمى خطابات الضمان المصرفية، يتعهد بها البنك المركزي المصري، بحيث تكون قابلة للوفاء في حال امتناع أحد الأطراف المقترضة عن السداد.(1)

القروض التي يقدمها البنك للحكومة المصرية، تكون على نوعان:

١- قروض لتغطية برامج الاستيراد السلعي، للحصول على السلع الاستهلاكية الأمريكية، وتشجيع فرص القطاع الخاص، وتطوير الأسواق التجارية وهذا النوع من القروض يكون لفترة قصيرة يصل من ٣-٥ سنوات.

٢- قروض لدعم المشاريع: هذا النوع من القروض يقدم بموجب اتفاق ثنائي بين الحكومة المصرية والبنك الأمريكي ويهدف إلى استيراد المعدات والمواد الأساسية التي تحتاج إليها مصر في بناء المشاريع ودعمها بموجب خطابات الضمان المصرفية وتكون مدة هذه القروض لآجل طويلة قد يصل من ٥-١٠ سنوات على أن تدفع فائدة تقدر بحوالي ٥% من قيمة المبلغ المقترض.(2)

وقد توسع نشاط البنك في مصر منذ عام ١٩٩٤ بعد توقيع اتفاقية الشراكة الثنائية بين البلدين، وذلك من خلال تقديم الدعم مع التركيز على الأساس التجاري

---

(1) www.U.S Aid-Egypt.Org.

(1) Bank of Amrica Laons to Egypt, Newyourk,2001, www.IEB.Org.Import-Export .

(2) بنلسون، إجراءات لضمان الاستخدام الفعال للمساعدات، ص٩٧-٩٩.

وتقوية الحركة التنافسية لدى القطاع الخاص المصري، وتقديم القروض الزراعية التي من شأنها المساهمة في تطوير المنتجات الزراعية المصرية بالإضافة لدعم القطاع المالي، حيث توجية نشاط البنوك المصرية، من خلال المساندة في وضع سياسات واستراتيجيات مالية تسمح للبنوك الاستشارية المصرية تخطي حدود الدول ومساعدة المشاريع الخاصة الصغيرة المتوسطة.[1]

٣- **صندوق النقد الدولي:** صندوق النقد الدولي أحدى المؤسسات المالية التي تقدم للحكومة المصرية المساعدات الاقتصادية في إطار التعاون المشترك على الصعيد الدولي.

لقد أبرمت الحكومة المصرية مع صندوق النقد الدولي برنامج خطاب النوايا ١٩٩٠ لمعالجة العجز في الميزانية العامة المصرية، بناء على طلب من الولايات المتحدة وكشرط للمساعدة، حيث رأت الولايات المتحدة انه لا يمكن تصحيح العجز ضمن برنامج التحويل النقدي الذي تتلقاه مصر إلا من خلال سياسات التثبيت الهيكلي التي يطبقها الصندوق، بإعتبار أن خبراء الصندوق التابعون للحكومة الأمريكية لديهم أفضل التطبيقات العملية لحل مشكلة العجز في الميزانية المصرية، بالإضافة إلى أن الولايات المتحدة وافقت على منح مصر قروض من الصندوق باعتبارها من أكثر الدول المساهمة في تمويل مصادره.

فالاقتصاد المصري يوصف بأنه اقتصاد يعاني أساساً من عدم التوازن بين العرض والطلب، بحيث ينعكس العجز على ميزان المدفوعات وميزانية الدولة والتوزيع غير الكفؤ للموارد، بصورة تجعل من التضخم المالي يتنامى مسبباً فجوة في الاقتصاد المصري، نتيجة لتدني مستوى الادخار القومي عن مستوى الاستثمار.

فبرنامج خطاب النوايا يركز على تعميق سياسات الإدارة الاقتصادية، عن طريق قوى السوق،وزيادة الاعتماد على القطاع الخاص وهذا البرنامج يقوم على فلسفة

---

(1) عزيز. محمد فؤاد، القروض الخارجية ، والمؤسسات المالية المصرية، القاهرة "دبت" الطبعة الأولى ١٩٩٥، ص١٨٢- ص١٨٤.

اقتصادية محددة، ومواقيت زمنية مقدرة فخطاب النوايا يكون بمثابة التزام الحكومة المصرية بمجموعة من السياسات والإجراءات والتي تشكل في مجموعها برنامج التثبيت والتكيف الهيكلي ويقوم هذا البرنامج على أساسين.[1]

أ- الرقابة على الأداء الهيكلي الاقتصادي داخل الحكومية المصرية: وهذا يتم من خلال التحليلات المالية والنقدية التي يقوم بها خبراء الصندوق بناء على معلومات نصف دورية تقدمها الحكومة المصرية، ويقوم الصندوق بمشاورات سنوية مع الحكومة المصرية حول الإنجازات الاقتصادية للقطاعات المختلفة، ويقدم الصندوق خلاصة دراسته للحكومة المصرية مشيراً إلى توصياته، ومقترحاته والسياسات الاقتصادية الواجب إتباعها إزاء المشاكل الاقتصادية، وهذه التوصيات سواء اخذت بها الحكومة المصرية أم لا فالأمر سيان ولكنها تصبح إلزامية متى لجأت الحكومة للاقتراض من الصندوق.[2]

ب- السياسات العملية المطروحة من جانب الصندوق لعلاج المشاكل الاقتصادية وهذه السياسات تتمثل بما يلي:

١- الحد من الطلب الكلي الفعلي ومن زيادة عرض النقود في المجتمع، وذلك حتى يمكن القضاء على الآثار التضخمية في الاقتصاد المصري، وهذا يمكن تحقيقه من خلال رفع أسعار الفائدة الدائنة والمدينة، ووضع حد أعلى للحجم الكلي للائتمان الممنوح للحكومة والقطاع العام .

٢- ضرورة تخفيض القيمة الخارجية لسعر صرف الجنية المصري، وهذا يؤدي بدوره إلى تخفيض أسعار الصادرات، ومن ثم زيادة الطلب عليها وتشجيعها، وبالتالي زيادة حصيلة الدولة من النقد الأجنبي، وتخفيف حده العجز في ميزان المدفوعات، وأن زيادة الطلب على الصادرات سوف

---

(1) السيد. هدى، آثار برنامج التثبيت التكيف الهيكلي على مستوى الأداء الاقتصادي، مجلة بحوث اقتصادية عربية ، العدد٩-١٠،ص١٢٠-ص١٢٣,لسنة١٩٩٧.

(2) البان. هدى علي عبد اللطيف ،برنامج صندوق النقد الدولي بين مفاهيمه ونتائجه الواقعية، دراسة حالة الأردن،مصر، واليمن، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية - العدد ٤ لسنة٢٠٠١ ، ص١٩٧- ص١٩٩

تؤدي إلى تحول الموارد من إنتاج سلع غير قابلة للتصدير إلى إنتاج تلك السلع التي يمكن تصديرها.[1]

٣- بما أن مرونة الطلب على السلع المستوردة غير الأساسية، هي مرتفع، ومن ثم ارتفاع أسعار هذه السلع بالجنية المصري، نتيجة خفض القيمة الخارجية لسعر الصرف، سوف يؤدي إلى نقص الطلب على الواردات خاصة من السلع الكمالية.

٤- ضرورة العمل على خفض العجز في الميزانية العامة للدولة، إلى نسبة إجمالي الناتج المحلي، من خلال زيادة الإيرادات العامة للدولة كرفع أسعار المنتجات الحكومية، ومراجعة الهيكل الضريبي بما يرفع من مرونته بالنسبة للدخل، وضبط الإنفاق العام، وزيادة الرسوم، على خدمات الاتصالات والتعليم وفواتير الكهرباء، أي بمعنى جميع الخدمات الاجتماعية التي تقدمها الدولة.

٥- تخفيف سيطرة الدولة على قطاع التجارة الخارجية، وترك الأمر للقطاع الخاص، وتشجيعه من خلال توفير المناخ المناسب للاستثمارات الأجنبية كالضمانات التي تطرحها الحكومة المصرية.

٦- بيع معظم القطاعات العامة المملوكة للدولة إلى القطاع الخاص، وخاصة القطاعات السياحية، وعدم تنفيذ مشروعات جديدة في أيدي القطاع العام.[2]

السياسات التصحيحية للاقتصاد التزمت بها مصر على مدار ست سنوات، من عام ١٩٩٠-١٩٩٦ وكان الهدف الرئيسي الحد من عجز الموازنة العامة المتدهور في الاقتصاد المصري، نتيجة للمتغيرات السياسية والاقتصادية التي ظهرت في المحيط الإقليمي، كحرب الخليج عام ١٩٩٠ وتراجع المحصلات الخارجية وتدهور

---

(1) عوض الله. صفوت عبد السلام ، السياسات التكيفية لصندوق النقد والبنك الدوليين . القاهرة، دار النهضة، ط١، ١٩٩٣، ص١٣٠-ص١٣٢.

(2) احمد. عبد الرحيم احمد ، الخفض التدريجي لعجز الموازنة كاحد المكونات الرئيسية لبرنامج اتفاق النوايا بين مصر وصندوق النقد الدولي، مجلة البحوث التجارية العدد١٤، لسنة١٩٩٢، ص١٢٥، ص١٢٧، ص٢١٧.

الإيرادات السياحية، ورسوم المرور في قناة السويس بالإضافة إلى فقدان تحـــويلات العمالة المصرية في الخارج.

وكانت مصر قد تحللت من اتفاقها مع صندوق النقد الدولي حول خطاب النوايـــا بعد عام ١٩٩٦، لأنها حصلت على زيادة في أسعار وعوائد البترول المصري مـــن ناحية، ومن ناحية أخرى، لحصولها على مساعدات مالية ضخمة تقرر منحها مـــن جانب الولايات المتحدة، نتيجة لموقفها السياسي والعسكري من حرب الخليج.[1]

---

(1) أيوب. سميرة ، صندوق النقد الدولي، وقضية الاصلاح الاقتصادي والمالي، مع إشارة للحالة المصرية، الإسكندرية، مطبعة الإسكندرية للكتاب، ط١ ٢٠٠٠، ص٢٥٩- ص٢٦٠.

يبين الجدول التالي قيمة القروض المقدمة من صندوق النقد الدولي للحكومة المصرية بالمليون دولار من عام ١٩٨٩-٢٠٠٥[1]

الجدول رقم(٥)

السنة	قيمة القروض	المجموع
١٩٨٩	١٢٢,٤٣	٨٠٦,١٤
١٩٩٠	٨٧,٧١	
١٩٩١	٨٩,٠٠	
١٩٩٢	١٤٧,٢٠	
١٩٩٣	١٤٧,٢	
١٩٩٤	١٣٢,٢	
١٩٩٥	٦٩,٥	
١٩٩٦	١٠,٩	
١٩٩٧	-	
١٩٩٨	-	
١٩٩٩	-	
٢٠٠٠	-	
٢٠٠١	-	
٢٠٠٢	-	
٢٠٠٣	-	
٢٠٠٤	-	
٢٠٠٥	-	

(1) صندوق النقد الدولي. ١٩٨٩- ١٩٩٨-٢٠٠٥. التقرير السنوي في صندوق النقد الدولي لتقديم القروض لمصر، واشنطن.

٣- البنك الدولي للانشاء والتعمير: يعتبر البنك الدولي احد المؤسسات المالية الدولية التي تقدم القروض للحكومة المصرية في مجال المساعدة بدعم من الولايات المتحدة، فالمدير التنفيذي للبنك واغلب موظفيه تابعون للحكومة الأمريكية، كما أن الولايات المتحدة من أكثر الدول مساهمة في تمويل مصادر البنك.

ذلك يعني أن القروض المقدمة من البنك للحكومة المصرية لا بد من الموافقة عليه من جانب الولايات المتحدة، كما أن المشاريع التي يمولها يتم إدارتها وفقاً للإستراتيجية التي ترغب بها الإدارة الأمريكية في مجال تقديم المساعدات.

لقد بدأ البنك الدولي برنامجه الإصلاحي في مصر بالتركيز على إدارة جانب الطلب وزيادة النفقات العامة، وجاءت أولى خطوات الإصلاح في الجانب المالي في محاولة جدية لخفض عجز الموازنة العامة للدولة، وللسيطرة على معدلات التضخم، وتحقيق نمو اقتصادي متواصل من خلال تحديد أسعار الفائدة الدائنة والمدينة، وخضوعها لآليات العرض والطلب والعمل بنظام أذون الخزانة، والتي تمثل أحد أدوات المديونية على الحكومة لتمويل عجز الموازنة من مصادر حقيقية، وتقليص دور الدولة في ملكية الشركات العامة، معززة بذلك القطاع الخاص وتحسين مناخ الاستثمار وتعزيز الإصلاحات المالية ببرنامج طويل الأمد ضمن استراتيجية شاملة تهدف إلى تدعيم الخصخصة كركن أساسي في التنمية، وتغيير دور الحكومة في إدارة الاقتصاد الوطني بالإضافة إلى تعزيز تزويد الخدمات العامة.

ان استراتيجية البنك الدولي لمساعدة مصر، تأخذ بمنهج استعادة التوازن الداخلي والخارجي، سواء بالنسبة للموازنة العامة، أو لميزان المدفوعات واحتواء الضغوط التضخمية لخلق بيئة اقتصادية تحفز النمو الاقتصادي، كذلك تطبيق

سياسات هيكلية لإزالة التشوهات، والاختلالات ودعم الطاقة الإنتاجي، من خلال التركيز على دعم المشاريع الاجتماعية، بموجب القروض المقدمة من البنك.[1]

فسياسة البنك النقدية للإصلاح الاقتصادي ومعالجة العجز المالي، ارتكزت على العديد من المجالات ذات القدرة على إعادة التوازن للاقتصاد المصر، كاستمرار تكثيف الجهود التي تستهدف الارتقاء بكافة المصالح الإرادية، وتنمية مقدرتها على متابعة المستحقات، وفي مقدمتها ضريبة الدخل والضرائب الجمركية مع إمكانية سحب التنازلات الجمركية في حال ثبوت الأضرار بالصناعات المحلية ضمن الإطار الذي تسمح به اتفاقية منظمة التجارة، بالإضافة إلى تنشيط حركة الصادرات، ومتطلبات تعميق التصنيع المحلي وتحليل كافة العوامل الاقتصادية والبشرية التي يتأثر بها كل نوع من الإيرادات أو الرسوم على الخدمات، بهدف تعظيم العائد الاقتصادي ومراعاة الواقعية في تقدير الإيرادات لأن تقديرها بأقل من حقيقتها يؤدي إلى تقليل الفرص المتاحة لتمويل الخدمات العامة، وأخيراً إمكانية استخدام نسبة الاحتياطي النقدي في غير دورها التقليدي كأحد أدوات الرقابة المباشرة للتحكم في فائض السيولة، وهذه السياسات تكون مدعمة بسياسات التكييف الهيكلي التي يقوم بها البنك مثل الخصخصة والتسعير الاقتصادي.

فالخصخصة تهدف إلى زيادة معدلات استخدام الطاقة المتاحة لدى شركات قطاع الأعمال، لاتاحة الفرصة للاتصال بالأسواق الخارجية والحصول على التقنيات الحديثة وجذب رؤوس الأموال، بالإضافة إلى توسيع قاعدة الملكية الفردية على أن تخصص عوائد القطاعات المباعة لسداد مديونيات البنوك وتصحيح مسار الشركات التي تحتاج إلى الهيكلية.[2]

---

(1) قاسم. منى، الإصلاح الاقتصادي في مصر، القاهرة، الدار المصرية اللبنانية، ط١ ،١٩٩٧، ص٢٨-ص٣٠.
(2) عجام. ميثم، التمويل الدولي، القاهرة، دار الكندي ، ط١ ، ٢٠٠٢، ص١٧٥-ص١٧٧.

هذه السياسات التصحيحية تعتمد على نوعية القروض التي يقدمها البنك الدولي للحكومة المصرية، فهو يقدم نوعان من القروض:

أ- **قروض التعديل المنهجي:** ويمنح قرض التعديل المنهجي في اطار دعم برنامج حكومي متوسط الأمد، لإصلاح السياسات وبناء المؤسسات، وينفذ هذا الدعم الذي يستغرق سنوات عدة على مراحل.

ب- **قروض الاستثمار:** وهذه القروض تساهم في تمويل مجموعة واسعة من النشاطات الرامية إلى إنشاء البنى التحتية المادية والاجتماعية الضرورية لتحقيق التنمية المستدامة.(1)

ان قروض الاستثمار تكون لبناء مشاريع ودعم قطاعات معينة لتحقيق تنمية مستدامة تتمثل بما يلي:

١- **دعم التعليم الأساسي والتعليم العالي:** قدم البنك مساعدات لدعم التعليم بكافة مراحله، وخاصة التعليم المبكر لتحسين نوعيته ليصل من ١٣% - ٦٠% عام ٢٠١٠، من خلال زيادة نسبة بناء المدارس الإعدادية والأساسية والتطور على مستوى التكنولوجيا، وهذا يتطلب دعم تنمية المفاهيم والأدوات التعليمية المستندة على المقاييس الوطنية، وتدريب المعلمين لتحسين نوعية التعليم في قطاع الجامعات لتحسين الفعالية في الإصلاح الحكومي والإداري وللاستجابة لحاجات التقنيات الحديثة وتنمية الموارد البشرية.(2)

٢- **دعم المطارات:** قدم البنك الدولي قروضاً لتطوير المطارات في مصر، حيث المساعدة على تعزيز فعالية ادارة المطارات، ومضاعفة قدرتها الاستثمارية وتحسين نوعية الخدمات بالربط مع المعايير الدولية، وترقية مشاركة القطاع الخاص في إدارة الخدمات وتحسين عمليات شحن البضائع، وهذا يتم من خلال التركيز على مطار القاهرة الدولي، وكذلك مطار شرم الشيخ نتيجة لحركة السياح المتزايدة في منتجع البحر الأحمر.(3)

---

(1) World Bank , Strateigic of Aid Egypt Washington 2000 www. World Bank Org,
(2) World Bank , Strateigic of Aid Egypt Washington 2000 www. World Bank Org,
(3) World Bank , Strateigic of Aid Egypt Washington 2000 www. World Bank Org,

٣- **دعم المصادر الطبيعية في الدلتا المصرية:** ويهدف إلى تحسين الري وبرنامج الإدارة المائية، بحيث يحقق دعماً مستدام وأكثر فعالية للمصادر المائية، من خلال تحسين الري للمزارعين في دلتا النيل،[1] المشروع يساهم في إحداث قاعدة صلبة لإيجاد خبرة عالية لدى المزارعين، لأنه يساهم في تطوير الاقتصاد، وبشكل عام يتم من خلال المشاركة بين الحكومة المصرية والبنك الدولي، لتحسين نظام الري وتوزيع المصادر المائية.

٤- **مكافحة الفقر:** حيث يركز الدعم على تحريك المجتمعات المحلية لتنظيم أنفسها، ولرفع مستوى المعيشة وزيادة الدخل، بحيث تستخدم مصادرها الطبيعية بسلوك مستدام، حيث أن نسبة الفقر تشكل ٧٤% من السكان المصريين.

٥- **دعم قطاع الطاقة :** إحدى أهداف الدعم هو مساعدة الحكومة في تعزيز الطاقة، وتزويدها من خلال استثمار قدرات توليدية بهدف الدعم الميداني لقطاع الطاقة، وتحسين المقاييس العلمية، وكذلك الغاز الطبيعي ويقوم هذا الدعم على بناء مشروع تركيب ٧٠٠ ميجاوات وبويلرات لاستخدام الغاز الطبيعي، والمساعدة التقنية التي تخاطب قضايا هامة للطاقة وتقوية الفعالية.

٦- **دعم الميزانية:** حيث أن الدعم المالي يشمل دعم الميزانية المصرية، لمعالجة العجز والاختلالات الاقتصادية، ضمن الإصلاحات التكيفية والهيكلية التي يقوم بها البنك والمنفذ من جانب الحكومة المصرية.

هذا بالإضافة لبعض القطاعات الأخرى التي يشملها الدعم لقطاع النقل، والنقل الصناعي، والزراعي، وقطاع الصحة.

ويعمل البنك على إرسال بعثات للإشراف على تنفيذ برنامج الإصلاح الاقتصادي وبناء المشاريع، كما يقدم المعونة الفنية والاستشارية للمتابعة والتقييم.[2]

---

(1) World Bank , Loans Project to Egypt 2002. www. World Bank.Org.
(2) World Bank, Laons Project to Egypt 2005. www. World Bank. Org.

يبين الجدول التالي قيمة القروض المقدمة من البنك الدولي لمصر في الفترة من عام ١٩٨٩-٢٠٠٥ بالمليون دولار[1]

الجدول رقم(٦)

السنة	قيمة القروض	
١٩٨٩	٢,٣١١,٦٠٤	
١٩٩٠	٢,٢٥١,٢٦١	
١٩٩١	٢,٣٥٦,٦٥٨	
١٩٩٢	١,١٨٨	
١٩٩٣	٢,٣٢٦	
١٩٩٤	٢,٠٨١	
١٩٩٥	١٨٣٧	
١٩٩٦	١٥٠٢	
١٩٩٧	١٢٥٧	
١٩٩٨	٩٨٣	
١٩٩٩	١,١٨٧	
٢٠٠٠	١٠٤	
٢٠٠١	٨٩٥	
٢٠٠٢	١٠٥	
٢٠٠٣	١,٦٤٠	
٢٠٠٤	١,٦١٩	
٢٠٠٥	Unavailable	

(1) البنك الدولي، ١٩٨٩- ٢٠٠٥، التقرير السنوي للبنك الدولي لتقديم القروض لمصر، واشنطن.

وهذا يمكنه تهيئة المناخ المناسب للاستثمارات الأجنبية، لاسيما في ظل إزالة القيود التي فرضتها الاتفاقية، فتحرير الأسواق، [1] وفتح المجال للقطاع الخاص وحريته يؤدي إلى انتعاش الاقتصاد الوطني المصري، نتيجة للتبادل التجاري غير المحدود، وحرية الحركة في الأسواق الدولية للمنتجات المصرية.

وفي قطاع الخدمات وخاصة البنوك والتأمين والنقل، فالخفض التدريجي للقيود من شأنه أن يفتح أبواب الدول الأخرى للقطاعات المصرية، التي يمكنها المنافسة فيها وهذا يعطي للقطاعات المصرية الحصول على التكنولوجيا والوصول إلى قنوات الاتصالات، ومراكز المعلومات المتعلقة بأنشطة وتجارة الخدمات، كذلك الاستفادة من تجاربها من حيث القدرة على الإطلاع على النظم والقواعد المطبقة في قطاع الخدمات في الدول المتقدمة.

وهذا من شأنه تطوير قطاع الخدمات وخاصة البنوك، والتي يمكنه من فتح فروع لها في الخارج، والتأثر بالنشاط الاقتصادي الخارجي، ويمكنها إصدار اعتمادات دولية دون الحاجة لضمان الحكومة المصرية، وهذا بدوره ينعكس على انتعاش الاقتصاد المصري ضمن خطة التنمية الاقتصادية، في إطار سياسة الاقتصاد المفتوح كأساس في التطور الاقتصادي.[2]

ان أحد دعائم الاستراتيجية للمساعدة الاقتصادية لمصر، هو التركيز على القطاع الزراعي في ضوء احتمالات نضوب البترول، أو عدم توفر كميات كبيرة منه للتصدير ففي مجال السلع الغذائية الزراعية تقرر تعويض مصر لمدة ستة سنوات من خلال المنح والمعونات الغذائية، والحصول على المبيعات الميسرة أو المساعدات الفنية التي تعمل على زيادة الإنتاج لمواجهة الارتفاع في أسعار الغذاء والحبوب الناتج عن إلغاء دعم السلع بالإضافة لقروض قصيرة الأجل من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي لتمويل واردات الغذاء بأسعار تجارية حرة.[3]

---

(1) ابو علا. سلطان ، التحديات الجديدة للجات، وأثرها على مصر، مجلة البحوث التجارية ، العدد١ لاصدار لسنة١٩٩٥، ص٤٥-ص٤٧.

(2) عبد الخالق. السيد أحمد ، الجات تحرير التجارة ودول العالم النامي، القاهرة، الدار الجامعية،الطبعةالأولى، ٢٠٠٢، ص١٨٤-ص١٨٦.

(3) عبد الخالق. السيد أحمد ، الجات تحرير التجارة ودول العالم النامي، ص١٨٧.

كما أن مصر تحصل على تعويض في حالة لخسائر الزراعيــة نتيجــة للكــوارث الطبيعية بنسبة ٣٥% من نوع الإنتاج الكلي.

وتهدف الاستراتيجية إلى تقوية الصادرات الزراعية المصرية، مــن خــلال الولوج للأسواق الدولية ورفع جودة المنتجات الزراعية المــصرية، بحيــث تتمتــع بمواصفات عالمية،[1] بالإضافة لخفض تكاليف الإنتاج بحيــث تكــون ذات قــدرة تنافسية مع السلع الأخرى.

إن ارتفاع الأسعار العالمية للمنتجات الزراعيــة، نتيجــة لتخفــيض الــدعم الزراعي، من شأنه توسع مصر في إنتاج سلع زراعية أخرى، كان إنتاجهــا غيــر اقتصادي لانخفاض أسعار استيرادها مثل الحبوب الزيتية، كمــا أنــه يــؤدي إلــى استزراع أراضي مصرية جديدة، وهي الأراضي (الحدية) التــي كانــت تكــاليف استزراعها باهظة.

(1) الرهوان. محمد حافظ ، اتفاقية التجارة العالمية وتأثيراتها على اقتصاديات الدول مع التركيز على أهمية التنمية الزراعية في مصر، القاهرة كلية العلوم الشرطية، الطبعة الأولى، ١٩٩٩، ص٦٨- ص٦٩.

المطلب السادس: أثر المساعدات الأمريكية على القرار السياسي المصري.

تعتبر مصر من أكثر الدول في منطقة الشرق الأوسط بعد إسرائيل تتلقى المساعدات الاقتصادية والعسكرية والإنسانية من الولايات المتحدة، فهي تحظى باهتمام كبير من جانب الإدارة الأمريكية وهذا يعود إلى الوزن السياسي الإقليمي الذي تتمتع به مصر، فهي تدعم السلام في الشرق الأوسط، وتساهم في حل الخلافات الفلسطينية الإسرائيلية، فضلا عن انها المنظم المركزي للعلاقات التجارية الأمريكية في المنطقة.

لقد تطورت العلاقة الأمريكية المصرية، من علاقة تقوم على أساس الاعتماد في تلقي المساعدات، إلى علاقة تقوم على الشراكة الثنائية، حيث تجعل من مصر شريك استراتيجي هام في منطقة الشرق الأوسط، بالنسبة للإدارة الأمريكية.

هذه الشراكة الثنائية تبدو بصورة واضحة من خلال النظر إلى حجم المساعدات التي تتلقاها مصر، وهي أعلى نسبة تحصل عليها مصر إذا ما قورنت بالدول محل الدراسة (الأردن والمغرب)، فقد بلغ الأمر إلى حد الشراكة الثنائية في مجال التصنيع العسكري، بدعم من الولايات المتحد، فضلا عن المبالغ النقدية، ودعم المشاريع، الذي تتلقاها مصر بصورة كبيرة .

لقد أعطت هذه الشراكة للولايات المتحدة مجالا أوسع لتوجيه مسار العلاقات الثنائية ، فمصر تدعم السلام في المنطقة مقابل حصولها على المساعدات.

ان إستراتيجية الإدارة الأمريكية في تقديم المساعدات لمصر، تقوم على أساس المشروطية، التي تحقق مصالح الولايات المتحدة،من الناحية السياسية والاقتصادية، حيث أن مصر تقبل بالشروط المفروضة أكثر من أي دولة أخرى، وقد لاحظنا ذلك من خلال عدد الشروط المفروضة عليها، ونسبة المبالغ المقدمة لها.

وبالتالي فإن طبيعة التوجيه الأمريكية لمسار العلاقات الثنائية بموجب الشراكة بين البلدين، وقبول مصر بالشروط مقابل الحصول على المساعدات، يكون من شأنه التأثير على صناعة القرار السياسي المصري، بصورة واضحة باعتبار أن المساعدات احد العوامل الخارجية المؤثرة، والتي ينبغي على الحكومة المصرية

اتخاذها بعين الاعتبار، عند صناعة القرار السياسي، لاسيما أن المساعدات تعبر عن الأهداف السياسية للولايات المتحدة في منطقة الشرق الأوسط، باعتبارها أداة من أدوات السياسة الخارجية للإدارة الأمريكية.

فعلى سبيل المثال استعملت الحكومة الأمريكية المساعدات كوسيلة للضغط على الحكومة المصرية لتقف إلى جانبها في حرب الخليج الأولى عام ١٩٩٠، عندما اندلعت حرب الخليج الأولى فبينما كانت السياسة المصرية تركز على الحل السلمي في بداية الأمر، فإن حكومة واشنطن أجبرت الحكومة المصرية على تغيير موقفها السياسي تمثل في ضرورة إرسال قوات عسكرية مصرية إلى الكويت لتقف إلى جانب قوات التحالف الدولي في حربها ضد العراق، بالإضافة إلى استعمال المرافق الجوية والبحرية المصرية من جانب القوات الأمريكية وهذا أدى إلى تغير القرار السياسي المصري من طرح الحل السلمي إلى قرار يدين الحكومة العراقية دخول الكويت.

المبحث الثالث

المغرب

المطلب الأول: أشكال المساعدات المقدمة للمغرب

أولاً: المساعدات الاقتصادية

١- مساعدات دعم الميزانية:

برنامج التمويل النقدي إحدى أنواع المساعدات التي تتلقاها المغرب من الولايات المتحدة، فهذا البرنامج يمول القطاع المالي لاتخاذ إجراءات أجندة الإصلاح الاقتصادي، في الميزانية العامة، وتغطية العجز في الميزان التجاري، ومعالجة التضخم الذي يبلغ نسبته ٧%، بالإضافة إلى إصلاحات الإدارة الهيكلية في معظم القطاعات الأساسية.

إن برنامج التمويل النقدي يركز من خلال الإصلاحات على تخفيض الفقر،حيث أن ما نسبته ٣٠% من السكان لا يزالون تحت خط الفقر المدقع، ويبلغ معدل دخل الفرد (دولار واحد) باليوم، فمعالجة الفقر تتم من خلال استقرار الاقتصاد ونموه بصورة كليةٍ، وتنفيذ البرامج الاستثمارية العامة، والمضي في الإصلاح السياسي.(١)

٢- مساعدات لدعم المشاريع:-

- تحسين بيئة العمل والاستثمار:

تتمتع بيئة العمل والاستثمار بأولوية المساعدة الاقتصادية الأمريكية، لتحقيق النمو الاقتصادي، وتسهيل الاستثمارات الخاصة، وتطوير قوة العمل، ودعم الأعمال الصغيرة التي تشكل ٨٠% من الاقتصاد المغربي.

كخطوة اولية يتم من خلالها ربط المغرب بالاقتصاد الرأسمالي العالمي، كشرط لتنفيذ اتفاقية التجارة الحرة بين الطرفين التي وقعت عام ٢٠٠٤. من خلال تعديل القانون التجاري بصورة، تسمح للشركات الأجنبية بالاستثمار، إلى جانب زيادة(٢) كفاءة القضاء الذي يتعامل مع معظم القضايا التجارية، وتخطيط أفضل لجذب

---

(١) project Aid, www. US Aid morocco. Org.
(٢) project Aid, www. US Aid morocco. Org.

الاستثمار الذي يساهم في تهيئة المناخ لتحسين مركزها التنافسي مع المستثمرين الأجانب والمحلين، بالإضافة إلى تحديث القطاع المالي من خلال التطبيقات العملية والتشريعات لتقليل مخاطر الخسائر الاقتصادية عند الاستجابة للقضايا الاقتصادية العالمية كمطلب للشراكة المستقبلية.(1)

- **دعم القطاع الزراعي :**

تساعد الولايات المتحدة القطاع الزراعي لزيادة الدخل القومي، وهذا يتطلب من المغرب الانتقال لإنتاج محاصيل ذات جودة عالية، تسمح للإنتاج الزراعي بالمنافسة بالأسواق العالمية.

وتهدف المساعدة إلى التعرف على فرص العمل السوقية للمنتجين المغربيين، لتتجاوز صادراتهم الزراعية الأسواق التقليدية في أوروبا الغربية، وتحسين استخدام المصادر البشرية بموجب سياسات وبرامج لمساعدة المشاريع الزراعية، وخطط النقل الزراعي بالتنسيق مع وزارة الزراعة المغربية.

وكذلك تحديد فرص التصدير لأسواق الولايات المتحدة، بموجب إستراتيجيات محفزة واستخدام الوسائل التقنية والتخطيط والإرشاد في أسلوب الري، والإدارة الزراعية، لتطوير منتجات مناسبة لدخول الأسواق العالمية، بالإضافة إلى التعرف على القوانين والتشريعات التي تحكم دخول الصادرات إلى أسواق الولايات المتحدة.(٢)

- **دعم القطاع التعليمي:**

إن نقل المغرب إلى اقتصاداً أكثر انفتاحا، يتطلب بناء مهارات في شتى القطاعات، حيث التركيز على تحسين نوعية التعليم والتدريب المهني للشباب، الذين لم يكملوا التعليم الأساسي ، والحد من نسبة الأمية العالية في المغرب.

المساعدة في مجال التعليم تركز على التكنولوجيا الاتصالية والمعلوماتية، والتعليم المدرسي المتوسط، والأساسي، وخاصة الأفراد الذين لم يكملوا برامج التعليم الأساسي المطلوبة للدخول للمرحلة الثانوية من خلال العمل مع الإدارة

---

(1) Project Aid, WWW. Us Aid Morocco. Org.
(2) project Aid, www. US Aid morocco. Org.

المدرسية في توجيه الطلاب، وإعطائهم فعاليات وأنشطة تسمح باستمرارهم في خيارات التعليم، وبناء المدارس، وخاصة في المناطق الريفية التي تحتاج إلى التنمية، ويشمل بناء مدارس للمراحل الأساسية والثانوية، لزيادة المعرفة لدى أبناء تلك المناطق.(١)

كذلك تحسين نوعية المهارات للطلاب في المعاهد والجامعات، والتدريب التقني لتكنولوجيا المعلومات، ضمن برامج توجيه الطلبة وظيفيا وتنظيم شؤون العمل المستقبلي، بالإضافة إلى تحسين نوعية الأداء لدى الكوادر الإدارية التعليمية، من خلال دورات، حول كيفية التعامل مع الطلبة، وتطوير مناهج تعليمية قد تشكل قاعدة تعليمية لدى طلبة المراحل الأساسية عند الانتقال للتعليم الجامعي.

- **دعم الديمقراطية والأداء الحكومي:**

تركز المساعدة الأمريكية لتحقيق النمو والتطور الاقتصادي في المغرب على بناء أساس للديمقراطية، وهذا يكون من خلال مساعدة الحكومة المغربية لخلق القدرة لديها على وضع وتنفيذ القوانين والقرارات السياسية من خلال المشاركة بين الحكومة والمجتمع المدني والقطاع الخاص ضمن برامج تشمل تدريب الرسميين المعنيين والمنتخبين في البرلمان المغربي، بهدف الارتقاء بمستوى التخطيط الاستراتيجي على النطاق السياسي والإدارة، لرفع معايير الشراكة المهنية بين الحكومة والمواطنين المغاربة.

فالتركيز على الرؤيا البرلمانية، والقدرة السياسية يؤدي إلى تحديث التشريعات، لخلق الشفافية السياسية، والمساواة في توزيع الموارد بصورة أفضل، لخلق فرص عمل، وتقوية القدرة على إدارة القطاع العام، لأن تحقيق الديمقراطية يؤدي إلى الاستقرار السياسي، بما يسهم بالعمل لتحقيق النمو الاقتصادي والتطور.(2)

---

(١) project Aid, www. US Aid morocco. Org.
(٢) Project Aid, www. Us Aid- Morocco. Org.

- دعم القطاع الحرفي:

دعم القطاع الحرفي المغربي يشكل أحد القطاعات التي تتلقى المساعدة الأمريكية، ضمن برنامج يهدف إلى تحسين نوعية الإنتاج الحرفي، وتقوية قدرة المنتجين على إنتاج سلع ذات قدرة في دعم وتطوير الأسواق المحلية، لاسيما على المستوى السياحي.

تركيز البرنامج على دعم الحرف الصغيرة والمتوسطة، والمنتجين الصغار وخاصة النساء المنتجات، يهدف لزيادة الدخل الفردي، ولجعل الحرف اليدوية ذات نشاط حيوي يمكن أن يساعد في تحقيق النمو الاقتصادي، إلى جانب القطاع الزراعي. من خلال المشاركة بين القطاعات الخاصة، والمؤسسات المالية الوطنية التي تقدم قروض ميسرة بفائدة لا تتجاوز ٣% ولآجال طويلة. (١)

دعم القطاع الصحي:

الرقي بمستوى الخدمات الصحية من أولويات المساعدة الأمريكية، في مجال تطوير البنية الاجتماعية، حيث ساعدت الوكالة وزارة الصحة المغربية، على تطوير اللامركزية للمستشفيات، والمراكز الصحية في مناطق متعددة، بالإضافة للبرامج والدورات للكوادر الطبية لتأهيلهم بصورة جيدة، للعمل في الميدان الطبي وإستراتيجيات تتضمن ثبات العامل الديمقرافي في مقابل تحسين برامج الغذاء للمواطنين المغاربة، وازدياد الاهتمام بالتنظيم والتخطيط الأسري والطب العائلي، كذلك التعرف على برامج الطب الشرعي، ومجالات عمله ضمن برنامج تعليمي طبي مستمر للطب العائلي والممارسين العامين والخاصين. (٢)

- دعم إدارة مصادر المياه:

لقد تم انجاز ونمو كبير في مشاريع إدارة المصادر المائية وحماية الماء، وإدارة المناطق الساحلية، بموجب خطط التطوير تضمنت إدارة شاملة لعناصر مراقبة محاسبية ومالية ومؤسسية، وركز البرنامج على مكافحة التلوث وتقليله، والبحث عن

---

(١) Project Aid, www. Us Aid- Morocco. Org.
(٢) Project Aid, www. Us Aid- Morocco. Org

مصادر مائية جديدة، وبناء أنظمة الري بالتنقيط والري المتطور، وتركـز الجانـب العملي على المناطق الساحلية، من حيث بناء محطات لتنقية الماء، وتحليته ونمـاذج حفظ البيئة البحرية التي تؤثر بشكل ايجابي على المـصادر الاقتـصادية كالـصيد والسياحة والزراعة.(١)

ثانيا: المساعدات العسكرية:

تتلقى المغرب المساعدات العسكرية من الولايات المتحدة، ضـمن برنـامج المعونة الخارجي، الذي يشكل أساساً في دعم الـسياسة الخارجيـة فـي الـشمال الأفريقي.

ففي عام ١٩٩٠ تلقى المغرب ثلاثة طائرات هيلـوكبرت، مـزودة بنمـاذج صاروخية، وأربعة دبابات من نوع A1-A3، ومشتريات أخرى عالية القيمة عـام ١٩٩٢ بلغت قيمتها ٢٢ مليون شملت بطاريتان للصواريخ، وعربات إطلاق، إلا إن الإدارة الأمريكية ومنذ عام ١٩٩٤ رفضت طلـب الإدارة المغربيـة، فـي تقـديم مساعدات بسبب أن الولايات المتحدة، تعتبـر أن المغـرب جـزءاً مـن مـشروع المتوسطة الأوروبية، الذي قد يشكل مصدراً للتمويل العسكري الخارجي، هذا مـن جهة، ومن جهة أخرى استخدمت الولايات المتحدة قطع المعونة العـسكرية كـأداة للضغط على المغرب لحل مشكلة الصحراء الغربية، التي أدت إلى صراعات إقليمية بالإضافة إلى المشاكل السياسية الداخلية التي خلقت عدم الاستقرار السياسي(٢)

إن الحملة الأمريكية لمكافحة الإرهاب، وتفجيرات الدار البيضاء في المغرب أدى إلى توافق وجهات النظر لدى البلدين، حول هدف واحد وهو صراع القاعـدة، ولذلك تغير الموقف الأمريكي من الدعم العسكري الموجه للمغرب، بصورة ازديـاد تدريجي منذ عام ٢٠٠٠، لاسيما أن تقارير وكالات الاستخبارات الأمريكية تـشير إلى أن دول الشمال الأفريقي قد يشكل مستقبلاً ملاذا لعناصر القاعدة، لذلك قـدمت الولايات المتحدة أربع طائرات من نوع IF_16-AB، مزوده بصواريخ من نـوع

---

(1) Project Aid, U.S Aid – Morocco.Org
(2) Migdalivitz Carlo, Morocco Curent Issuse , Specialist in middle Eastren, Military Afaiars, Rebort for Congress Washingto 2005, P3-7, www. Fas.org.

باتريوت[1]، وفي عام ٢٠٠٢ وافق الكونغرس على منح المغرب نظامين دفاع جوي من نوع فولكن، وأربعة ناقلات A6-AI.

وفي عام ٢٠٠٣ حصل المغرب على ٣٠ آلية مصفحة من نوع آرمورد وذخائر بحرية ٢٠ ملم، بالإضافة إلى ١٥ رادار من نوع NA/TPQ، وبنادق آلية عدد ٨٥٩ من نوع M85.[٢]

وفي عام ٢٠٠٤/٢٠٠٥ قدمت وزارة الدفاع الأمريكية بموافقة الكونغرس عربات نقل من نوع كونتنتال، وقذائف من نوع R.B.J، بالإضافة إلى طوربيدات بحرية من نوع MK.50 الخفيفة الوزن وقطع غيار لناقلة M6-A1 .

نلاحظ أن صراع الولايات المتحدة مع القاعدة كان عاملاً مهماً في ازدياد نسبة المساعدات العسكرية المقدمة للمغرب، حيث صرحت الإدارة الأمريكية أن ما قيمته ٢٠ مليون عام ٢٠٠٦ سيقدم كمعونات عسكري للمغرب، وهي أعلى نسبة حصل عليها المغرب منذ بداية تلقيه للمساعدات العسكرية الأمريكية، وهذا يعني أن المغرب قد يشكل عنصراً مهماً ضمن الإستراتيجية الأمريكية في الحرب على الإرهاب.[٣]

التدريبات العسكرية.

تجري مناورات وتدريبات عسكرية مشتركة بين القوات المغربية والقوات الأمريكية، بموجب الاتفاقية الثنائية الموقعة عام ١٩٨٢، والتي تمنح القوات الأمريكية الدخول والتنقل في الأراضي المغربية، وهذه التمرينات تشمل تدريبات القوى البشرية ومناورات الأسلحة الثقيلة، والخطط العسكرية القتالية، وتمتاز هذه التدريبات بأنها ذات نطاق محدود،[4] وسبب ذلك ان المغرب يجري هذه المناورات مع الاتحاد الأوروبي، وتحديدا القوات الفرنسية والاسبانية، وقد طلبت الولايات

---

(1) Rebort human Right Watched, 2006, Morocco,Newyourk , P.1-2, www. Hrw.org
(2) Rebort International Nacotics- 1997, strargy, Miltary Aid Legislation, Washington, P.3-4, www. State. Gove,
(3) Rebort for Congress,1996, Top Ten Armes Export Subsides and Transfear Issuse ,Washington P12-13, www. Fas. Org .
(4) Rebort for Congress,1996, Top Ten Armes Export Subsides and Transfear Issuse ,Washington P12-13, www. Fas. Org .

المتحدة من الحكومة المغربية إرسال قوات للعراق، ولكنها رفضت وأعربت عن رغبتها في استضافة القوات العراقية وتدريبها.

ثالثاً: المساعدات الإنسانية:

تتلقى المغرب المساعدات الإنسانية من الولايات المتحدة، ويشمل القمح، والشعير، والصويا، والذرة، واللحم المجمد والسلع الزراعية الأخرى الخفيفة كالزيت النباتي، بموجب الاتفاقيات الثنائية، في إطار برنامج الغذاء مقابل السلام، بموجب قروض تتراوح من ٣-٧ سنوات(١).

الدعم المقدم من جانب الولايات المتحدة يهدف إلى تحسين الأمن الغذائي المغربي، والتخفيف من آثار الجفاف والتصحر الذي يواجه المغرب ودعم إصلاح القطاع الزراعي لتحسين المعيشة لذوي الدخل المتدني من المواطنين المغاربة، وتقوية الإنتاج الزراعي ضمن إستراتيجية برامج ثنائية، تتضمن التوجيه والإرشاد الزراعي للوصل إلى أفضل إنتاج زراعي، بالإضافة إلى دعم قطاع المواشي والدواجن والتي تساهم في تطوير الإنتاج الزراعي، من خلال التعاون بين معهد الأبحاث الزراعي العالمي ومعهد الحسن لأبحاث البيطرة، ويتضمن دعم الزراعة في المناطق الريفية، لاسيما تلك التي ينصب الاهتمام المغربي على إنتاجها كزيت الزيتون الطبيعي، لتكون ذات مواصفات يمكنها من ولوج الأسواق الدولية.(٢)

وتركز المساعدة الغذائية الأمريكية للمغرب على ضرورة مشاركة القطاع الخاص في النشاط الزراعي، كأساس مهم في تحرير الأسعار، وتوسيع الأسواق التجارية وتطويرها، لأن القطاع الخاص يمتلك القدرة على تخزين المستوردات بصورة أكثر فعالية من الحكومة المغربية، كما أن الولايات المتحدة ترى أن تدخل القطاع الخاص قد يقلل من دور الحكومة المغربية في الاعتماد الكلي على المجموعة الاقتصادية الأوروبية وتحديداً فرنسا، لأن القطاع الخاص يسعى للحصول على

(1) G.Lugar, Richard, Food Aid, Compiting Coals and Requeiments Titinder titles program, Washington 1995 p36-37 www. GAo. Gov.

(2) Hilms. Jesse. Forigen Aid, U,s International food Assistance program/ Washington 1997, p10-12 www. GAo,Gov

الواردات السلعية الأقل تكلفة بغض النظر عن الجهة المصدرة لها، وهذا يؤدي إلى إمكانية دمج المغرب ضمن برنامج تطوير الصادرات الأمريكية، على أساس تنافسي بما يسهل دخول السلع الأمريكية للمغرب وإمكانية المنافسة(١).

ويقتصر تقديم المساعدات الغذائية على السلع الاستهلاكية، ولا يشمل سلع أخرى كالمعدات والجرارات الزراعية وغيرها، وسبب ذلك إن المغرب لا تقدم مزايا تمكن السلع الأمريكية من منافسة السلع الأوروبية، حيث تفرض المغرب رسوماً جمركية على السلع الأمريكية تبلغ قيمتها ٢٠% مقابل، ٤ % للسلع الأوربية فضلاً عن ذلك فإن الأسواق المغربية تشكل بيئة اقتصادية جيدة بالنسبة للدول الأوروبية في تصدير منتجاتها الصناعية إليها.(٢)

هذه الأسباب أدت بالولايات المتحدة إلى تقليل صادراتها الزراعية، بنسبة كبيرة للمغرب من عام ١٩٩٧- ٢٠٠٤ مبررة ذلك أن المغرب لا يستطيع دفع سيولة نقداً لشراء السلع الزراعية الأمريكية، فضلاً عن ذلك فقد رأت الولايات المتحدة انه لا بد من إبرام إتفاقية التجارة الحرة بينها وبين المغرب عام ٢٠٠٤، لأنه يضعها في موضع تنافسي أفضل مع المجموعة الأوروبية، لاسيما أن الاتفاقية ركزت على تسهيل دخول المنتجات الزراعية الأمريكية للمغرب، وتخفيض نسبة الجمارك على السلع الأمريكي إلى ٧%، وهذا يخلق شعوراً لدى المنتجين الزراعيين الأمريكان أنهم على قدم المساواة مع نظرائهم الأوربيين.(٣)

أما في مجال حقوق الإنسان وتطبيق الديمقراطية، فالدعم الأمريكي ساعد المغرب في إجراء تغيرات ملموسة خلال السنوات القليلة الماضية، على الرغم من بعض المشاكل والانتهاكات التي قامت بها القوات المغربية بحق الموطنين المغاربة، فقد سجلت منظمات حقوق الإنسان تقدماً ملموساً في توسيع نطاق الحرية للمواطنين، وأنهى البرلمان عام ٢٠٠٣ احتكار الدولة لوسائل الإعلام، ورفع العمر القانوني لزواج البنات إلى ١٨ عام، وتحسين وضع المرأة بشكل عام، وتأسيس لجان

(1) B. Glynn , Prisealla. Food Aid U.s Policy in North Africa. Washingtion, 1995, P23-24.
(2) Report by u.s department of agriculture, 1995, World food Aid, Washington, p4 www. Fas, org.
(3) Ahearn. J. Raymond, Morocco- u.s free Tread Agreement, washinhtion 2005. p 4.5 www. Fas. org.

الإصلاح والعدالة في المجتمع المغربي، وتشكيل لجان لتعويض أسر الضحايا نتيجة العنف الذي رافق المشاكل السياسية الداخلية في السنوات الماضية(١).

المطلب الثاني: طرق تقديم المساعدات للمغرب

المساعدات المقدمة للمغرب تتخذ صورتين أساسيتي، فهي إما مساعدات ثنائية، تقدم من الولايات المتحدة مباشرة، أو مساعدات جماعية تقدم من المؤسسات المالية الدولية ونبين كل منها بما يلي:

أولاً: المساعدات الثنائية:

هذا النوع من المساعدات، يقدم بموجب الاتفاقيات الثنائية بين حكومة الولايات المتحدة والحكومة المغربية، ويتركز هذا النوع من المساعدات على أمرين :

- مساعدات نقدية من اجل إصلاحات اقتصادية أساسية:

منذ عام ١٩٩١ تنقذ الحكومة المغربية إصلاحات اقتصادية، بناء على اتفاقيات التحويل النقدي، التي تهدف لدعم توازن الاقتصاد الجزئي، وتسريع إندماجه في السوق العالمي، من خلال عمل الحكومة المغربية على تخفيض العجز النقدي، وانخفاض معدلات التضخم، وزيادة الدخل، ومعالجة المشاكل الاقتصادية الداخلية، لتغطية الدين الخارجي(٢)

الإصلاحات التي تطبقها الحكومة المغربية، شملت تغيرات أساسية هيكلية في معظم القطاعات الرئيسية، تمثلت في تحديث سوق الأسهم والعملات، وسهلت الإقراض، وتنظيم المؤسسات، وإعادة هيكلتها وتنظيم التجارة الخارجية، وتطوير التشريعات والقوانين، بالإضافة إلى تنظيم القطاع المصرفي لتحسين إدارته والدخول في عمليات التحويل المالية الدولية، من خلال تفعيل دور البنك المركزي المغربي

(1) migdalovitz. Carlo, Morocco- Curent Issuse, Morocco Relation, with u.s bout right, Washingtion 2005, p3-4 www. Fas, Org
(2) Wayne. Anthony, Addredss on Econome Assistance to morocco, u.s champer of commerce, Washington D.c 2006, P.2-3, www. Scoop co. Nz. Org.

في مراقبة نشاط البنوك الوطنية، وبناء مؤسسات المجتمع المدني(1) التي تساهم في توسيع نطاق الحرية السياسية، باعتبار أن الإصلاح الاقتصادي هو وسيلة للإصلاح السياسي.

إن هدف الولايات المتحدة من الإصلاحات الاقتصادية التي تطبقها الحكومة المغربية، هو التركيز على القطاع الخاص، وذلك لهدفين **الأول** انه يسهل إجراءات دخول الاستثمارات الأمريكية للمغرب، بما يسمح بمنافسة نظرائهم الأوروبيين **والثاني** أن القطاع الخاص وسيلة يساعد الحكومة المغربية على تبني سياسة الانفتاح الاقتصادي، حيث يجعلها قادرة على توسيع نشاطها التجاري مع الولايات المتحدة، ضمن إتفاقية التجارة الحرة الموقعة بين الطرفين، لاسيما إن الاتفاقية تعطي للمصدرين الأمريكان مجالاً أوسع لدخول الأسواق المغربية.(2)

ذلك يعني إن التركيز على عملية الخصخصة، هي الأساس الذي تعتمد عليه الولايات المتحدة في علاقاتها التجارية والاقتصادية مع المغرب، ومن هنا جاء تركيزها على ضرورة الإسراع في عملية الخصخصة، حيث أن ما يقارب ١١٤ مشروعاً عاما تم خصخصته منذ عام ١٩٩١.(3)

- **مساعدات من أجل بناء المشاريع:**

بناء المشاريع أحد طرق تقديم المساعدات الاقتصادية التي تتمتع بها الحكومة المغربية من جانب الولايات المتحدة، بموجب الاتفاقات الثنائية وهي تأخذ شكلاً واحداً من أساليب البناء.

حيث تدرس الحكومة الأمريكية في بداية الأمر الجدوى الاقتصادية للمشروع المراد تمويله، ومدى قدرته على تحقيق النمو الاقتصادي، ومساهمته في تطور البنية الاجتماعية.

---

(1) Report central Bank of morocco,2006, Economic Profiel of the kingdom helpful morocco, casablanka, P.2-4, www, moroccanamericandtrad; Org.

(2) Barns.J. William, U.S Enhance assistance To morocco, u.s Embssay in rebat, 2003,P.1-2, www Usembassy, morocco. Org.

(3) Feld.Daniel, Ehren Forigen Aid effictiveness and bilateral Distrabation, Foreign Aid and bilaterd Distrantions, weshington D,c, 2006 p5-6 www Jha.ac. org

وبموجب هذه الدراسة تقدم الحكومة الأمريكية الدعم المالي، والمعدات اللازمة لبناء المشروع، والخبرات الفنية والاستشارية، على أن تلتزم الحكومة المغربية بتقديم تقارير وكشوف عن سير العمل والإنجاز، في كل مرحلة من مراحل التنفيذ، وصولاً إلى مرحلة التنفيذ النهائي.(١)

وهذا يعني أن الدعم المالي يكون على دفعات متتالية، بحيث إذا توقف الانجاز يتوقف التمويل، وهي أفضل طريقة يمكن للحكومة الأمريكية أن تضمن كيفية الإنفاق على المشاريع من حيث استيراد المواد الخام اللازمة للبناء واستيراد المعدات الضرورية، وأجور الخدمات الفنية والاستشارية وبذلك تستطيع ربط العون الفني والتقني بالعون المالي.

بالإضافة لذلك هناك تعاون مشترك بين الطرفين ضمن برنامج العمل الداخلي، الذي يركز على بناء المهارات للعمال المغاربة، من خلال التدريس والتدريب المهني بحيث يخلق لدى العمال الوطنين قدرات مهنية تساعدهم على العمل في مشاريع مستقبلية.(٢)

هذه الصورة الوحيدة، من صور مساعدات بناء المشاريع المقدمة للمغرب، وهذا يعني ان المغرب لا يتمتع بمساعدة المشاريع الكبرى، والتي غالباً ما تكون من نوع تسليم المفتاح، وسبب ذلك أن المساعدة الأمريكية تركز على تغيير البناء الهيكلي والمؤسسي للحكومة المغربية، (أي الإصلاح الهيكلي الاقتصادي) ، لتكون أكثر قدرة على تبني سياسة الانفتاح الاقتصادي، والتوجه الديمقراطي.(٣)

إن المساعدة الأمريكية في مجال بناء المشاريع، لا تدعم إلا قطاعات محدودة كالتعليم، والزراعة ونظام الحكم والصحة والقطاع الحرفي، وهي مشاريع من النوع التقليدي الذي يمكن السيطرة على بناءه بسهولة، لاسيما أن الإدارة الأمريكية لا تمول مشاريع كبيرة ومهمة كقطاع النقل والطاقة والصناعة والتعدين وغيرها ففي

---

(1) Rodrik. Dani, The folw Of Foreign Aid and Prvt capital to Development New yourk, 1997, P4-5, www.wev , np. Havy, miz.. org

(2) Ruttan .Vemonw, U.sDevelobment assistance Policy in Middel East, Washangton 1999, P 7-9. www.Fas Org.

(3) Report Gao For Congress, 2004, U,s Economic Assittance Program In Morocco, Newyourk, P.8-12, www.Fas. Org.

هذا النوع من الدعم تتلقاه المغرب من الاتحاد الأوروبي، والذي ترتبط معه بروابط اقتصادية وإستراتيجية قوية، لاسيما أن الشمال الأفريقي لم يحظ باهتمام الإدارة الأمريكية إلا منذ السنوات القليلة الماضية. (١)

ثانياً: المساعدات المتعددة الأطراف:

بالإضافة لبرنامج المساعدات الثنائية، فإن الولايات المتحدة تدعم الحكومة المغربية بمساعدات اقتصادية جماعية دولية، من خلال المؤسسات المالية الدولية وهي صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية.

إن من أولويات المساعدة الجماعية، تخفيض حجم الدين الخارجي الذي يعطل جهود الإصلاح والتطوير الاقتصادي والاجتماعي، وهي مديونية ثقيلة تعاني منها الحكومة المغربية، وتتم معالجة الديون من خلال العمل مع هذه المؤسسات ضمن إستراتيجيات تدعم النمو الاقتصادي والاجتماعي، ويأتي في مقدمتها تشجيع النظام التجاري المتعدد الأطراف والعولمة باعتبارها عوامل تساعد على الاندماج في السوق الدولية وتحقيق النمو.(٢)

وتهدف المساعدة الجماعية إلى تشجيع استثمار القطاع الخاص في المغرب، وتخفيض الفقر، ومعالجة المشاكل الاقتصادية الداخلية، الناتجة عن عدم التوازن الاقتصادي في الميزانية العامة، نتيجة لقلة الإنتاج المحلي عن مستوى الاستهلاك القومي، كذلك معالجة العجز في الميزان التجاري الذي ينتج بسبب انعكاس تأثير الديون الخارجية على الاقتصاد المحلي.

المساعدات الجماعية تساهم في إيجاد أفضل التطبيقات الدولية، والأدوات العملية لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة، وإدارة القروض التي تم استثمارها وسدادها بطريقة غير منتجة، وهي المشكلة الرئيسية التي يعاني منها قطاع البنوك

---

(1) Report U.S Aid,2006, Policy Frame Work For Bilaterial Foreign Aid, P,4-5. www.us Aid, Gov

(2) Arabic News, Moroce Stresses Need to secure Development Ciountries in Multilateral Tread, washington, 2000, P.1, www Arabic New com.

المغربي، حيث أن معظم إدارات هذه البنوك تعمل بمعدلات تجعل المخاطرة سلبية، خاصة في عمليات توسيع الإقراض للمشاريع الوطنية الممولة.[١]

فالمشاكل الاقتصادية كالديون الخارجية، والتضخم المالي، والعجز يتم معالجته من جانب صندوق النقد الدولي من خلال سياسات التصحيح، والتثبيت الهيكلي ومراقبة آليات العمل الاقتصادي داخل المغرب.

أما البنك الدولي، ومنظمة التجارة العالمية، فيساعدان في مجال الإصلاح وتقديم قروض المشروعات لدعم تطوير الإصلاح الاقتصادي، والاجتماعي، وتوفير بيئة تجارية ملائمة تساعد المغرب دخول السوق العالمي، وزيادة التبادل التجاري بشكل انسيابي وتدريجي، من خلال تفعيل دور المغرب في منظمة التجارة العالمية. بالإضافة لذلك فإن هذه المؤسسات تقدم إلى جانب المعونة الاقتصادية المعونة الفنية والاستشارية للحكومة المغربية، حول كيفية المعالجة الاقتصادية، وتحسين دعم المشاريع للبنية الاجتماعية.[٢]

إن التفاعل والتعاون المغربي مع الأطراف الدولية في أطار تقديم المساعدات الجماعية، يأتي كخيار أفضل لمعالجة المشاكل الاقتصادية، والتي قد لا تتمكن المساعدة الثنائية الأمريكية من معالجتها نظراً لقلتها، إذا ما قورنت بدول اخرى مثل مصر، فضلاً عن أن المساعدة الجماعية ذات استراتيجيات أوسع لتطوير البنية الاقتصادية والاجتماعية المغربية.

---

(1) Malik . Ahmad, Badawi, The Best Practice in Management of Non Performing Loans Management in Morcco wesshigtion, D. c 2004. P.4-6, www. I fc.org.

(2) تشو سودوفيكس ميشيل ، عولمة الفقر، مكتبة الاهرام للبحث العلمي، ٢٠٠٠، ص٩-١٠.

المطلب الثالث: مراحل تقديم المساعدات للمغرب:

أولاً: المفاوضات:

العلاقات الثنائية الأمريكية المغربية في مجال تقديم المساعدات، يتطلب الاتفاق على إدارتها وكيفية استثمارها بطريقة ذات فعالية، يمكن أن يستفيد منها كلا الطرفين في تحقيق مصالحهما.

إن تحقيق المصالح للدولتان يتمثل في الحوار الثنائي بين اللجان المفاوضة والمشكلة من جانب الطرفين، والتي تضع أولويات عالية للحوار الثنائي.

ففي الجولات الأولى للمفاوضات تؤكد الحكومة المغربية على أهمية الدعم المقدم من جانب الولايات المتحدة لدعم الميزانية، ومعالجة المشاكل الاقتصادية الداخلية كالعجز، والتضخم المالي، ضمن سعيها للحصول على دعم يحقق النمو الاقتصادي والاجتماعي.[١]

الجانب الأمريكي يرى أن دعم الميزانية وعلاج المشاكل الاقتصادية الداخلية، يشكل أساسا للمساعدة النقدية المقدمة ضمن برنامج التحويلات النقدية، على أن تتخذ الحكومة المغربية الإصلاحات الهيكلية الأساسية في معظم القطاعات الرئيسية، وتطوير التشريعات الوطنية، والمراكز الإدارية وقطاع الخدمات، مبررة ذلك أن النتائج الاقتصادية والسياسية الغير مباشرة لسيناريوهات الإصلاح الاقتصادي المختلفة، تساعد صانعي السياسة المغاربة لوضع تطبيقات أفضل للعمل والتجارة الخارجية، وتشجيع القطاع الخاص، دخول الأسواق المغربية، بصورة سريعة للحصول على الفوائد في فرص السوق المفتوحة الجديدة، وإمكانية القيام بالتخطيط والاستثمار الجديد، باعتبار أن هذه الإصلاحات هي الأساس في تنفيذ اتفاقية التجارة الحرة الموقعة بين الطرفين عام ٢٠٠٤.[2]

---

(1) Koplovisky. Micheal , Economic Conselov, U.s – Morocco, Washiangtion, D.c 2006, P10-12, www. Bilaterats.org.

(2) Report usAid,1995, Approcheas to the Policy Dealogue, Washigton, D.c, P6 –7. www.us Aid Morocco.Org.

وفي مجال الديون الخارجية، تركز حكومة المغرب على كيفية سدادها بفوائد قليلة، أو الإعفاء من بعضها مبررة هذا الموقف بأن القيام بالإصلاحات الاقتصادية المطلوبة، يتطلب التخفيف من الإنفاق الخارجي لسداد الديون كأساس في الاستقرار الاقتصادي الداخلي، وتحقيق التطور، لكن هذا الأمر يقابله وعد من الجانب الأمريكي يتمثل في مدى موافقة حكومة الولايات المتحدة، والمؤسسات المالية الدولية، مبررة ذلك أن المغرب يعاني من مديونية خارجية ثقيلة تبلغ قيمتها١٤ بليون دولار، يتطلب مشاورات ومباحثات مطولة بين الجهات المانحة، في كيفية سدادها او جدولتها.(١)

والواقع أن المفاوضين الرسميين المغاربة، لا يمتلكون الخبرة الكافية في التفاوض مقياسا بنظرائهم الأمريكيين ، وهذا يتطلب منهم أن يكيفوا أنفسهم بصورة أكثر فعالية مع أهداف السياسة الخارجية الأمريكية.

فبينما تنظر حكومة الرباط إلى سحب العمالة ورأس المال من الزراعة التقليدية إلى الزراعة الحديثة، واستخدام أفضل الطرق التكنولوجية الزراعية لتحسين مستوى الدخول للمواطنين المغاربة، وتوفير فرص عمل أكثر للعمال وزيادة الصادرات الزراعية المغربية.(٢)

فإن المفاوضين الأمريكان يطرحون مسارات إصلاح بديلة تجاه حرية المدخلات الزراعية والتجارية، قد يكون لها تأثير أفضل على تقليل كلفة الإنتاج واستقرار الأسعار، وزيادة الدخول لفتح الأسواق المغربية أمام الصادرات الأمريكية بما يسمح بدخول المنتجات والسلع والمعدات التكنولوجية، التي من شأنها المساعدة في زيادة التبادل التجاري والزراعي، وتطويره بموجب إجراءات تلتزم الحكومة المغربية بتطبيقها مثل تخفيض التعرفة الجمركية على الواردات السلعية الأمريكية، وقبول مساهمي القطاع الخاص بالقطاع الزراعي، بصورة تضع الأمريكيين على قدم المنافسة مع نظرائهم الأوروبيين، في مقابل فتح أسواق الولايات المتحدة أمام

---

(1) M.Sharp. Jermy, u.s Bilateral Economic Assis tance to North Africa, Washigton D.C 2005,P 5-6 www.Fas.org.

(2) Kary. Martten, Negotiations Acress the board, us- morocco, New Yourkm 2002, P.1-3, www.ustr.ogr.

الصادرات المغربية، التي تتمتع بعضها بقابلية جيدة في السوق الأمريكي كقطاع الأسماك.(١)

الحكومة المغربية أكدت على فتح جميع الأسواق المغربية بشكل تدريجي على ضوء الإصلاحات المطلوبة.

يمكن القول بان الطرفان توصلا إلى اتفاق حول تقديم الدعم الاقتصادي والتجاري والزراعي من جانب الولايات المتحدة، مقابل التزام الحكومة المغربية بالإصلاحات المطلوبة، بموجب مذكرة التفاهم الموقعة بين الطرفين.

وفي جو إيجابي من جولات المفاوضات، فإن الحكومة المغربية تشدد على الدعم في مجال البنية الاجتماعية كالتعليم والصحة، ومعالجة الفقر باعتبارها جزءاً من إستراتيجية التنمية الاقتصادية الشاملة للدولة.

الجانب الأمريكي يرى أن الإهتمام بالبنية الاجتماعية المغربية، تمثل أولويات المساعدة الأمريكية، لأنها تهدف إلى رفع المستوى التعليمي، وتقليل نسبة الأمية لدى المواطنين المغاربة، ضمن إستراتيجية شاملة تشكل أساساً في التطوير التعليمي والصحي، وتحسين مستويات الدخول لتحقيق التطور الاقتصادي.(٢)

وعلى الرغم مما أسفرت عنه جولات المفاوضات من إيجابيات بين الطرفين، إلا أن الحوار الثنائي قد يأخذ طابع الشد والجذب ففي مجال دعم المشاريع تركز حكومة الرباط على ضرورة توسيع حجم المساعدة لتشمل مشروعات أخرى كالنقل والطاقة والصناعة، بيد أن الاهتمام بالبنية التحتية وتطويرها يعتبر أساساً في التكامل الاقتصادي المغربي فضلا عن أنه يشكل أساساً في إستثمار القطاع الخاص لبناء المشروعات الكبرى .(٣)

الجانب الأمريكي تبنى موقفا سلبياً من الدعم المقدم للمشاريع، فهو يرى أن الدعم يجب أن ينصب على التغير الهيكلي المؤسسي للحكومة المغربية، مع بعض

(1) . Ahearn.j. Rymonyd, u.s-Morocco, Free Tread Agrement Washington 2005, P3-5, www.fas.org.

(2) .Benomar .Driss, Millenaiam Challeng delegation a Ttends Morocco Qualifes For Aid, Rebat, 2005,p2, www.us Ombessy Marocco. Org.

(3) San. Mar Tian .Nancy, u.s Negotiation Project Aid To north Africa – Wasshington , D.c 2003, P2-4 . www.freerebalic.com.

القطاعات المحددة كالتعليم والصحة وإدارة المصادر المائية، مبررة ذلك أنها مشاريع تقليدية يمكن السيطرة عليها بسهولة، وسبب ذلك أن دعم مشروع معين كالطاقة والصناعة يحتاج إلى قرار إيجابي من جانب الحكومة الأمريكية، والتي لا تتمتع بمزايا تنافسية تمنح الشركات الأمريكية الاستقلال في العمل الميداني، فالحكومة الأمريكية لا تريد المغامرة بمشاريع يتمتع فيها الأوروبيون بمزايا تنافسية أكثر.(١)

ولكن هذا لا يعني بقاء محدودية المساعدات الأمريكية، فالعمل الثنائي على توسيع الشركة بين البلدين قد يوسع مجالات المساعدة المقدمة للمغرب، وتشمل المشاريع الكبرى، وهذا يعتمد على توسيع إستراتيجية الشراكة الثنائية والمساهمة في التطور الاقتصادي في المغرب والشمال الأفريقي بشكل عام.

(1) Mazwek .Simon, Futnaper of u.s Bilatral Aid to north Africa, peaper working, Over seus Development instutue, London, 2005, P5-7. www.ODI .Org.

ثانياً: المبالغ

يمثل الجدول التالي قيمة وحجم المساعدات الأمريكية المقدمة للمغرب في الفترة من عام ١٩٨٩-٢٠٠٥ بالمليون دولار.[١]

الجدول رقم (٧)

السنة	المساعدات الاقتصادية	المساعدات العسكرية	مساعدات الغذاء	المجموع
١٩٨٩	١٢٠	٤١	٤٤	٢٠٥
١٩٩٠	٢٧,٥٠٠	٤,٨١٥	٤٤	٧٦,٣١٥
١٩٩١	٢٢	٣٩,٦٠	٣٥	٩٦,٦٠٠
١٩٩٢	١٢٦	٢٢	٤٥	١٩٣
١٩٩٣	١١٢	٤٠	٢٠	١٧٢
١٩٩٤	٥١	٠,٠	١٥	٦٦
١٩٩٥	٥٦,٥	٠,٠	١٩	٧٥,٥
١٩٩٦	١١,٢٠٠	٠,٠	١٨	٢٩,٢٠٠
١٩٩٧	١٣,٥	٠,٠	٠,٠	١٣,٥
١٩٩٨	١٠,٩٠٠	٠,٠	٠,٠	١٠,٩٠٠
١٩٩٩	٨,٨٠٠	٤	٠,٠	١٢,٨٠٠
٢٠٠٠	٦,٦٠٠	٥,٥٠٠	١٠	٢٢,١٠
٢٠٠١	Unavailable	Unavailable	Unavailable	٠,٠
٢٠٠٢	٦,١٨٥	٣,٥٠٠	٤	١٣,٦٨٥
٢٠٠٣	٥,٤٠٠	٤,٩٠٠	٠,٠	١٠,٣٠٠
٢٠٠٤	٩,٦٤٠	٩,٩٤٠	٦	٢٥,٥٨٠
٢٠٠٥	١٩,١٨٤	١٥,١٢٨	٢٧	٦١,٣١٢

(1) U.s Military Aid for Allountres in Middel Middel East and South Affrica, washington,2003,p4-5 www. Fas . Org.
(2) Sharp, U.s Assistance to the Middel East, p16-18.
(3) U.s Aid programs umarry finan cial Aid, Washington , D.c , 1998 , www.opoc.Gov.
(4) Report in economic policy- Morocco, 1994, p2-3, www. Dosfan, Lib, edu.

المطلب الرابع: الشروط التي يلتزم بها المغرب مقابل الحصول على المساعدات .

أولاً: الشروط الاقتصادية:

١- تشترط الولايات المتحدة أن ما نسبته ٥٠% من السلع والبضائع المقدمة للمغرب، يجب أن تشحن بوسائل ملاحية ترفع العلم الأمريكي، ومنحها أفضلية في العبور خاصة في مضيق جبل طارق(١).

٢- يلتزم المغرب باتفاقية عام ١٩٩٢ الموقعة بين الطرفين، والتي بموجبها يتعهد المغرب بفتح الأجواء للوسائل الملاحية الأمريكية، سواء كانت موردة للمغرب مباشرة، أو للعبور (ترانزيت) (٢)

٣- يلتزم المغرب بإجراء التعاون المشترك في مجال البحوث الفضائية، من خلال التنسيق بين محطة ناسا الفضائية، والمركز الفضائي الملكي المغربي(٣).

٤- تلتزم الحكومة المغربية بمنح السلع والبضائع الأمريكية مزايا تنافسية، تمكن السلع الأمريكية من منافسة البضائع والسلع الأوروبية في السوق المغربي.(٤)

٥- تشترط الولايات المتحدة أن تقدم الحكومة المغربية تقارير دورية عن كيفية سير العمل والانجاز في بناء المشاريع، لتطمئن الكونغرس الأمريكي عن كيفية إدارة أموال المساعدات.(٥)

٦- تلتزم الحكومة المغربية باتخاذ إجراءات إصلاحية هيكلية، في معظم القطاعات الرئيسية في الدولة، وذلك لضمان تنفيذ إتفاقية التجارة الحرة

(1) E, Anthonuy, Economic Assistance to morocco, Washingtiion, U.s changper of comarce, 2006, p1, www.Scoup. Co.org.
(2) Anthonuy, Economic Assistance to morocco, P2.
(3) Anthony. Econnomic Assistance to morocco, P2.
(4) Buer. Peter, U,.S Economice assistance to Morocco, Washington, 1993,P7-8, www. Fas. Org.
(5) peter, U,S Economic Assistance to morocco, P3-5.

٤- تشترط الولايات المتحدة عدم إبرام الحكومة المغربية لأي اتفاق للحصول على السلاح مع أي جهة أخرى خلال فترة التسليم.(١)

٥- تشترط الولايات المتحدة بالنسبة للأسلحة الثقيلة كطائرات IF-16 والأنظمة الدفاعية الجوية، والرادارات، أن يتم صيانتها وإصلاحها من قبل خبراء عسكريون تابعون للجيش الأمريكي وتهدف الولايات المتحدة من هذا الشرط لضمان التبعية الفنية والتقنية(٢).

إن الكوادر البشرية، الفنية ترسل مع هذه الأسلحة لتسهيل استخدامها، وكيفية التعامل مع تقنياتها وأنظمتها التكنولوجية، وهذا يعطي للولايات المتحدة فرصة منافسة الاتحاد الأوروبي حول تقديم المساعدات العسكرية.

ثالثاً: شروط المساعدات الإنسانية:

١- تلتزم الحكومة المغربية بتحرير أسعار السلع والبضائع، بحيث تترك تحديدها بناء على عمليات العرض والطلب في السوق، معنى ذلك إعطاء تساوي السلع الغذائية الأمريكية مع الأوروبية في مجال المنافسة (٣).

٢- تلتزم الحكومة المغربية بزيادة مشاركة القطاع الخاص في القطاع الزراعي، بصورة تسمح بتطوير الأسواق، وزيادة قدرتها على استيعاب السلع المستوردة، لاسيما انه ذات قدرة أفضل من الحكومة من حيث التخزين والتسويق.(٤)

٣- تلتزم الحكومة المغربية باتخاذ إجراءات يكون من شأنها المحافظة على الأسعار الحقيقية للسلع، إذا انخفضت أسعارها عن الحد المطلوب(٥).

(1) Migdauvitz, Morocco- U.S Relation, Military Affiars, P5-7.
(2) Migdauvitz, Morocco- U.S Relation, Military Affiars, P8.
(3) Report us Aid, 2002, Food Assistance To Middel East. Washingtion, P1, www. /u.s Aid .Gove.
(4) Report us Aid, Food, Assistance To Middel East,P2.
(5) Courtvanch .Ann, Buying U.s Wheut food Aid- Morocco Washingtion, 2004,P2-3, www, aswheuat. Org.

٤- تلتزم المغرب بضرورة التعاون المشترك في البحث الزراعي، [1] والبحث البحري، ومقاومة التصحر الذي يعاني منه المغرب .

٥- يلتزم المغرب تخفيض الحواجز الجمركية على السلع والبضائع الأمريكية، بموجب اتفاقية التجارة الحرة الموقعة بين الطرفين حيث إنخفضت النسبة من ٢٠% - ٧% [2].

المطلب الخامس: المؤسسات ذات الصلة بتقديم المساعدات للمغرب

أولاً: وكالة الولايات المتحدة للتنمية الدولية

تعمل وكالة الولايات المتحدة الدولية في المغرب منذ عام ١٩٦١، حيث عملت في بواكيرها على التنمية الاجتماعية، من خلال الاهتمام بتقليل مستوى البطالة، ومعالجة مشاكل الفقر والأمية.

إن قلة الموارد والتلوث الزراعي، يهدد القاعدة الإنتاجية للاقتصاد المغربي، وهي تعكس مؤشرات اجتماعية مغربية، ركزت الوكالة على معالجتها من خلال إستراتيجية عمل بالاشتراك مع البنك الدولي، باعتبار ان المغرب دولة متوسطة أو منخفضة الدخل.

وفي السبعينات والثمانيات، ركزت الوكالة على تحسينات مادية في الحياة المغربية شملت البنية الاجتماعية كالتعليم، والصحة، وبرامج النمو الاقتصادي، وكان من أبرز مجالات الاهتمام أيضاً بالقطاع الزراعي، والتعليم الأساسي والتطوير الحضري.[3]

وفي بداية التسعينات، انتقل اهتمام السياسة الخارجية الأمريكية بالمغرب إلى التنمية والتطور الاقتصادي، وقيم الديمقراطية وإيجاد فرص متزايدة للتجارة المحلية، وتوسيع إطار التجارة الخارجية الدولية مع المغرب، وجذب الاستثمارات الأجنبية :

(1) Courtvanch .Ann, Buying U.s Wheut food Aid- Morocco Washingtion, 2004, P3, www, aswheuat. Org.
(2) U.s – Morocco, Tread Agrement, Office of u.s Tread Washington, 2004, P2-4, www. U.s Tr.org
(3) Us Aid Morocco, Mission History, www. U.s Aid Morocco.Org.

وتمويل المشاريع الصغيرة والإدارة المالية، وهذا خلق نوعا من الشراكة بين الوكالة الأمريكية والحكومة المغربية، وبين الحكومة المغربية والقطاع الخاص، لإيجاد المصادر لتحسين مستويات دخول الأفراد من خلال إيجاد فرص عمل أكثر.

وفي الفترة من عام ١٩٩٥- ٢٠٠٤،شهدت هذه الفترة إستراتيجية عمل جديدة، فقد دعمت الوكالة جهود الحكومة المغربية لإعادة إصلاح وتحرير السياسات الاقتصادية والاجتماعية، وتحسين نوعية الحياة للفقراء المغاربة، ضمن برامج في مناطق مختلفة في الدولة المغربية، كما ركزت على سياسات النمو الاقتصادي وتنمية القطاع الخاص، ونظام الحكم وإدارة المصادر البيئة والرعاية الصحية للأطفال والأمومة على وجه الخصوص.

وكان من أبرز نتائج هذه الفترة أن الحكومة المغربية دعمت الإستثمار الأجنبي وفقاً للإستراتيجية المتفق عليها مع الوكالة الأمريكية للتنمية، وقدمت الوكالة تكنولوجيا جديدة وطرق بديلة ذات جدوى أكثر لترقية مستوى الإدارة، في مختلف القطاعات والأنشطة الحكومية بصورة أكثر فعالية، ودربت الوكالة بشكل عام ثلث النساء لممارسة حقوقهم السياسية، وحقهن في الترشيح للبرلمان وكيفية القيام بحملات انتخابية.(١)

لقد تمثلت الانجازات الرئيسية للوكالة في المغرب بما يلي:

١- تنشيط التجارة المحلية والدولية والاستثمار، وتحقيق التطور في كل القطاعات وفعاليات النمو الاقتصادي، بمعنى أن سياسات الإصلاح الاقتصادي والإداري ازدادت للخدمات المالية، وحسنت الأداء لعلاقات العمل الرئيسية، هذا يشمل تطوير نظام العمل والعمال وأنشطة السياحة التجارية.

٢- المحافظة على الثبات التقريبي لمعدل السكان، وتحسين نوعية الغذاء، وهذا يشمل الاهتمام بالصحة، والقطاع الزراعي الاهتمام في معظم القطاعات

(١) U.s Aid Morocco Overview, www. Us Aid Mariceo. Org.

الإنتاجية الأخرى كالثروة السمكية، التي تشكل مصدرا مهما للدخل المغربي.

٣- الاهتمام بتقليل نسبة الأمية، وازدياد إنضمام الفتيات والذكور للتعليم الأساسي، في بعض المقاطعات الريفية والتعليم المهني للشباب، اللذين لم يدخلوا المرحلة الثانوية للتعليم.

وتقدم الوكالة البرامج الإرشادية التدريبية لمختلف القطاعات التي تدعمها، وشكل نسبة الدعم الاستشاري والفني بحوالي ٢٠% من مجموع الدعم الكامل .(١)

إن الوكالة في المغرب تقوم بدور إستراتيجي هام على المستوى المحلي، فهي الذراع المباشر للولايات المتحدة في المغرب، فالمساعدات الاقتصادية والعسكرية تقدم من خلالها للحكومة المغربية بعد الموافقة عليها من الكونغرس الأمريكي ووزارة الدفاع الأمريكية.

ثانياً: بنك الاستيراد والتصدير الأمريكي:

بنك الاستيراد والتصدير الأمريكي، إحدى المؤسسات المالية الأمريكية، التي تساهم في تقديم المساعدات للحكومة المغربية، ضمن إستراتيجية الإقراض الدولي فهو يقدم قروضاً لشراء المعدات اللازمة لبناء المشروع الممول بمساعدة أمريكية، ومدتها خمس سنوات فما فوق، مقابل فائدة تبلغ قيمتها ٥%، وقد زاد نشاط البنك في مجال الاستثمارات خلال السنوات القليلة الماضية، نظراً لما تمنحه إتفاقية التجارة الحرة بين الطرفين من مزايا تجارية قد توسع نشاطه بصورة كبيرة.(٢)

وعلى الرغم من هذا النشاط في مجال الاستثمارات والدعم في الوقت الحاضر، إلا أنه خلال السنوات الماضية كان عمل البنك قليلاً في المغرب وهذا يعود لسببين:

(1) Annual Report, Us Aid Morocco, Washington 2004, P 3-5, www. Us Aid Moroco. Org.
(2) Kline. J William, Import- Export Bank Actirites Relatec To Africa, Washingtion, 1997, P3-5, www. Washinbgton watch, org.

الأول: أن المشاريع المدعومة من جانب الولايات تبدوا قليلة، ولا تكاد تتعدى قطاعات معينة كالتعليم والصحة، فليس هناك من المشاريع ما يجعل البنك يقدم بصورة كبيرة كما هو الحال في الأردن ومصر .

والثاني: أن إستثمارات القطاعات الخاصة في المغرب تكاد تكون قليلة جدا، ويقدم البنك القروض للحكومة المغربية ورجال الأعمال المغاربة، بموجب ضمانات تقدمها الحكومة المغربية (تسمى خطابات الضمان المصرفية) هذه الخطابات تتعهد الحكومة المغربية بموجبها بالوفاء بالقروض،[١] إذا تخلف أحد الأطراف المقترضة عن الوفاء؛ فضلاً عن ذلك ان البنك يدعم المشروعات الخاصة الصغيرة والمتوسطة الحجم، وهي أكثر المشاريع التي يعتمد عليها المواطنين المغاربة في معيشتهم.

ثالثاً: صندوق النقد الدولي:

يعتبر صندوق النقد الدولي إحدى المؤسسات المالية الدولية التي تتمتع بإستراتيجية أمريكية كبيرة في إدارة المساعدات المقدمة منه إلى المغرب فالولايات المتحدة الممول الرئيسي لمخصصاته المالية كما أن معظم الخبراء الفنيين والماليين الذين يعملون به تابعون للحكومة الأمريكية، وقد تركزت مساعدة صندوق النقد الدولي للمغرب، على عمليات المراقبة الاقتصادية، وهذا يشمل دراسة الأوضاع الاقتصادية للمغرب من قبل خبراء تابعون لصندوق النقد الدولي، ومراقبة النمو الاقتصادي ووضع الخطط الإستراتيجية لتقليل نسبة التضخم والعجز في ميزان المدفوعات المغربي، وتعتمد هذه الإجراءات على التقارير الدورية المقدمة من الحكومة المغربية، حيث بعد الدراسة يقرر الخبراء وضع الحلول الأفضل والتوصيات الواجب إتباعها لتحسين الأداء الاقتصادي.[٢]

ولكن الأخذ بآراء خبراء الصندوق ليست إجبارية، إلا عندما تريد الحكومة المغربية الحصول على قروض من الصندوق، وقد مارس صندوق النقد الدولي في

---

(1) Report for congress, Financisl projed, Amrocom Bank in North, 1992, www fas, org.

(٢) عبد الفضيل، محمود ، برامج الإصلاح الاقتصادي الهيكلي في مصر والمغرب، مركز الدراسات الاستراتيجة القاهرة ، الطبعة الأولى، ١٩٩٨، ص٣٦-٣٨.

مجال مساعدة المغرب سياسات التثبيت الاقتصادي، والتي ساهمت في خفض حجم الانفاق الاستثماري من ١٤% إلى ٥% عام ١٩٩٢، وخفض معدلات النمو السنوي لعرض النقود، بالإضافة إلى تخفيض سعر الصرف الخارجي للدرهم المغربي وتمثلت إجراءات التثبيت بما يلي:

- خفض الدعم على السلع الغذائية والتموينية.
- خفض معدلات النمو الائتماني المحلي من ٢٠,١% - ١٤,٨%
- خفض سعر الصرف الخارجي للدرهم بمعدل ٧% عام ١٩٩٤.
- خفض حجم الانفاق الاستثماري.
- إبطاء معدل نمو التوظيف في القطاع العام .(1)

أما في مجال الإصلاح، فقد تم اتخاذ سلسلة من الإجراءات هدفها زيادة الإعتماد على آليات السوق والقطاع الخاص، في جميع مناحي الحياة الاقتصادية، وفي أسواق السلع والخدمات، وعوامل الإنتاج، بالإضافة إلى خفض التعرفة الجمركية على الواردات بصورة كبيرة من حد أقصى كان يبلغ في بعض الأحيان ٤٠٠%، وتتلخص إجراءات الإصلاح الهيكلي في المغرب بما يلي:

- استحداث الضريبة على القيمة المضافة (VAT).
- خفض الإنفاق العام على الخدمات العامة الأساسية.
- خفض الإعانة لمستلزمات الإنتاج الزراعي، ورفع أسعار السلع الزراعية وإنهاء إحتكار الدولة لتسويق وبيع السلع الزراعية .
- إلغاء رقابة الحكومة على الأسعار والتسعير الإداري بنسبة ٦٠% من مجموع السلع الصناعية.
- إلغاء الضريبة على الصادرات.

(1) Horton. Brendan, Morocco: Analyses and Reform of Economic policy, Washinbgton D.c 1992. P 76-77, www. Im f.org.

- تصفية نظام القيود الكمية على الواردات وخفض معدلات التّعرفة الجمركية وتبسيط إجراءات الجمارك.(١)

والواقع أن سياسات صندوق النقد الدولي تجاه المغرب ترمي إلى هدفين:

الأول: خفض العجز في الحساب الجاري لميزان المدفوعات ليصل إلى ٩% من الناتج المحلي الإجمالي.

الثاني: خفض العجز الكلي في ميزانية الدولة إلى ٩,٢% من الناتج المحلي الإجمالي، قبل إعادة جدولة المدفوعات والمستحقات من الديون المتأخرة الوفاء.(٢)

ويعتبر برنامج الخصخصة هو جزءاً مهماً ومكوناً عضوياً لبرامج الإصلاح الهيكلي الخاص بالمغرب، حيث تم نقل ملكية ما يقارب ١١٤ مشروعاً عاماً إلى القطاع الخاص حتى نهاية عام ١٩٩٦.

وتعتمد عملية الخصخصة على القدرة الاستيعابية للسوق المالية المغربية، بحيث يتم طرح بعض القطاعات العامة للبيع، من خلال نظام المزاد العلني، وهي عملية مفتوحة للشركات الأجنبية ورجال الأعمال لفتح أفاق جديدة لتنمية صادرات الشركات التي تم تخصيصها. (٣)

وتجدر الإشارة إلى أن المغرب كان قد تحلل من وصاية صندوق النقد الدولي منذ عام ١٩٩٦، بيد أن التحسين في الأداء والنمو الاقتصادي يعود إلى عوامل ظرفية لا علاقة لها بنجاح برنامج الإصلاح الاقتصادي الهيكلي، تمثلت بارتفاع تحويلات العاملين في الخارج وإعادة جدولة مدفوعات الفائدة على الدين الخارجي، ويتمتع المغرب بقاعدة موارد طبيعة ضخمة تضم أكبر احتياطي للفوسفات في العالم، حيث حقق قطاع الفوسفات والأسماك دوراً مهماً في التأثر على عوائد الصادرات السلعية، التي ساهمت بشكل كبيرة في النمو الاقتصادي المغربي.(٤)

---

(١) الإمام، عماد ، مستقبل التخطيط الاقتصادي في أقطار المغرب العربي في ضوء التغيرات المحلية والإقليمية والدولية، المعهد العربي للتخطيط ، ١٩٩٣، ص١٦٥- ١٦٩.

(٢) نعمة بخيث، حيدر، سياسات التحرر المالي في البلدان العربية، دراسة حالة الأردن ، مصر ، المغرب، مجلة الجندول، العدد ٢٥، لسنة ٢٠٠٥، ص ٣-٥ www. Ulum in san ia. net

(3) Hacene .Boukaraoun, The priva rization Processin Morocco, Development Economic Vol 2.1991 www. Dec.org.

(٤) عبد الفضيل، برامج الإصلاح الاقتصادي الهيكلي في مصر المغرب، ص٤٤-٤٦.

يمثل الجدول التالي قيمة القروض المقدمة من صندوق النقد الدولي للمغرب في الفترة من عام ١٩٨٩- ٢٠٠٥[١] بالمليون دولار

الجدول رقم(٨)

السنة	القيمة	المجموع
١٩٨٩	٦٤٦,٥٧	٢٢٣٩,٥٤
١٩٩٠	٥٢٦,٩٣	
١٩٩١	٤٠١,٥٤	
١٩٩٢	٣١٩,١٠	
١٩٩٣	٢٠٧,٢	
١٩٩٤	١٠١,١	
١٩٩٥	٣٤,٨	
١٩٩٦	٢,٣	
١٩٩٧	-	
١٩٩٨	-	
١٩٩٩	-	
٢٠٠٠	-	
٢٠٠١	-	
٢٠٠٢	-	
٢٠٠٣	-	
٢٠٠٤	-	
٢٠٠٥	-	

(١) International Financial Statistics, Year Book For years 2003, 2005

رابعاً: البنك الدولي.

يقدم البنك الدولي المساعدة الاقتصادية للمغرب ضمن إستراتيجية الإدارة الأمريكية في إطار تقديم المساعدات الجماعية، فالولايات المتحدة تعتبر من أكثر الدول المساهمة في تمويل مخصصاته المالية بصورة تجعل من سياسات البنك الإقراضية أن تتأثر بسياسة الولايات المتحدة في إطار تقديم المساعدات الجماعية الدولية، لاسيما أن معظم كوادره الإدارية والمالية تابعون للحكومة الأمريكية، وتهدف المساعدة المقدمة من البنك الدولي تحقيق التطور الاقتصادي والاجتماعي ومواجهة تحديات التنمية الرئيسية ودعم المشاريع الاستثمارية وبرامج الإصلاح الهيكلي، لتحسين أداء القطاعات وتأهيل عمل الإدارة والمؤسسات ،وتحسين نظمها حيث يرى البنك أن تحديث الإدارة المغربية وتنشيط إجراءاتها شرطاً أساسياً لزيادة حجم الاستثمارات الأجنبية، والتدفقات المالية إلى المغرب.[١]

وتشمل برامج الدعم المقدمة من البنك الدولي إصلاح ومعالجة الإختلالات الاقتصادية والمالية، نتيجة لتراجع إيرادات الخزانة العامة، بسبب تحرير التجارة والاقتصاد، حيث قدر البنك أن الخزانة المغربية تفقد ٣٠٠ مليون دولار سنوياً، نتيجة فتح الأسواق وتطبيق بنود منظمة التجارة العالمية، بالإضافة ضرورة الحفاظ على التوازن الماكرو اقتصادي الذي يشكل أساساً في الاقتصاد المغربي، حيث أن طبيعة المناخ السياسي والإداري في المغرب، يساعد على إدخال الإصلاحات أكثر من أي وقت مضى .[٢]

إن البنك الدولي يقدم دعماً للبنية الاجتماعية لتحسين الخدمات الرئيسية كالتعليم والصحة والاهتمام بالفقراء لتحسين فرص عيشهم، وزيادة مستوى دخولهم، من خلال تسارع التوظيف العام والنمو الاقتصادي المستدام، وزيادة نشاطات البرامج الاجتماعية التي تعني بالفرد وتحسين أوضاعه الاقتصادية والاجتماعية،

---

(١) الشريقي، محمد ، استراتيجية البنك الدولي في المغرب، الرباط، دار الحياة، الطبعة الأولى، ٢٠٠٤، ص٣٨-٤٠.

(2) H. David Davis, the Economic development morocco, Washington D.c 2006, P22-27, www. World banking.org.

بالإضافة إلى دعم مشاريع البنية التحية والدعم التقني، الاستشاري الموجه نحو المشاريع العامة، لتحسين فعالية نظام البنية الاجتماعية.(١)

ويقدم البنك الدولي نوعان من القروض للمغرب.

الأول: قروض التكيف الهيكلي : وهي قروض تقدم لمعالجة المشاكل الاقتصادية كالتضخم والعجز في الميزانية، والإجراء الإصلاحات الهيكلية والاقتصادية في المؤسسات والمراكز الحكومية الإدارية، والمعالجة الآثار الاقتصادية السلبية الناتجة عن دخوله إلى الأسواق الدولية وانعكاساتها على الاقتصاد بشكل عام وهي قروض طويلة الأجل.

الثاني : القروض المرنة: وهي قروض تقدم لتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم وتتراوح مدتها ٣-٧ سنوات، وهي قروض موجهة إلى إيجاد فرص عمل للفقراء وتحسين عيشهم، وزيادة نشاط الحركة التجارية في الأسواق المغربية.(٢)

القطاعات التي يدعمها البنك الدولي:

- تحسين مناخ التنافس الاستثماري: يركز الدعم للحفاظ على الثبات الاقتصادي وازدياد فعالية الإدارة العامة، وإيجاد فرص الاستثمار العام، وتنشيط الحركة التجارية على المستويين المحلي والدولي، لإيجاد فرص عمل والتخفيف من نسبة البطالة التي يعاني منها المغرب.
- دعم القطاع التعليمي: يهف هذا الدعم إلى رفع مستوى التعليم الأساسي والمدرسي والثانوي، ورفع مستوى التعليم العالي وطلاب التدريب المهني والتركيز على نوعية التعليم باعتباره عنصر رئيسي في خلق المهارات العملية لتأهيل الطلاب لسوق العمل، بالإضافة إلى الاهتمام بالكوادر الإدارية والتعليمية ضمن فعاليات مبنية على عقود مع مؤسسات تعليمية خاصة، تساهم في تدريب ورفع مستوى الأداء التعليمي لدى الكوادر الإدارية.

(1) Morocco Country assistance Strategy, 2006, P1-3, www. Work bank.org.
(2) El, Khalil .Zeina - Wold bank Provies Morocco Loans Morocco To Suort Development, Washington, 2005, P12-18, www. World Bank.org.

- دعم القطاع المالي:[1] يدعم البنك القطاع المالي المغربي من خلال تحسين وتطوير أنظمة الدفع النقدي والصرف، ورفع قدرة البنك المركزي المغربي على المراقبة والإشراف وتطوير نظام المحاسبة بهدف زيادة قدرة البنوك الوطنية على التعامل الداخلي والخارجي، وتحسين أدائها على إدارة الأموال وكيفية استثمار القروض بصورة أكثر فعالية لإقامة روابط وعلاقات تجارية مع البنوك الدولية الأخرى التي يمكن الاستفادة من خبراتها العملية.
- دعم القطاع الصحي: ويهدف هذا الدعم إلى تحسين فعالية ونوعية الصحة في المستشفيات، ورفع مستوى الخدمة الصحية والتنظيم الإداري والمعلومات من خلال إستراتيجية اللامركزية في الإدارات الصحية، بالإضافة إلى تدريب الكوادر الطبية لإيجاد أفضل المهارات العملية والتدريبية في المجال الطبي، وتزويد وزارة الصحة المغربية بالمصادر المالية والتكنولوجية، التي تمكنها من القيام بمهامها ضمن إستراتيجية البنك الدولي.[2]
- دعم القطاع الزراعي : وهو يهدف إلى بناء قدرة مؤسسة في المناطق الزراعية بالشراكة مع مؤسسات وطنية مغربية، لتحسين مستويات الدخول للسكان والبنى التحتية في الريف، وتطوير أنظمة مستدامة للتنمية الزراعية وبشقيها المروية والبعلية، والعمل على تقليل نسبة الجفاف الذي يعاني منه المغرب بصورة عامة في القطاع الزراعي.
- تحسين إدارة المصادر المائية وخدمات تزويد الماء: حيث الاهتمام بإدارة المصادر المائية، من خلال إيجاد مؤسسات سلطة مائية تتمتع بكوادر إدارية ومهنية مدربة على التعامل مع مشاكل الماء وندرتها، بالإضافة لبناء محطات لتنقية الماء وتحليته وتطوير شبكات الماء، التي تغذي المناطق الرئيسية في المغرب.[3]

(1) E;l Naggar Doma, World Bank Loans To morocco, Washington D.c 2006, P8-9, www. World bank org.
(2) Report- Morocco- Health and agriculture finance management projeat, Washington . 1998, P40-42, www. World bank, org.
(3) Report – Morocco, Ruual watur supply Proseat, wasshington , 2005, P23-25, www. World bank. Org.

- دعم الميزانية: ويقدم البنك الدولي القروض لمعالجة المشاكل الاقتصادية كالتضخم والعجز، لإيجاد أفضل التطبيقات العملية والإدارية من خلال الإصلاحات الاقتصادية في معظم القطاعات الرئيسية في الدولة، وللمساعدة في تجنب الآثار السلبية للاقتصاد الدولي على الاقتصاد المغربي، نتيجة تحرير الأسواق الداخلية، وارتباطه بالسوق الدولي.

يمثل الجدول التالي قيمة القروض المقدمة من البنك الدولي للمغرب خلال الفترة بين عام ١٩٨٩- ٢٠٠٥ بالمليون دولار [1]

الجدول رقم(٩)

السنة	قيمة القرض	المجموع
١٩٨٩	٠٣,٦٩٢	
١٩٩٠	٤,١٢٨	
١٩٩١	٤,٥٠٠	
١٩٩٢	٣٨	
١٩٩٣	٥,١٢٣	
١٩٩٤	٥,٤٤٠	
١٩٩٥	٥٥,٩٨	
١٩٩٦	٥١٠	
١٩٩٧	٤٤,٨٨	١٥١٢,١٧٧
١٩٩٨	٣٩,٥٥	
١٩٩٩	٣,٨٩٠	
٢٠٠٠	١٢٨	
٢٠٠١	٢,٩٩٤	
٢٠٠٢	١٣١	
٢٠٠٣	٢٣	
٢٠٠٤	٢٢	
٢٠٠٥	٤٩٠	

(1) The world bank annual Reports 1989- 2005.

خامساً : منظمة التجارة العالمية

منظمة التجارة العالمية ثالث أهم المؤسسات الدولية إلى جانب الصندوق والبنك الدوليين في إطار تقديم المساعدات الجماعية للمغرب، وهي الأداة المهمة لدى الإدارة الأمريكية في إدارة جميع عملياتها التجارية الدولية، لأنها تتم وفق الإستراتيجية الأمريكية الذي يعمل نظام المنظمة بموجبه، فالقوى الاقتصادية للولايات المتحدة مكنتها من السيطرة على منظمة التجارة العالمية وتوجيه سياساتها وفقاً للمصالح والأهداف الأمريكية تبلورت في إبرام اتفاقيات التجارة الحرة مع الدول النامية بما فيها دول الشرق الأوسط المتلقي للمساعدات.

ففي المجال التجاري، أدى انضمام المغرب إلى منظمة التجارة إلى تغيرات كبيرة في نظامها التجاري، حيث التخفيف من القيود الجمركية على الواردات السلعية بما يسمح بالانسياب التدريجي للبضائع والسلع بصورة تسهل دخولها إلى الأسواق المغربية .

وهذا بلا شك يعزز قابلية الاستجابة السريعة لمتطلبات التجارة الدولية،وجعل المناخ الاستثماري أكثر جاذبية لتدفقات رأس المال، والاستثمارات الأجنبية والخصخصة، وهذا يعتمد على التزام المغرب بصورة منضبطة بتطبيق جهود الإصلاحات التحريرية للأسواق التجارية.[١]

ولقد ساعد الانفتاح التجاري للمغرب في ظل المنظمة على التوسع النسبي للاقتصاد الوطني، لان الخدمات التي تسيطر عليها التجارة تشكل أكثر من ٦٠% من الناتج المحلي الإجمالي، كما أن عوائد الصادرات ارتفعت إلى ٤٠%، وهذا أدى إلى ازدياد اهتمام المغرب بالتطبيقات التجارية على المستويين المحلي والدولي، وكان من أهم نتائج التوسع الاقتصادي التجاري، هو ثبات سعر الصرف للدرهم المغربي في الأسواق الدولية، وانخفاض نسبة التضخم بصورة جيدة وتطوير الأسواق التجارية لازدياد نشاط حركة الصادرات المغربية إلى الأسواق الدولية.[٢]

[١] الناصري، مصطفى ، المغرب و منظمة التجارة العالمية، مركز الرباط للنشر والتوزيع الطبعة الاولى، ٢٠٠١، ص ٣- ٤.
(2) Report for to, Trade Policy in Morocco, Genare , 2003 p11-12, www. W to org.

أما في مجال تكنولوجيا المعلومات فقد انضمت المغرب إلى اتفاقية تكنولوجيا المعلومات التابعة لمنظمة التجارة العالمية عام ٢٠٠٣ وهدف ذلك تعزيز القدرة التكنولوجية في العمل التجاري، باستخدام تكنولوجيا المعلومات كالشراء والبيع، عن طريق الانترنت، ولإيجاد أفضل التطبيقات التكنولوجية في الميدان التجاري والاقتصادي وتركز الدعم على تكنولوجيا الحواسيب ومعدات الاتصالات، بالإضافة إلى المساعدة في تشجيع الاستثمار التكنولوجي، لأن المغرب التزمت بحلول عام ٢٠٠٤ بإلغاء الحواجز الجمركية على دخول التكنولوجيا إلى أسواقها لتكون أكثر تنافسية لجلب استثمارات الشركات الأجنبية في الميدان التكنولوجي..[1]

وعلى صعيد القطاع الزراعية فإن منظمة التجارة تعمل على دعم المغرب لتنشيط حركة الصادرات الزراعية إلى الأسواق الدولية، وتقديم الوسائل التكنولوجية لإيجاد أفضل الأساليب العملية في الإنتاج الزراعي لتكون ذات مقاييس دولية .

ولقد عانى المغرب خلال السنوات الماضية من مشكلة الجفاف والتصحر، الذي واجهة القطاع الزراعي، حيث تتم معالجته من خلال سياسات وبرامج تطويرية يأت في مقدمتها[2] العناية بالمصادر المائية، بالإضافة إلى تقديم تعويضات عن الأضرار الزراعية تقدر بحوالي ٣٦% من قيمة الضرر الحاصل للإنتاج الزراعي، وفقاً لبرنامج الصندوق الأخضر، الذي يركز على الأمن الغذائي ودعم أسعار المواد الغذائية، .بالإضافة إلى خطط التأمين على المحاصيل والإغاثة من الكوارث، حيث تقدم المعونة في حالة حدوث كارثة تؤدي إلى خسارة الإنتاج الزراعي.

(1) Report For w To, Morocco Joins W To in Formation technology, Agrecxment , Gonave, 2003 p2-3, www. Wto.org.

(٢) تازي، علامي ، دور المغرب في منظمة التجارة العالمية، ورقة عمل في مؤتمر الدوحة لمنظمة التجارة العالمي ، حول النشاط الزراعي ، الدوحة، ، ص٨-١٠

المطلب السادس: تأثير المساعدات الأمريكية على صناعة القرار السياسي المغربي.

يتلقى المغرب المساعدات من الولايات المتحدة على اختلاف أنواعها الإقتصادية والعسكرية والإنسانية، وهي مساعدات تهدف إلى تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية على اختلاف مستوياتها، بالإضافة إلى تحقيق التنمية العسكرية بهدف زيادة القدرة الدفاعية للقوات المسلحة المغربية.

وتأتي حاجة المغرب في تلقي المساعدات الخارجية نتيجة للمشاكل الاقتصادية التي يعاني منها سواء على الصعيد الداخلي كعجز الميزانية والتضخم المالي أو على الصعيد الخارجي كالمديونية الكبيرة التي تثقل كاهل الحكومة المغربية هذا من ناحية، ومن ناحية اخرى حاجة المغرب لتنمية قدراته الدفاعية في المجال العسكرية لأنه لا يستطيع شراء المعدات العسكرية بالوسائل التجارية العادية كحال بقية الدول محل الدراسة، فالمغرب يوصف بأنه دولة متوسطة أو منخفضة الدخل وبالتالي وجد من المساعدات الخارجية طريقاً سهلاً للحصول على التنمية الاقتصادية والاجتماعية والعسكرية.

وتتميز المساعدات الخارجية المقدمة للمغرب على اختلاف أنواعها بأنها قليلة الحجم والقيمة نسبياً إذا ما قورنت بحجم المساعدات المقدمة لكل من الأردن ومصر، وهذا يعود إلى قلة أهمية الدور السياسي المغربي بالنسبة للولايات المتحدة من حيث الأهداف والمصالح الأمريكية فإستراتيجية الولايات المتحدة في تقديم المساعدات تضع في أولوياتها حماية المصالح والأهداف الأمريكية التي تتواجد في الأغلب الأعم في كل من الأردن ومصر باعتبارها الدول المركزية في منطقة الشرق الأوسط.

وتهدف الولايات المتحدة من تقديم المساعدات للمغرب إلى أمرين:

الأول: أن الولايات المتحدة أرادت الحصول على وضع تنافسي أفضل مع نظرائهم الأوروبيين في مجال تصدير السلع الأمريكية ودخول الأسواق المغربية لتدمجها ضمن برنامج المساعدات الأمريكية على أساس تنافسي.

الثاني: أن الولايات المتحدة أرادت أن تدمج توجهات السياسة المغربية مع توجهات السياسة الخارجية الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط وهذا يكون من خلال تركيز المساعدة الأمريكية على التغير الهيكلي والمؤسسي في معظم القطاعات الرئيسية في الدولة المغربية ضمن ما يسمى برامج الإصلاح السياسي والاقتصادي الذي يعد أساساً في بناء التوجه الديمقراطي الذي نادت به الولايات المتحدة في السنوات القليلة الماضية.

ولتحقيق هذه الأهداف ربطت الولايات المتحدة تقديم المساعدات بالشروط الاقتصادية والعسكرية بشكل تضمن من خلاله تحقيق المصالح والأهداف الأمريكية باعتبار أن المساعدات أحد أدوات السياسة الخارجية للإدارة الأمريكية.

ذلك يعني أن المساعدات كأداة للسياسة الخارجية من شأنها التأثير على صناعة القرار السياسي المغربي باعتبارها أحد المؤثرات الخارجية التي ينبغي على الحكومة المغربية أخذها بعين الاعتبار عند صناعة القرار السياسي فعلى سبيل المثال تأثر القرار السياسي المغربي بالمساعدات الأمريكية عندما قطعت الإدارة الأمريكية المساعدات عن المغرب في الفترة من عام ١٩٩٤- ١٩٩٩م بهدف الضغط على الحكومة المغربية لحل مشكلة الصحراء الغربية التي خلقت نزاعات سياسية إقليمية بالإضافة إلى المشاكل السياسية الداخلية التي عانى منها المغرب لسنوات طويلة. فبينما كانت الحكومة المغربية تعتبر أن الصحراء الغربية جزءاً لا يتجزء من الأراضي المغربية نلاحظ أن قرارها السياسي تغير ليقبل بالطرح السياسي الأمريكي الذي تمثل في خطة بيكر وزير الخارجية الأسبق والتي تقوم على ثلاثة أسس رئيسية هي الوحدة والاستقلال والتكامل لمنطقة الصحراء الغربية وتم تطبيقها دون حاجة إلى موافقة الجزائر والمغرب عليها وسميت مسودة جديدة لا تحتاج إلى اتفاق الأطراف عن كل مرحلة من مراحل تطبيقها.

الفصل الثالث

مقارنة بين الدول محل الدراسة:

المطلب الأول: أشكال المساعدات المقدمة للدول الثلاثة

أولاً: المساعدات الاقتصادية:

تبين لنا من خلال الدراسة أن مصر، والأردن، والمغرب، تتلقى المساعدات الإقتصادية من الولايات المتحدة، وهذه المساعدات تنقسم إلى نوعين.

١- مساعدات دعم الميزانية:

إن مساعدات دعم الميزانية هي إحدى أنواع المساعدات الإقتصادية، التي تتلقاها دول الشرق الأوسط، من الولايات المتحدة، ضمن برنامج التحويل النقدي، الذي تتمتع به الدول الثلاث، ويكمن الاختلاف بينها في مدى إتساع نطاق هذا البرنامج.

فالحكومة المصرية تتلقى هذا النوع من المساعدات الإقتصادية، في إطار عمليات تجاوزت فيها مراحل علاج الميزانية، والتضخم المالي، لتصل إلى مرحلة الإصلاح الهيكلي والإداري، في معظم القطاعات الرئيسية، حيث يوجه هذا النوع من المساعدات إلى الفرص الإستثمارية، وتشجيع القطاع الخاص، ولكن هذا لا يعني أن مصر تخلصت من المشاكل الإقتصادية الداخلية كالعجز، والتضخم، ولكن إلتزام مصر بسياسات الإصلاح الاقتصادي، منذ بداية تلقيها للمساعدات، أدت بها الى مرحلة قد تشكل نموذجاً للدول الاخرى حول الإستثمار، وتشجيع الفرص الإقتصادية، في إطار عمليات الإصلاح الاقتصادي الشامل، حيث تشير بعض الدراسات، أن مصر تحتل المرتبة الثانية في قائمة الإستثمارات الأمريكية في المنطقة، بعد اسرائيل.[1]

[1] البيلي، حنان ، الشراكة المصرية الأمريكية، مجلة السياسة الدولية، العدد١٢٤، الإصدار ١٣٢، ١٩٩٦، ص١٣.

أما في الأردن، فإننا نلاحظ أن هذا النوع من المساعدات، يوجه لعلاج مشاكل الميزانية، والعجز، والتضخم المالي، أي بمعنى أن هذا الدعم لا يوجه الى فرص إستثمارية، بقدر ما يوجه لعلاج المشاكل الإقتصادية الداخلية، وهذا يعود لسببين:-

الأول: أن الحكومة الأردنية تستثمر هذا الدعم في تمويل العجوزات المتزايدة، في مختلف القطاعات الرئيسية، فهي تعاني من عجز كبير، خاصة في الجانب المالي.

الثاني: أن الأردن لا تتلقى مساعدات ضمن برنامج التحويل النقدي، بالقدر الذي تتمتع به مصر، بطريقة قد يسمح لها بتوسيع نطاق هذا الدعم إلى ما هو ابعد من الإصلاح الاقتصادي والإداري، كتشجيع الفرص الإستثمارية، وتحسين المناخ الإستثماري.

أما بالنسبة للمغرب، فإن الدعم المقدم ضمن هذا البرنامج، يختلف إختلافاً كبيراً عن الأردن ومصر، فبينما يركز هذا الدعم على معالجة المشاكل الإقتصادية الداخلية، وتشجيع الفرص الإقتصادية في كل من الأردن ومصر، فإنه في المغرب يركز على الجانب المؤسساتي والإداري، بصورة أكبر من معالجة المشاكل الإقتصادية الداخلية، كالعجز والتضخم، في إطار برامج الإصلاح الحكومي، حيث التركيز على التغيير الهيكلي، والبنية الأساسية للمؤسسات الحكومية المغربية، لدعم التوجه الديمقراطي، وسيطرة النظام اللامركزي، باعتباره أحد الجوانب الرئيسية للدعم المقدم للمغرب.

ذلك يعني، أن إستراتيجية الإدارة الأمريكية، في مساعدة المغرب تركز على تحسين المناخ السياسي، باعتباره أساساً في النمو الإقتصادي، من خلال التغيير في البنية المؤسساتية للحكومة المغربية.

والواقع أن الولايات المتحدة، تهتم بهذا البرنامج من المعونة الإقتصادية للدول المتلقية، لأنها تعتبره أكثر تجاوباً مع الأولويات السياسية، حسب ما تحددها الإدارة الأمريكية، لما يتسم به من مرونة في إجراءات الموافقة عليه من جانب الكونغرس، مقارنة بباقي أجزاء المعونات الاخرى، ويتم إستخدامه في الأساس لدعم إستقرار

الدول، التي تشكل عنصراً رئيسياً للإستراتيجية الأمريكية في المنطقة، ولذلك نلاحظ اهتمامه بمصر، أكثر من الأردن والمغرب، من حيث توسيع نطاق هذا الدعم.

٢- مساعدات لدعم المشاريع:

إن الإهتمام الأمريكي في منطقة الشرق الأوسط، في إطار تقديم المساعدات، وأولوية المصالح الأمريكية، يمكن أن يظهر بوضوح من خلال برامج دعم المشاريع، حيث الفارق الكبير بين المساعدات التي تتلقاها مصر، الأردن، والمساعدات التي تتلقاها المغرب.

فالأردن ومصر، تتلقى مساعدات لقطاعات كثيرة، في مقدمتها برامج تقوية البيئة للتجارة والإستثمار، في إطار دعم برامج الخصخصه، وسياسات الإصلاحات الإقتصادي، لتشجيع التنافس الإستثماري للقطاع الخاص، بالإضافة لدعم القطاعات الحيوية في هذه الدول كالقطاع الصناعي، والزراعي، وقطاعات التعدين، والبنية التحتية كالطرق، والسدود، ومحطات توليد الطاقة، والسكك الحديدية.

أما بالنسبة للمغرب فالواقع أنها لا تتمتع بذات الدعم المقدم من الولايات المتحدة، ضمن إستراتيجية مساعدات المشاريع، فدعم القطاعات فيها محدود حيث يقتصر على التعليم، والصحة، والمصادر المائية، والقطاع الحرفي، وهي من المشاريع ذات الدعم البسيط، والذي لا يحتاج إلى نفقات عالية، إذا ما قورن بمساعدة المشاريع المقدمة للأردن ومصر.

إن هذا الإختلاف البارز في مساعدات دعم المشاريع، بين الدول محل الدراسة، يعود لأسباب سياسية وإقتصادية .

فمن الناحية السياسية، أن المغرب لا يشكل عنصراً مهماً، ضمن الإستراتيجية الأمريكية، من حيث تحقيق المصالح في المنطقة، بالقدر الذي يتمتع به كل من الأردن، ومصر، فالإدارة الأمريكية تربط المساعدات بمدى، ما يتحقق من أهداف سياسية وإستراتيجية لدى الدول المتلقية.

ومن الناحية الإقتصادية، فالولايات المتحدة، ترى أن الإستثمار في دعم المشاريع في الأردن ومصر، يمكن أن يحقق فوائد إقتصادية، أكثر من المغرب،

وسبب ذلك، أن المغرب يعتمد في بناء المشاريع على المجموعة الأوروبية والتي تتمتع بمزايا تنافسية وإستثمارية، أكثر من الولايات المتحدة، فالولايات المتحدة لا تريد المغامرة بمشاريع، تتمتع الدول الأوروبية بإستراتيجية كبيرة في إدارتها.

ثانياً: المساعدات العسكرية:

تتلقى الأردن، ومصر، والمغرب، المساعدات العسكرية من الولايات المتحدة، وتهدف الولايات المتحدة من الدعم العسكري، إلى الحفاظ على وتيرة الأهداف السياسية، والإستراتيجية في منطقة الشرق الأوسط.

فبالنسبة لمصر فإنها تعتبر من أكثر الدول في منطقة الشرق الأوسط، بعد إسرائيل تتلقى مساعدات عسكرية، وهذا يبدو واضحاً من خلال ما توصلت اليه الدراسة، من حيث الكمية المقدمة من المعدات والآليات العسكرية، فهي حظيت بدعم كبير، تمثل في حصولها على أسلحةٍ خفيفة بكميات كبيرة، بهدف الحفاظ على الأمن الداخلي أو إستخدامها للأغراض السلمية.

أما على صعيد المعدات العسكرية الثقيلة، فإن مصر تتلقى كميات كبيرة ضمن الإستراتيجية الأمريكية، فهي تدعمها بطائرات من نوع IF-16، وطائرات هيلوكبتر، وصواريخ متعددة الأنواع، مثل باتوريوت، و Mlrs، بالإضافة إلى ناقلات ورادارات، وعربات اطلاق للصواريخ، وغيرها من المعدات العسكرية التي يحتاجها الجيش المصري.

إن تلقي مصر للمساعدات العسكرية بكميات كبيرة يعود لسببين:

الأول: أن مصر أبرمت إتفاقية سلام مع إسرائيل منذ عام ١٩٧٩، بموجب كامب ديفيد، الأمر الذي ضمنت به الولايات المتحدة أهم أهدافها .الإستراتيجية ، في الشرق الأوسط، وهو أمن إسرائيل.

الثاني: أن الوزن السياسي والإقليمي، الذي تتمتع به مصر، أدى بالولايات المتحدة الى ضرورة إقامة روابط ثنائية بين البلدين، لتصل الى مرحلة الشراكة الثنائية، فالجزء الأكبر من مصالح الولايات المتحدة، في المنطقة، يتحقق من

خلال مصر، فهي تدعم السلام العربي- الإسرائيلي، كما أنها ذات دور نـشط في العلاقات السياسية الإقليمية، فالإدارة الأمريكية، تدرك تماماً أن مصر هي المنظم المركزي لإدارة العلاقات، على إختلاف أنواعها في المنطقة، ولـذلك دخلت بإتفاقيات ثنائية، تمنح مصر حق التصنيع العسكري، لآليـات ودبابـات وناقلات، حيث تصنع مصر ما نسبته ٤٠% من المعدات، و ٦٠% تمولها به الولايات المتحدة، وهذه الشراكة لم تحظى بها أية دولة أخرى في المنطقة.

فالدعم العسكري المقدم لمصر، مختلف تماماً عن الـدعم العـسكري المقـدم للأردن، وذلك بسبب إختلاف طبيعة الأهداف الأمنية، والسياسية بالنـسبة للولايـات المتحدة.

فالأردن منذ عام ١٩٩٠ – ١٩٩٤ إنقطعت عنه المساعدات العـسكرية الأمريكيـة، وهدفت الولايات المتحدة من ذلك، الى دفع الأردن للدخول في معاهدة سـلام مـع إسرائيل.

ونلاحظ نتيجة لتغير الموقف السياسي الأردني، مـن الـصراع العربـي – الإسرائيلي، بدأت المساعدات العسكرية تأخذ بالإزدياد التـدريجي، فـالأردن تلقـى دبابات من نوع (A3-A1) ، وطائرات من نوع IF- 16، وبطاريات للـصواريخ، وصواريخ (جو، جو)، ومعدات عسكرية أخرى، تعتبر مكملات للمعـدات الثقيلـة المقدمة، لتنفيذ اتفاقيات السلام مع إسرائيل.

ذلك يعني أن السياسة الأمريكية للتزويد بالسلاح، لكل من الأردن ومـصر، تعتبر أحد مفاتيح الإستراتيجية ،التي تهدف إلى التحكم في المنطقـة، عـن طريـق التصرفات ذات الوجهين، حيث تقوية أحد الأطراف ليكون قوة إقليمية عظمى، وهي إسرائيل، وإضعاف الطرف الآخر، لكي يقبل بإتفاقيات غير مرغوب فيهـا تتمثـل بسلام مائع، أجبرت الدول العربية عليه.

أما المغرب تبين لنا من خلال الدراسة أن الولايات المتحدة، لم تُهتّم به في السنوات الأولى، فحصته من برنامج المعونة العسكري، قليل جداً، حيث شمل على ثلاثة طائرات هيلوكبتر، وبطاريتين للصواريخ، تلقاها عام ١٩٩٣.

وبعد ذلك إنقطعت عنه المعونة العسكرية الأمريكية، بحجة أن حلف الناتو، يشكل مصدراً مهماً للتمويل العسكري المغربي، إلى جانب أن قطع المعونة شكل أداة للضغط على المغرب، لحل مشكلة الصحراءالغربية، وإستمر هذا الوضع حتى عام ١٩٩٨م.

ولكن منذ السنوات القليلة الماضية، فإن الإهتمام الأمريكي، يعكس تبايناً في النظرة الأمريكية لمنطقتي الشرق الأوسط، والشمال الأفريقي، على عدة أصعدة من بينها مؤشرات عسكرية، أي بمعنى الإلتفات الأمريكي إلى أهمية المنطقة عسكريا، وضرورة الوجود الأمريكي فيها، بما يخدم مصالح واشنطن، وهذا عاملاً مهماً في إزدياد نسبة المساعدات العسكرية، المقدمة للمغرب خلال السنوات القليلة الماضية، فالأهداف الأمريكية في المغرب، جعلت من واشنطن أن تغير سياستها في مجال الدعم العسكري، بما يوضح بالفعل حقيقة أهدافها، التي تتمثل في توثيق التحالف بين الولايات المتحدة والمغرب، لتأمين منطقة الشمال الأفريقي من أي أنشطة إرهابية، خاصة ما يتعلق منها بجماعات متعاطفة مع القاعدة، وتحديداً الجماعة السلفية في المنطقة، كذلك رغبة واشنطن في الحصول على تسهيلات عسكرية، بعد إعلان خطط خفض القوات الأمريكية في القارة الأوروبية، ويتم ذلك في ضوء ترتيبات برامج الشراكة بين حلف الناتو ودول جنوب حوض المتوسط، إلى جانب رغبة واشنطن في الحصول على حصتها لبيع الأسلحة في الأسواق المغربية، والشمال الأفريقي بشكل عام.

التدريبات العسكرية:

على الرغم من إلتزام الأردن، ومصر، والمغرب، بالتدريبات العسكرية مع القوات الأمريكية، كشرط فرضته الولايات المتحدة لحصول هذه الدول على المساعدات العسكرية، إلا أن هذه التدريبات تختلف عن بعضها.

فالبنسبة لمصر تعتبر هذه التمرينات من أوسع العمليات العسكرية الثنائية المشتركة بين البلدين، وهي تتم بصورة دورية، وتشتمل على كافة أشكال القوات المصرية من سلاح جو، ودروع، ومشاه، ودفاع جوي.

وتجري هذه التمرينات على نطاق واسع في السويس، ومنطقة البحر الأحمر، وتستخدم فيها تكنولوجيا عسكرية، تفوق التدريبات مع الأردن والمغرب، فهي تستخدم طائرات للتجسس من نوع الأواكس، بهدف كشف الستار الامني لدى الدول المجاورة لمصر.

أما الأردن فإن التدريبات المشتركة، بين القوات الأمريكية والأردنية، تقام على أساس سنوي، وليس دوري كما هي مصر، وهي تشمل سلاح الجو، والبحرية والإتصالات، وقتال الطائرات، ووحدات عسكرية مع بعضها البعض، بهدف رفع الكفاءة القتالية للقوات الأردنية.

ونلاحظ من النظر إلى المغرب، أن التمرينات المشتركة التي تقوم بها القوات المغربية، مع القوات الأمريكية، بموجب الإتفاقية الثنائية الموقعة عام ١٩٨٢م ، تبدو قليلة جداً، إذا ما قورنت بالأردن ومصر، وهي تمرينات محدودة، وذات نطاق ضيق، ولا تقام على أساس دوري، وسبب ذلك، أن المغرب يجري هذه التمرينات مع القوات الفرنسية والإسبانية، أكثر من القوات الأمريكية.

ثالثاً: المساعدات الإنسانية:

تُعتبر المساعدات الإنسانية، هي إحدى أنواع المساعدات التي تتلقاها دول الشرق الأوسط الأردن، ومصر، والمغرب، من الولايات المتحدة، في إطار النظرة الشاملة لضرورة التعاون الثنائي، الذي يهدف لتحسين الأمن الغذائي، وتزويد الدول المتلقية بإحتياجاتها من المواد الغذائية.

وتشتمل المساعدات الإنسانية، على سلع غذائية متنوعة ومتعددة، ويعتبر القمح من السلع الرئيسية المقدمة، ضمن برنامج الغذاء مقابل السلام، الذي صدر بموجب القانون الأمريكي لعام ١٩٥٤.

فمصر من أكثر الدول المستوردة للسع الزراعية الغذائية الأمريكية، فهي الدولة الوحيدة في الشرق الأوسط، بعد إسرائيل تتمتع بكافة فروع هذا البرنامج، حيث أن ثلثي إحتياجها من القمح تستورده من الولايات المتحدة، بالإضافة لبعض السلع الاخرى، مثل اللبن وفول الصويا، والمواد والسلع الزراعية، كالجرارات الزراعية، والمعدات التي تحتاجها الزراعة.

كما أنها تقدم لمصر ميزة خاصة، ضمن هذا البرنامج، وهي أن تعفى مصر من مديونية القروض، المقدمة بموجب هذا البرنامج، على أن تستثمر أموالها في التجارة الزراعية.

وتتمتع مصر بفترة زمنية طويلة لسداد هذه القروض، تتراوح من ١٠ سنوات كحد أدنى، ٣٠ عاما كحد أعلى.

ولكن بالنظر الى ما تتمتع به الأردن، في مجال تقديم المساعدات الإنسانية فإن الأمر يختلف تماماً، فالأردن يستورد سلعه وحيده، وهي المادة الأساسية (القمح) بالإضافة الى تقديم الإرشاد، والتدريب الزراعي، من خلال دورات تتضمن الإهتمام بالقطاع الزراعي الأردني.

ولا يتمتع الأردن بالإعفاء من القروض كحال مصر، ولكن يتلقى مساعدات غذائية مجانية، من بعض المنظمات الخاصة، وتتراوح نسبة سداد القروض ٣-٧ سنوات.

أما بالنسبة للمغرب، فإنه يتلقى مساعدات إنسانية تتمثل بالقمح، والشعير والسلع الغذائية الأخرى كالذرة، واللحم، والزيت النباتي، وهي سلع تعتبر من الصادرات البسيطة، بالنسبة للولايات المتحدة، حيث ينصب الإهتمام الأمريكي على القطاع الزراعي المغربي، من أجل تطويره، ولتحسين الدخل المتدني للمغاربة، وهذه المساعدات تقدم بموجب قروض تتراوح مدتها من ٣-٧ سنوات.

ومن خلال ذلك يتبين لنا الإختلاف في المساعدات الإنسانية المقدمة للدول محل الدراسة، من حيث طبيعة السلع، ومدة القروض، وهذا يعود إلى إختلاف، الإستراتيجية الأمريكية في إدارة هذا النوع من المساعدات، وتقديمها من دولة لأخرى، فهي تنظر إلى الأسواق المصرية والأردنية، بيئة إقتصادية جيدة، يمكن أن تحقق صادراتها إليها أرباحاً إقتصادية، فهذه الأسواق تمتلك القدرة على إستيعاب السلع الغذائية، ولديها القدرة على تسويقها بصورة كبيرة، كما أنها تلتزم بعدم منافسة السلع الأخرى للسلع الأمريكية، ويساهم القطاع الخاص في النشاط الزراعي بصورة كبيرة، وهذا يتفق تماماً مع سياسة الإدارة الأمريكية في تقديم المساعدات الغذائية.

ولكن الأمر مختلف تماماً بالنسبة للمغرب، الذي يعتمد على الاتحاد الأوروبي، في إستيراد أغلبية سلعة الغذائية، وتحديداً فرنسا، كما أنه يقدم مزايا تنافسية للسلع الأوروبية بصورة لا تستطيع السلع الأمريكية منافستها، كما أن الرسوم الجمركية على السلع الأمريكية عالية جداً بلغت ٢٠ % حتى عام ٢٠٠٣، وهذا ما أدى بها إلى أن تستثمر صادراتها الزراعية في الأردن ومصر أكثر من المغرب.

المطلب الثاني: طرق تقديم المساعدات للدول الثلاثة:

تتمتع الدول محل الدراسة في تلقي المساعدات، بطريقتين أساسيتين فهي إما أن تكون مساعدات ثنائية، وأما ان تكون مساعدات جماعية تقدمها المؤسسات المالية الدولية.

أولاً: المساعدات الثنائية :

يقدم هذا النوع من المساعدات من خلال الاتفاقيات الثنائية التي تبرم بين حكومات الدول المتلقية، وحكومة الولايات المتحدة، ويتركز هذا النوع من المساعدات على امرين.

- **مساعدات نقدية من أجل إصلاحات إقتصادية:**

هذا النوع من المساعدات تشترك فيه الدول الثلاث، لأنه يقدم ضمن برامج التحويل النقدي، لإجراء إصلاحات إقتصادية أساسية، تهدف إلى التغيير الهيكلي، في البنية الأساسية الإقتصادية للدول الثلاث، بالإضافة إلى إجراء تغيير في معظم قطاعاتها الرئيسية، بهدف تنشيط الحركة التجارية، ومعالجة العجز المالي والتجاري، والميزانية العامة، بموجب إجراءات تتعهد بها الدول المتلقية، يأتي ضمن اولوياتها تشجع القطاع الخاص، وفتح الأسواق للتدفقات الرأسمالية لتحسين البنية الاستثمارية لهذه الدول، بالإضافة الى التركيز على النظام اللامركزي، من خلال الإصلاحات الإدارية والهيكلية في القطاعات الرئيسية.

ويقدم هذا الدعم مقابل التزام الدول الثلاث، باتفاقيات تسمى(إتفاقيات الضمان) تضمن من خلالها الإدارة الأمريكية، قيام هذه الدول بالإصلاحات المطلوبة، لأن الدعم المالي فيها، يكون مرتبط بمدى ما تحققه الدولة المتلقية، من إصلاحات بحيث إذا توقف الإصلاح توقف الدعم.

- **مساعدات من اجل بناء المشاريع:**

إن الدول محل الدراسة، تتلقى مساعدات لبناء المشاريع، من حيث الشكل، والوصف، ضمن هذا البرنامج، ولكنها من حيث الطبيعة، يختلف إختلافاً واضحاً، فلو نظرنا إلى الجمهورية المصرية، نلاحظ أنها تتلقى هذا الدعم في أوسع صورة،

حيث بناء المشاريع في شتى أنواعها، وعلى إختلاف مستوياتها، تتمثل بالمشاريع المركزية، والتي تهدف لتحسين البنية الإجتماعية الأساسية، على مستوى الأقاليم، والمشاريع المشتركة، والمشروعات البسيطة الموجهة لبناء الأسواق التجارية الخاصة، وتمويل الأعمال الصغيرة وتشجيع القطاع الخاص، وأن ما يميز هذه المشروعات، هو برنامج الإستيراد السلعي الأمريكي، الذي يغطيها بشكل كامل.

أما بالنسبة للأردن، فهو يتمتع بمساعدة بناء المشاريع، ويشترك الأردن ومصر في صورتين من هذا الدعم، وهي إما مشاريع من نوع تسليم المفتاح، حيث تتعهد الحكومة الأمريكية ببناء المشروع، مستخدمة بذلك طاقاتها المادية، والبشرية، والفنية، وبهذا تضمن إدارة الدعم المالي وربطه بالعون الفني وكيفية إنفاقة.

وإما أن تعمل الدولة المتلقية، على بناء المشروع،على أن تستورد لوازمه من الولايات المتحدة، وأن تقدم تقارير دورية للكونغرس عن سير العمل والانجاز.

وهذا في الواقع يشير الى المجال الأوسع، الذي تستطيع فيه الإدارة الأمريكية إستثمار أموالها، بصورة تشجع الشركات الاستثمارية الأمريكية، من العمل في الأردن ومصر، لأنها تهدف من هذا الدعم الى التأثير في هياكل الانتاج، والهياكل المؤسسية، لتجعلها أكثر انسجاماً مع سياسية الإنفتاح الإقتصادي، الذي يشكل اساساً لدخول إستثمارات الشركات، ورؤوس الأموال الأمريكية، وهذا أمر مختلف تماماً بالنسبة للمغرب.

فالنظر إلى الدعم الأمريكي المقدم للمغرب، في مجال بناء المشاريع، نلاحظ أنه محدود، ويتركز على مشاريع تقليدية وبسيطة، وتعتبر من النوع الذي يمكن بناءة والسيطرة عليه بسهولة، فهي تتلقى دعم لبناء المشاريع، مقابل تقديم تقارير دورية عن كيفية سير العمل والبناء، يقتصر على التعليم والصحة والقطاع الحرفي.

ذلك يعني أن المغرب لا يتمتع بمساعدة مشاريع من نوع تسليم المفتاح، وسبب ذلك أن المغرب يعتمد إعتماداً كلياً على الاتحاد الأوروبي في هذا الدعم، فالولايات المتحدة لا تريد المغامرة بمشاريع كالتعدين، والطاقة، والصناعة، تتمتع فيها الشركات الأوروبية بمزايا تنافسية، أكثر من الشركات الأمريكية.

حاجتها الى حل مشاكل الميزانية العامـــة، وتغطيـــة العجـــز التجـــاري، ومعالجـــة الإختلالات الإقتصادية الداخلية.

وتقدم هذه المساعدات ،من خلال صندوق النقد الدولي، الذي يقوم بعمليـــات مراقبة الأداء الاقتصادي في هذه الدول، ومدى النمو الذي حققته السياسات المتبعة، من جانب الدولة المتلقية، بحيث تصبح الأخذ بآراء الصندوق إجبارية عنـــدما تريـــد الدولة المعنية الإقتراض منه، بموجب تطبيق سياسات التصحيح الهيكلي والتكيّف.

أما البنك الدولي فهو يقدم القروض، لمـــساعدة المـــشاريع وتنميتهـــا، علـــى المستويين الإقتصادي، والإجتماعي، ضمن إســـتراتيجيات تـــشتمل علـــى الإطـــار السياسي والإجتماعي، بهدف تحقيق التنمية، بالإضافة الى الدور التجاري الذي تلعبة منظمة التجارة العالمية، في تنظيم العلاقات التجارية لهذه الدول، علـــى المـــستوى الدولي.

وفي حقيقة الأمر، أن المساعدات الجماعية أكثر جودة مـــن تلـــك الثنائيـــة، بالنسبة للولايات المتحدة، وهذا يعود لأمرين:

الأول: أن هذه الدول تعاني من مشاكل إقتصادية مزمنة، وبالتالي تحتاج دائماً إلـــى المساعدة لحل هذه المشاكل.

والثاني: أن هذا النوع من المساعدات، يخفف عن كاهل الولايات المتحدة، لأنها تقدم ضمن تعاون مشترك بين دول عديدة، كما أنها تـــستخدم المؤســـسات الماليـــة الدولية أداة لتحقيق مصالحها، وتعزيز رووية الولايات المتحـــدة فـــي النظـــام الرأسمالي العالمي.

المطلب الثالث: مراحل تقديم المساعدات للأردن ومصر والمغرب

أولاً: مرحلة المفاوضات:

تُعد مرحلة المفاوضات هي المرحلة الأساسية من مراحل تلقي، دول الشرق الأوسط للمساعدات (الأردن، ومصر، والمغرب)، وتكمن أهمية هذه المرحلة في كيفية الإستثمار، والإدارة للمساعدات المقدمة من الولايات المتحدة، ذلك يعني أن المساعدات لا تقدم لهذه الدول، الا بعد الإتفاق بين اللجان المشكلة من جانب هذه الدول، واللجان المشكلة من جانب حكومة الولايات المتحدة، والتي غالباً ما تعكس رغبة الولايات المتحدة أثناء التفاوض في إستثمار، وإدارة هذه المساعدات.

وقد لاحظنا أن سياسة الولايات في التفاوض مع هذه الدول، تكاد تكون متقاربة، من حيث المبدأ، مع وجود بعض الفوارق المختلفة، بسبب إختلاف الظروف السياسية والإقتصادية بين بلدان الشرق الأوسط، كما أن سياسة الولايات المتحدة في التفاوض تنطلق من قواعد ثابته، وموجهة نحو أهداف محددة، وهذا على خلاف الدول محل الدراسة، التي تنطلق من أولوية ضرورة الحصول على الدعم، بغض النظر عن كيفية إستثمارة وإدارتة.

إن التقارب في سياسة التفاوض الأمريكية، يظهر بشكل واضح في مساعدات التحويلات النقدية، والإصلاحات الإقتصادية، فبينما تؤكد حكومات الدول الثلاثة محل الدراسة، على أهمية الدعم المقدم من جانب الولايات المتحدة، وضرورة الحصول عليه، كأساس في علاج مشاكل الميزانية، والعجز المالي والتضخم، فإن الولايات المتحدة تتبع منهجاً موحداً في التفاوض مع هذه الدول، بحيث أن هذا الدعم يجب أن يوجه لقطاعاتٍ من شأنها إحداث تغيراً حقيقياً في مستويات الأداء الاقتصادي، بطريقةٍ تضع الأنشطة التنموية في مسارها الصحيح، فهي تركز على تحرير الأسواق، ودعم الاستثمار، وتشجيع القطاع الخاص، وتحرير التجارة، بإعتبارها من أهم الأنشطة الإستثمارية، التي تساعد على تحقيق النمو والتطور الإقتصادي، بالإضافة الى الإصلاحات الهيكلية، في معظم القطاعات الرئيسية، تتمثل

بضرورة تفعيل النظام اللامركزي، في معظم القطاعــات الإداريــة، والمؤســسات المركزية.

إن طريقة الطرح السياسي الأمريكي، للمساعدات النقدية بهذه الصورة، يجعل دول الشرق الأوسط، أن تبدي إستعدادها وتؤكد على القيام بمثل هذه الإصــلاحات، مقابل الحصول على التحويل النقدي.

وفي مجال سداد الديون الخارجية، تركز دول الشرق الأوسط في تفاوضــها، على ضرورة جدولة الديون وكيفية سدادها، أو الإعفــاء منهــا، مبــررة ذلــك أن الإصلاحات الإقتصادية المطلوبة، يصعب تحقيقها بسبب المديونية الخارجية، ولكــن الجانب الأمريكي يتبنى موقفاً سلبياً، يعتمــد علــى موافقــة الحكومــة الأمريكيــة، والمؤسسات المالية الدولية، بناء على أسباب معقولة يمكن أن تقتنع بهــا الحكومــة الأمريكية.

وفي مجال مساعدات المشاريع، نلاحظ أن الدول المتلقية للمساعدات، تحاول الحصول على الإتفاق المؤكد لدعم المشاريع، مع ضرورة زيــادة مرونــة رقابــة الولايات المتحدة على هذا الدعم، بصورة تسمح للدول المتلقية فــي ممارســة دور أكبر، في تخطيط وبناء هذه المشاريع، مبررة هذا الموقف، بــأن الرقابــة والإدارة المحلية على المشاريع، يجعلها تصمم بشكل يلائم متطلبــات التنميــة الإقتــصادية، والاجتماعية الوطنية، الأساسية لهذه الدول، بالإضافة إلى إيجاد فرص عمل، قد تحد من البطالة، من خلال توظيف العمالة المحلية في بناء المشاريع، كما أنهــا تكــسب الخبراء والمهندسون المحليون خبرات فنية وتقنية أفضل، قــد تــستفيد منهــا فــي المستقبل، ولكن الجانب الأمريكي، يتبع سياسة مغايرة تماماً لــسياسة دول الــشرق الأوسط، حول دعم المشاريع، فهو يرى أن دعم المشاريع يتوقف على إتخاذ قــراراً إيجابياً من جانب الحكومة الأمريكية، بحيث يحتاج إلى دعم كامل، وهــذا مرهــون بالقيود المفروضة على الميزانية الأمريكية، بحيث أن المبالغ الزائدة، يجب أن تــرد للخزانة الأمريكية، فالمفاوضون الأمريكيون يرون أن رقابتهم على دعم المــشاريع

يجعلها أكثر فعالية، لأن المعرفة المكتسبة تؤدي الى تأثيرا إيجابيا من خلال العمل الميداني المتوسط والمتقدم.

وتهدف الولايات المتحدة من الرقابة على دعم المشاريع، ضمان الرقابة على كيفية الإنفاق لأموال المساعدات، كذلك ضمان إبرام عقود العمل مع الشركات الأمريكية دون غيرها، كما أنها تحدد مدة الإنجاز بفترة تتراوح من ٨-١٠ سنوات لكل من الدول المتلقية، تبداء من السنة التي ينعقد فيها الالتزام.

وبذلك فإن الدول الثلاثة تعرب عن جاهزيتها، في إبرام عقود العمل مع الشركات الأمريكية، وعدم إبرامها مع شركات أخرى خلال فترة التسليم.

جولات المفاوضات تتسع في مناقشاتها لتشمل قطاعات أخرى، كالتعليم والصحة، ومعالجة مشاكل الفقر، والبطالة، وهي تشكل اللبنة الأساسية للبنية الاجتماعية، وهنا يبدو بعض الإختلافات في سياسات التفاوض الأمريكي، مع هذه الدول.

فبالنسبة للأردن ترى الحكومة الأردنية، أن علاج مشاكل الفقر والبطالة، يعتمد على التعاون الثنائي، ودعم المؤسسات المالية الدولية لدعم الإصلاح البنيوي للقطاعات، ودعم التنمية المؤسساتية، ولكن الجانب الأمريكي يركز على برنامج الهيكلة الأساسي، الذي يعتبر جزءاً من الإصلاح المؤسسي للإقتصاد المعرفي، بيد أن هذا البرنامج أكثر فعالية لتحسين الأداء الاقتصادي، وإمكانية الإعتماد على الذات، في تطوير البنية الاجتماعية.

ولكن نلاحظ بالنسبة لمصر، أن الحكومة المصرية تركز على الإسكان والتعليم، وربما يعود الى العامل الديمغرافي المتزايد، الذي يعتبر من أهم المشكلات المصرية، التي تحتل أولوية الأجندة الوطنية في الإصلاح الإقتصادي، وهذا ما ينسجم مع السياسة الأمريكية، لأنه يعتبر هذه المشاريع، من النوع المسيطر على بناءه، وهو أفضل من التحول لدعم مشاريع أخرى قد تكلف الخزانة الأمريكية نفقات باهضة.

وهذا مختلف تماما بالنسبة للمغرب، فالإستراتيجية الأمريكية، في الإطار التفاوضي لتطوير البنية الاجتماعية، نلاحظ أنها تركز تماماً على التعليم، من حيث رفع مستواه، وتقليل نسبة الأمية، التي يعاني منها المغرب بشكل كبير، وربما هذا عائد الى أن الغالية العظمى من المغاربه يتركون المدارس قبل الوصول الى المرحلة الثانوية، ولذلك فإن الجانب الأمريكي يعتبر أن تطوير القطاع التعليمي يعتبر جزءاً مهماً من إستراتيجية المساعدة، التي تركز على التغيير الهيكلي، والمؤسسي للحكومة المغربية، ضمن برنامج الإصلاح الشامل لمختلف القطاعات الرئيسية في الدولة المغربية.

ثانياً : المبالغ:

إن حجم وقيمة المبالغ المقدمة للدول محل الدراسة، في إطار تلقيها للمساعدات، على إختلاف أنواعها الاقتصادية والعسكرية، والإنسانية، من جانب الولايات المتحدة، فإننا نلاحظ الإختلاف في أرقام ومبالغ هذه المساعدات، لكل دولة وهذا يعود لسببين:-

الأول: أن الولايات المتحدة تربط الدعم الإقتصادي والعسكري، بما يمكن أن يتحقق من أهداف سياسية واقتصادية وعسكرية.

الثاني: أن الولايات المتحدة تنظر إلى مدى توجهات السياسة الخارجية، والداخلية، للدول المتلقية للمساعدات، مع السياسة الأمريكية، بإعتبار أن المساعدات أحد أدوات السياسة الخارجية للإدارة مبالغ المساعدات المقدمة إليها، على إختلاف أنواعها تفوق النسب المقدمة لكل من الأردن والمغرب، وهذا ما يظهر بوضوح، الإستهدافات الأمريكية للدعم الإقتصادي والعسكري الهائل، لتضمن للاقتصاد الأمريكي مستوى معين من التشغيل، بصورة تدوير الأموال المخصصة في برنامج المعونات المصرية، وحقن الإقتصاد الأمريكي بتلك الأموال بشكل متواصل، وسعت الولايات المتحدة لتحقيق هذا الهدف من جراء توظيف تلك المعونات داخل الإقتصاد المصري، في إتجاه دعم القطاعات المختلفة، وهذا بلا شك يحقق عوائق اقتصادية كبيرة للإقتصاد الأمريكي، من خلال إغراق مصر بسياسات الخصخصة، وتشجيع

التدفقات الرأسمالية إليها، في إطار إتباع السياسة الإقتصادية التحررية، هذا من جهة.

ومن جهة أخرى، أن حجم التمويل الكبير المقدم لمصر، أعطى مجالاً اوسع للإدارة الأمريكية، في توجيه مسار العلاقات الثنائية، في إتجاهات جديدة ومناسبة للمتطلبات السياسية والإقتصادية، بحيث جعلت من مصر شريك إستراتيجي هام، لتقوم هذه الشراكة على أساس الاستجابة المصرية، لتوجيهات السياسة الأمريكية في المنطقة سواء على الصعيد العسكري، أو على الصعيد الإقتصادي، فعلى الصعيد الإقتصادي، أن مصر تعتبر ثاني دولة بعد إسرائيل، في المنقطة، تعمل فيها الإستثمارات الأمريكية، وهذا بلا شك يحقق عوائد إقتصادية كبيرة، أما على الصعيد العسكري فإن الولايات المتحدة، تجد من الشرق الأوسط عموماً سوقاً لبيع الأسلحة.

أما بالنسبة للأردن، فإن المساعدات المقدمة له تعتبر قليلة، وغير متقاربة في نسبها، إذا ما قورنت بمصر، وهذا يعود لإعتبارات سياسية وإقتصادية، فالاعتبار السياسي أن المساعدات تتوقف على مدى إنسجام الأردن مع التوجهات السياسية الأمريكية في المنطقة، ليقوم بدور شريك إستراتيجي ثاني بعد مصر، فبالنسبة للولايات المتحدة، نلاحظ أن قلة المساعدات في بدايات سنوات الدراسة إرتبطت بعامل سياسي تمثل بالضغط على الأردن لإبرام سلام مع إسرائيل، أما الاعتبار الإقتصادي، فإن الولايات المتحدة تربح في الأردن أكثر مما تخسر، من جراء تقديم المساعدات، فلو تحدثنا بلغة الأرقام حسب تقرير وزارة الخارجية الأمريكية، أن عجز الأردن في ميزانه التجاري مع الولايات المتحدة أي (الفرق بين صادرات الأردن ووارداته من وإلى الولايات المتحدة) ما يلي ٣٢٥ مليون دولار عام ٢٠٠٠م. و ٣٩١ مليون دولار عام ٢٠٠١م، وهذا يعني أن الولايات المتحدة ربحت في الأردن أكثر من ٩٠٠ مليون دولار خلال عامين ونصف، وهي كمية تقل قليلاً عن كمية المساعدات المقدمة للأردن عام ٢٠٠٣م، ومن خلال النظر إلى نسبة المبالغ نجد أن من ينظر إلى هذه المبالغ للوهلة الأولى، ينتابه شعور بأن الولايات المتحدة تقدم مساعدات فعلية للشرق الأوسط، وتهتم بتحقيق التنمية، فيها ولكن الحقيقة

الواقعية غير ذلك، فالمساعدات طريق لتشجيع الاستثمارات الأمريكية في المنطقة مما يحقق أرباحاً إقتصادية للإقتصاد الأمريكي.

أما بالنسبة للمغرب، فإن النظر الى حجم المبالغ المقدمة له سنوياً، فليس هناك وجه للمقارنة مع مصر والأردن، وهذا عائد إلى عدم إدراك الإدارة الأمريكية في البداية إلى أهمية المغرب، بما يمكن أن يتمتع به من إعتبارات سياسية وإستراتيجية، لفتت الإنتباه إليها واشنطن في السنوات الماضية القليلة،مما أدى إلى زيادة نسبة المبالغ المقدمة للمغرب، لتصل إلى ٢٠ مليون في عام ٢٠٠٦م، فثمة مصالح تحكم الأمور، فالولايات المتحدة وجدت أهدافها في المغرب تمثلت في تسريع عجلة قبول إسرائيل والتطبيع معها في المغرب العربي، فثمة إهتمام بالبعد الجغرافي عن مركز الصراع العربي الإسرائيلي، إلى جانب الشراكة السياسية، التي ظلت غائبة لعقود طويلة، واستفرد فيها المنافس الفرنسي، إلى جانب الإهتمام المتزايد من قبل قطاع الأعمال الأمريكي في المغرب.

المطلب الرابع: الشروط التي تلتزم بها مصر والأردن والمغرب مقابل الحصول على المساعدات:

تلتزم دول الشرق الأوسط، وخاصة- الدول محل الدراسة- بالشروط التي تفرضها الولايات المتحدة، مقابل الحصول على المساعدات، وهذه الشروط تختلف بإختلاف نوع المساعدة المقدمة، سواء كانت إقتصادية، او عسكرية، او إنسانية، وهي جميعها ترمي لتحقيق المصالح الأمريكية.

أولاً: الشروط الإقتصادية:

إن من القواعد المتعارف عليها، والتي لا خلاف حولها، بين دارسي العلاقات الدولية، أن الولايات المتحدة لا تقدم المساعدات لأسباب إنسانية، وإنما لخدمة أهدافها ومصالحها الإستراتيجية، والسياسية، والإقتصادية، دون أن يكون ذلك مرتبطاً بالضرورة بالإحتياجات الحقيقية لدول الشرق الأوسط.

وبالتالي أن كل مساعدة ثنائية، غالبا ما تكون مشروطة، مما يتعين على الدول المتلقية، أن تقرر ما إذا كانت هذه الشروط، مقبولة لها، وتخدم مصالحها الذاتية، في الوقت نفسه.

ذلك يعني، انه كلما قبلت الدول المتلقية للمساعدات بالشروط المفروضة، كلما زادت نسبة المساعدات، وكلما قل إلتزامها بهذه الشروط قلت نسبة المساعدات.

فالولايات المتحدة تستخدم الشروط، كأداة تضمن بموجبها إستثمار المساعدات وإدارتها، بما يحقق أهدافها ومصالحها.

وبالنظر الى الشروط المفروضة على الدول الثلاثة محل الدراسة، نلاحظ أنها قد تتشابه فيما بينها، وهذا التشابة يأتي كنتيجة لتشابة المصالح الأمريكية في الشرق الأوسط، ولكنها تختلف في مدى إتساع نطاق هذه الشروط ومدى التزام الدول بها.

فالنسبة لمصر، نلاحظ من خلال الدراسة، أنها من أكثر الدول إلتزاماً بالشروط، كما أن هذه الشروط تتسع في نطاقها، بحيث يعطي إنطباعاً لدى الإدارة الأمريكية، أن مصر هي أكثر دولة في الشرق الأوسط، تحقق بها المساعدات الأهداف السياسية، والإقتصادية هذا من ناحية، وناحية أخرى، أن الولايات المتحدة تدرك تماماً التأثير المصري على محيطها الخارجي الإقليمي، على نحو يمكن أن يهدد المصالح الأمريكية في المنطقة، وفي هذه الحالة تفرض شروطاً وتوسع نطاقها على الدعم المقدم، كوسيلة في تحجيم قدرة مصر على التأثير وعزلها عن محيطها الخارجي، وهنا يبرز دور المساعدات كونها أداة من أدوات السياسة الخارجية التي تستخدمها الولايات المتحدة لتحقيق مصالحها.

ولكن بالنسبة للأردن فإن مضمون الشروط المفروضة عليه، هي شروط. تعتبر أضيق نطاقاً من الشروط المفروضة على مصر، ذلك لأن الولايات المتحدة تريد أن تكون السياسة الأردنية، أكثر إنسجاماً مع سياسة الولايات المتحدة في المنطقة.

أي بمعنى أنها تريد أن تجعل الأردن، على قدم المساواة مع مصر، من حيث القدرة على تحقيق الأهداف الأمريكية، مقابل تقديم المساعدات، ومن حيث إمكانية

ربطه بالنظام الاقتصادي العالمي، كنتيجة لتبنيه سياسة الإنفتاح الاقتصادي، التي تبنتها مصر منذ سنوات طويلة، بإعتبار أن كل من الأردن ومصر، من أكثر الدول محط إهتمام لدى الإدارة الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط، من حيث إستراتيجية المصالح والأهداف الأمريكية.

ولكن نلاحظ أن الشروط المفروضة على المغرب تختلف في بعضها، عن الشروط المفروضة على الأردن ومصر، من الناحية الإقتصادية، وهذا يعود لسببين.

الأول: أن المغرب لا تتمتع بذات الأهمية التي يتمتع بها الأردن ومصر، من حيث اولوية المصالح الأمريكية في المنطقة، وحجم الاستثمارات الأمريكية.

الثاني: أن الولايات المتحدة تسعى من فرض الشروط على المغرب، الحصول على وضع تنافسي، يقدم مزايا للسلع الأمريكية مقابل نظرائهم الأوروبين.

ثانياً: الشروط العسكرية:

تقدم الولايات المتحدة للدول محل الدراسة المساعدات العسكرية، في إطار شروط تفرضها حكومة واشنطن لتحقيق الأهداف العسكرية والأمنية، لدول الشرق الأوسط والشمال الأفريقي، طالما سعت إليها في إطار برنامجها المعوني لهذه الدول.

وتهدف الولايات المتحدة من الشروط المفروضة على المساعدات العسكرية، الحفاظ على دورها المنفرد في المنطقة، بالإضافة إلى تحقيق أهدافها التي تتمثل في إقامة القواعد العسكرية في المنطقة العربية، وإجراء التدريبات المشتركة، وعدم إبرام هذه الدول لاية صفقات سلاح مع دول أخرى، خلال فترة التسليم، وهذا يعبر بصورة واضحة، عن طبيعة الإمتداد والنفوذ العسكري الأمريكي، في منطقة الشرق الأوسط، فالولايات المتحدة تهدف إلى معرفة حقيقة الوضع الأمني، لدى هذه الدول، ومدى قدرتها الدفاعية، وما تحتاج إليه من مستلزمات عسكرية يتطلب الحصول عليها تحقيق بعض المصالح، والأهداف الأمريكية، هذا على الصعيد الداخلي لهذه الدول.

ولكن على الصعيد الإقليمي، فإن هدف الولايات المتحدة من فرض شـروط على المساعدات العسكرية لمصر والأردن، يختلف إختلافاً واضح عن المغرب.

فأولوية الأهداف الأمنية الأمريكية في المنطقة، هو الأمن الإسرائيلي، وهـذا من أهم توجهات السياسة الأمنية للولايات المتحدة، وبالتالي أن تقـديم المـساعدات العسكرية، كان مرهوناً بالسلام مع اسرائيل في فترة من الفترات، كأحـد الـشروط الأساسية لحصول هذه الدول على المساعدات العسكرية.

وفي هذا الإطار كان يتعين على الأردن ومصر، أن تقبـل بـدور الـشريك لإسرائيل في المنطقة بدلاً من العداء لها.

فالشروط العسكرية إعتبرتها الولايات المتحدة أداة، مكنتها من أن تلعب دوراً واسعا، في تسوية الصراع العربي الإسرائيلي، فالولايات المتحدة لم تهدف إلى إيجاد تسوية سلمية، بقدر ما هدفت الى تسوية الصراع العربي- الإسرائيلي، بمـا يكفـل إعادة ترتيب المنطقة، لتقبل الهيمنه الامريكية المطلقة، هذا من ناحية.

ومن ناحية اخرى، أن الولايات المتحدة تعتبر الدعم العسكري المقدم للأردن ومصر، دعم لاطراف هامين في المنطقة، لأنها لا تقدم لها المعونة العـسكرية، إلا مقابل ضمان تحقيق الأهداف الأمريكية، التي تعتبر الشروط أداة تحقيقها الرئيسية.

فالدولتان في سلام مع إسرائيل، كما أنهما يدعمان العملية السلمية في الشرق الأوسط، بالإضافة إلى وجود شراكة ثنائية، بلغت إلـى حـد التـصنيع العـسكري المشترك، بين مصر والولايات المتحدة.

أما بالنسبة للمغرب، وإن كان يشترك في الخضوع للشروط التـي تفرضـها واشنطن، لحصوله على المساعدات العسكرية، من حيث تحقيق الأهداف الأمريكيـة على المستوى الداخلي، إلا أن الأهداف الأمريكية للشروط العسكرية على المـستوى الإقليمي، يختلف عن الأردن ومصر، فثمة رغبة أمريكيـة فـي الحـصول علـى تسهيلات عسكرية في المغرب العربي، بهدف السيطرة الكاملة على تلك المنطقـة، بحجة حربها ضد الإرهاب وهذا كان العامل الرئيسي، في زيادة نسبة المـساعدات العسكرية المقدمة للمغرب.

ثالثاً: شروط المساعدات الإنسانية:

إن إستراتيجية الولايات المتحدة، في تقديم هذا النوع من المساعدات، تهدف إلى تحقيق المصالح الإقتصادية الأمريكية في الشرق الأوسط، ولذلك فهي تفرض الشروط على تقديم هذه المساعدات، بما يضمن تحقيق أكبر قدر ممكن، من العوائد الإقتصادية.

وتهدف هذه الشروط إلى تحويل منطقة الشرق الأوسط، إلى دول مستهلكه، بحيث تلاقي السلعة الأمريكية ترحيباً واسعاً فيها، من خلال التركيز على تحرير الأسواق، وتشجيع القطاع الخاص، والعمل في القطاع الزراعي، والتعاون في مجال البحث الزراعي، والارشاد، وتخفيض الحواجز الجمركية.

وتتميز الشروط المفروضة على الدول الثلاث بتشابهها من حيث المضمون، ومن حيث الهدف، وهذا يعود إلى رغبة الإدارة الأمريكية، في تطبيق مبداء حرية السوق، في كل ماله صلة بالتعامل الزراعي، وجاء إنشاء منظمة التجارة العالمية، كأساس ثابت، في تدعيم تطبيق هذا المبداء، ويكمله مبداء السوق الحر، الذي يفترض من التصور الأمريكي، الترابط العالمي بين الأسواق القومية، هذا من ناحية.

ومن ناحية أخرى، رأت الولايات المتحدة أن فرض شروط إقتصادية موحدة على مساعدات الغذاء يحقق لها فائدتين:

الأولى: أنها تحقق أرباحاً إقتصادية كبيرة، لأنها تقدمها كقروض، تكون واجب الاداء خلال فترة زمنية معينة، لاسيما أن الدول المتلقية تعتمد على تلقي السلعة الغذائية الرئيسية، وهي القمح، حتى مصر، وهي دولة ذات إنتاجيسة كبيرة، من المواد الغذائية، فإنها تتلقى ثلثي إحتياجاتها من القمح، من الولايات المتحدة.

الثاني: أن الولايات المتحدة رأت أن تشجيع القطاع الخاص، للعمل في القطاع الزراعي، وتبنى سياسة السوق المفتوح، يكون من شأنه دمج هذه الدول على

أساس تنافسي واحد، وهو إمكانية الحصول على السلع الأمريكية، وهو أكثر تطبيقا على المغرب، لأنه يسهل إمكانية دمجها ضمن برنامج الصادرات الأمريكية، وبالتالي أن السلع والبضائع الأمريكية، تدخل الأسواق المغربية، على قدم المساواة مع المنتجات الأوروبية، على أساس تنافسي.

المطلب الخامس: المؤسسات ذات الصلة بتقديم المساعدات للأردن ومصر والمغرب.

تتعدد المؤسسات المالية، التي تقدم المساعدات لدول الشرق الأوسط، فمنها ما هو تابع لحكومة الولايات المتحدة مباشرة، كالوكالة الدولية للتنمية، ومنها ما يمول بموجب الإتفاقيات الجماعية الدولية، كالبنك والصندوق الدوليين ونوضح كل منها بما يلي:

١- **وكالة الولايات المتحدة للتنمية الدولية:** تعتبر وكالة الولايات المتحدة للتنمية الدولية،(AID) أحد مؤسسات حكومة الولايات المتحدة، التي تعمل في مجال تقديم المساعدات لدول الشرق الأوسط، فهي وكالة لها فروع في كل من الأردن ومصر والمغرب.

وهذه الوكالة، هي المؤسسة المباشرة التي تعمل في هذه الدول، فمن خلالها تقدم المساعدات بأنواعها الإقتصادية، العسكرية، والإنسانية، منذ الستينات والسبعينات.

وقد شملت مجالات الإهتمام للوكالة بهذه الدول، على البنية الاجتماعية، كالتعليم والصحة، من حيث بناء المدارس، والنهوض بالمستوى التعليمي، خاصة في كل من مصر والمغرب اللذان يعانيان من نسبة الأمية المرتفعة، وتوسع نطاق الرعاية الصحية، والإهتمام بالأمومة والطفولة، ضمن إستراتيجيات تهدف لتحسين الوضع الصحي، وتساهم في رعاية صحة الأطفال، بإعتبار أن هذه القطاعات من أولويات التنمية الوطنية، في هذه الدول، بالإضافة إلى إهتمام الوكالة بالبنية التحتية، ولكنها أوسع نطاقا في كل من الأردن ومصر منها في المغرب، ففي الأردن ومصر تشمل قطاعات توليد الطاقة، والاتصالات، والمطارات، وإدارة المصادر المائية، وقطاع

التعدين، والصناعة، أما في المغرب فهي تقتصر على قطاعات محدودة، ولا تمتد إلى قطاعات اخرى ذات أهمية، وهذا يعود إلى السياسة الأمريكية تجاه المغرب، في تقديم مساعدات إقتصادية لها.

وفي خلال السنوات الأخيرة الماضية، أخذت الوكالة تركز في عملها، على برامج، يكون أساسها إعادة إصلاح وتحرير السياسات الإقتصادية، والإجتماعية، في دول الشرق الأوسط، بهدف تحسين النمو الإقتصادي، من خلال تشجيع التجارة والاستثمار، وتدفقات رؤوس الأموال، وإتباع النظم اللامركزية في معظم القطاعات الإدارية، وتشجيع الخصخصة ضمن إستراتيجية الإصلاح الاقتصادي، الذي يهدف إلى تحسين الأداء النوعي، والكمي لإقتصاديات هذه الدول.

كما أن الوكالة تقدم المساعدات الإستشارية، والخطط التدريبية، لمختلف القطاعات التي تدعمها، بهدف تعزيز قدرة المؤسسات على رسم السياسات، التي من شأنها تعزيز الكفاءة والاستدامة، وهذا يشكل ما نسبته ٢٠-٢٥% من إجمالي الدعم المقدم لكل دولة على حذى.

إن سياسة الوكالة، في تقديم المساعدات لدول الشرق الأوسط، تتبع سياسة التخصيص، أي بمعنى أن الدعم الذي تقدمه، يجب أن يوجه لمشاريع التنمية المتفق عليها، وليس لغيرها، من خلال إختيارها لأولويات التنمية الوطنية، بموجب إستخدام أدوات للتحكم في إستثمار المساعدات في هذه الدول.

٢- **بنك الاستيراد والتصدير الأمريكي** : يعتبر بنك الاستيراد والتصدير الأمريكي، إحدى المؤسسات المالية، التابعة مباشرة لحكومة الولايات المتحدة، وهو يمثل بشكل واضح إحدى صور الإستثمارات الأجنبية في الدول النامية، بما فيها دول الشرق الأوسط، المدعومة بسياسات وإستراتيجيات حكومة الولايات المتحدة، في مجال تقديم المساعدات.

ويقدم البنك القروض للأردن، ومصر، والمغرب، وتكون إما مقدمة للحكومات المحلية في هذه الدول، أو رجال الأعمال، ويتم تقديم هذه القروض بموجب ضمانات تقدمها هذه الدول تسمى (خطابات الضمان المصرفية)، تتعهد فيها البنوك المركزية

بسداد قيمة القرض المقدم، اذا تخلف أحد الأطراف المقترضة عن الوفاء، خلال المعياد المتفق عليه، وتتراوح مدة هذه القروض ٣-٥ سنوات، إذا كانت قروض قصيرة الأجل، ومن ٥-١٠ سنوات، إذا كانت طويلة الأجل، وتكون موجهة لبناء المشاريع في هذه الدول، مقابل فائدة تبلغ ٥%، وهذه سمه تشترك فيها الدول الثلاثة محل الدراسة، وهذا يعود إلى السياسة الإقراضية الموحدة، التي يتبعها البنك في التعامل مع هذه الدول.

ولكن نلاحظ الاختلاف بين هذه الدول، أن في مصر والأردن يعتبر نشاط البنك أوسع من نشاطه في المغرب، ففي مصر أن البنك يتعهد بتغطيه برامج الإستيراد السلعي لتزويد مصر بالسلع الأمريكية، وتشجيع القطاع الخاص، بهدف تطوير الأسواق، كما أنه يدعم المشاريع المتفق عليها في مجال تقديم المساعدات الثنائية، لتزويد مصر بالمعدات والمواد الأساسية في بناء المشاريع، وهذه تكون على صور تعهدات، بالاتفاق بين الحكومة المصرية، والبنك، بهدف تعزيز التنافسية وتشجيع القطاع الخاص.

إن إتساع إستراتيجية عمل البنك في مصر، يعود في الواقع الى الشراكة الثنائية بين البلدين، التي ترتكز على الأساس التجاري وتشجع فرص القطاع الخاص.

أما في الأردن، فإن البنك يمول برنامج الاستيراد السلعي، للسلع والبضائع الأمريكية، ولكن أكثر تركيزة على تمويل المواد الأساسية للمشاريع الممولة، ولتغطية مشاريع جديدة مستقبلية تكون إمتداداً لمشاريع حالية، ويعد نشاطه أضيق نطاقاً في الأردن منه في مصر.

ونلاحظ بالنظر إلى المغرب فإن نشاط البنك يعتبر قليلاً، وهذا يعود إلى إختلاف إستراتيجية الولايات المتحدة في تقديم المساعدات للمغرب، حيث أنها لا تدعم إلا مشاريع محدودة، وبسيطة كالتعليم، والصحة، وبالتالي أنه ليس هناك فرص إستثمارية يستطيع البنك إستغلالها كما هو الحال في الأردن ومصر، كما أن استثمارات القطاعات الخاصة في المغرب، تكاد تكون قليلة، لأن المغرب دولة حديثة العهد في مجال إتباع سياسة الإنفتاح الاقتصادي، إلا أنها توسعت نسبياً خلال

السنوات الحديثة، بسبب توقيع إتفاقية التجارة الحرة، بين المغرب والولايات المتحدة، والتي تعطي فرصاً إستثمارية أفضل لمثل هذا النوع من الشركات الأمريكية.

٣- **صندوق النقد الدولي:** صندوق النقد الدولي إحدى المؤسسات المالية الدولية، التي تقدم قروض المساعدات الإقتصادية، لدول الشرق الأوسط (الأردن، مصر، المغرب).

والواقع أن المساعدات التي يقدمها صندوق النقد الدولي، تتم في إطار المساهمة الجماعية، الذي يمول من قبل مجموعة من الدول، الموقعة على إتفاق بريتون وودز، الا أن الولايات المتحدة، تعتبر من أكثر الدول المساهمة في تمويل مخصصاته المالية، والفنية، وبالتالي أن المساعدات التي يقدمها تتمتع بإستراتيجية أمريكية كبيرة في إدارتها.

إن تقديم المساعدات لدول الشرق الأوسط، من جانب صندوق النقد الدولي، تأتي كإستجابة للمتطلبات الإقتصادية لهذه الدول، حيث أنها تعاني من مشاكل إقتصادية، سواء كانت على الصعيد الداخلي، كعجز الميزانية، والتضخم المالي، أوعلى الصعيد الخارجي، كالمديونية الخارجية، التي تثقل كاهل هذه الدول، فإختلال الميزان التجاري، وميزان المدفوعات، لدى هذه الدول يؤدي إلى عدم الإستقرار الإقتصادي، الذي يبرز نتيجة لسوء إدارة الإئتمان المحلي، الذي يسبب إرتفاع معدلات التضخم، فتظهر الحاجة لدى هذه الدول الى القروض الخارجية.

ولقد إتبع صندوق النقد الدولي في مساعدة هذه الدول، إستراتيجيات تتمثل بسياسات التصحيح والتكيف الهيكلي، التي طبقها الصندوق على الدول النامية، بعد عام ١٩٩٠، بالإضافة الى عمليات مراقبة الأداء الإقتصادي، على إقتصاديات هذه الدول، التي يقوم بها خبراء الصندوق، فكل من الأردن ومصر والمغرب تخضع لعمليات المراقبة، التي يقوم بها خبراء الصندوق، حيث يدرس الخبراء الاوضاع الإقتصادية بناء على تقارير دورية، من هذه الدول تقدم إليه، وبعد دراستها يقدم توصياته ومقترحاته حول السياسة الإقتصادية، الواجب إتباعها لتحسين الأداء والنمو الاقتصادي.

وقد إختلفت إستراتيجية صندوق النقد الدولي، في سياسات التصحيح الهيكلي من حيث التطبيق الفعلي، ومن حيث التوقيت الزمني، وهذا الإختلاف يعود لاختلاف الأوضاع والمشاكل الإقتصادية في هذه الدول.

فقد أبرمت مصر مع صندوق النقد الدولي، برنامج خطـــاب النوايـــا، عـــام ١٩٩٠،وهدفت من ذلك معالجة الآثار السلبية التي إنعكست على الاقتصاد المصري، بسبب حرب الخليج الأولى، حيث قلت تحويلات العاملين في الخـــارج، وإنخفـــاض الرسوم في قناة السويس، وسبب ذلك عجـــز فـــي الميزانيـــة العموميـــة للحكومـــة المصرية، وعجز في ميزان المدفوعات، وهذا أدى إلى تنامي التضخم المالي، ولذلك ركزت سياسات الصندوق لتصحيح الأوضاع الإقتصادية المصرية علـــى جـــانبين رئيسيين:

الأول: التركيز على المجال النقدي، من حيث زيادة عرض النقود، وتخفيض قيمـــة الجنية، للقضاء على التضخم المالي .

الثاني: إتباع سياسات التحرير الاقتصادي، خاصة أسعار السلع الإستهلاكية، وفرص تشجيع القطاع الخاص، هذا من ناحية.

ومن ناحية اخرى، أن لجوء مصر لمساعدة صندوق النقـــد الـــدولي، كانـــت استجابة لطلب الولايات المتحدة، حيث رأت الأخيرة، ان علاج مشاكل الميزانية، لا يتم إلا عن طريق المساعدات الجماعية من جانب الصندوق.

وكانت مصر تحررت من وصاية صندوق النقد الدولي، عام ١٩٩٦ ،نتيجـــة تحسين أداء النمو الإقتصادي في الاقتصاد المصري، بسبب عائدات تصدير البترول بالإضافة إلى المساعدات الأمريكية، التي حصلت عليها نتيجة، موقفها مـــن حـــرب الخليج.

أما بالنسبة للأردن فقد كان وما زال يعاني من مشاكل إقتـــصادية، ولا يـــزال يخضع لبرامج التصحيح الهيكلي، التي يطبقها الصندوق منذ عـــام ١٩٩٠- ٢٠٠٥، وهذا يعود إلى إمتناع الحكومة الأردنية، عن تطبيق سياسات الطلب الإنكماشية، التي تهدف الى التقليل من تمويل العجوزات المتزايدة، في معظم القطاعات الرئيسية، لأنه

يسبب إختلال في ميزان المدفوعات، ولذلك ركزت سياسات الصندوق على ثلاثة جوانب رئيسية لمعالجة المشاكل الإقتصادية:

الأول: إتباع سياسات السوق الحر، من حيث سياسة الخصخصة، وتحرير أسعار السلع كافة، وشملت معظم مرافق البنية الاجتماعية الأساسية، كالمياه والاتصالات، والكهرباء.

الثاني: التركيز على المجال التجاري، من حيث الغاء إحتكار الدولة للتجارة الخارجية، والغاء الحماية للصناعات الوطنية.

الثالث: التركيز على المجال النقدي، من حيث تقليل الصرف للدينار الأردني، ليقترب من سعر السوق السوداء، وزيادة أسعار الضرائب، والفائدة، وتخفيض حجم التوظيف.

ولكن نلاحظ أن إستراتيجية صندوق النقد الدولي، في معالجة الأوضاع الإقتصادية المغربية منذ عام ١٩٩٠ ركزت على جانبين.

الأول: التركيز على الجانب النقدي، لمعالجة العجز في الميزانية، من حيث خفض معدلات النمو الائتماني، وسعر الصرف للدرهم المغربي، وخفض حجم الإنفاق.

الثاني: التركيز على الجانب الضريبي، كإستحداث ضرائب جديدة كالقيمة المضافة، وضرائب المعونات الزراعية، وإرتفاع الضرائب على الخدمات الاجتماعية.

ولكن المغرب، تحللت من خضوعها لسياسات الصندوق منذ عام ١٩٩٦، بسبب عائدات الفوسفات، فالمغرب يضم أكبر قاعدة للفوسفات في العالم، وارتفاع تحويلات العاملين في الخارج، ومن خلال، هذه المقارنة نلاحظ أن التحسين في الأداء الاقتصادي في هذه الدول ،لا يعود الى نجاح سياسات الصندوق المطبقة، إنما يعود إلى عوامل ظرفية، ساعدت مصر والمغرب على التخلص من هذه السياسات، ودليل ذلك، أن الأردن ما زال خاضعاً لهذه البرامج، فهو لا يتمتع بموارد طبيعية كالمغرب ومصر، يمكن أن تساهم في النمو الاقتصادي بصورة أفضل.

٤- البنك الدولي للإنشاء والتعمير:

البنك الدولي إحدى المؤسسات المالية الدولية، التي تقدم مساعدات القروض لدول الشرق الأوسط، وهو يقدم المساعدات في إطار المشاركة الدولية، من جميع الدول الممولة لمخصصاته المالية، ولكن سياساته الإقتصادية تتأثر بشكل كبير، بسياسة الولايات المتحدة، حول تقديم المساعدات، فهي تساهم في تمويله بنسبة عالية مقارنة مع الدول الأخرى، كما أن إدارته المالية تتمتع بإستراتيجية أمريكية، بسبب أن معظم موظفيه أمريكيون الجنسية.

ونلاحظ إختلاف إستراتيجية البنك الدولي، في مساعدة دول الشرق الأوسط، عن إستراتيجية صندوق النقد الدولي، فبينما تركز مساعدة الصندوق على التصحيح الإقتصادي، وميزانيات الدول، يركز البنك الدولي على البنية التحتية، التي تعتمد على بناء المشاريع، وتطويرها، بالإضافة الى قروض دعم الميزانية.

أي بمعنى ان إستراتيجية البنك الدولي، أوسع نطاقاً من إستراتيجية الصندوق في مساعدة بلدان الشرق الأوسط.

والواقع أن إستراتيجية البنك الدولي في مساعدة الدول محل الدراسة، تختلف من دولة لأخرى، نتيجة لإختلاف أولويات ومجالات المساعدة، في هذه الدول، كما أن نوعية القروض، التي يقدمها البنك تختلف من دولة لأخرى.

ففي مجال مساعدة الحكومة المصرية، نلاحظ أن إستراتيجية البنك الدولي، ركزت على الجانب المالي، في محاولة جدية لخفض عجز الموازنة العامة، والسيطرة على معدلات التضخم، بهدف إعادة التوازن الخارجي، والداخلي للميزانية العمومية، وتطبيق سياسات هيكلية، لإزالة كافة الإختلالات الإقتصادية، ودعم الطاقة الإنتاجية، من خلال دعم المشاريع الاجتماعية، بموجب القروض التي يقدمها البنك هذا من ناحية.

ومن ناحية أخرى، تمثلت الروؤيا الإقتصادية الإستراتيجية البنك، في أن إتباع نظام الخصخصة، وتشجيع فرص القطاع الخاص، يعتبر أفضل وسيلة، يمكن أن

ب- قروض التكيف: وتهدف الى دعم الإصلاحات الحكومية، فـي المجـالات الإدارية والإقتصادية بالإضافة الى أن المشاريع التي يدعمها البنـك، تـشكل أساسا في البنية الإجتماعية والصحة، والميزانية، ولا يركز علـى مـشاريع البنية التحتية، التي تعتبر أساسا في النمو الاقتصادي، كما هـو الحـال فـي مصر.

أما بالنسبة للمغرب، فعلى الرغم من المساعدة التي يقدمها البنك الدولي، والتي تشمل قطاعات مختلفة، إلا أنها تبدوا أقل اهتماماً من جانب البنك، مقارنة مع الأردن ومصر، وهذا يبدو واضحاً من خلال النظر إلى حجم المبالغ المقدمة من البنك لهـذه الدول.

فالأردن ومصر تتلقى مبالغ مساعدات عالية القيمة، مقارنة مع المغرب، وهذا دليل على تأثير سياسات البنك بإستراتيجية الإدارة الأمريكية، فـي إطـار تقـديم المساعدات، والتي تعبر أساساً عن المصالح والأهداف الأمريكية.

فالمغرب حظي أساساً على مساعدات البنك الدولي في إطارين:

فالأول: ركز على الميزانية العامة، ومعالجة المشاكل والإخـتلالات الإقتـصادية، لتقليل نسبة التضخم المالي، وذلك بسبب سياسة الإنفتاح الاقتـصادي التـي يتبناها المغرب، منذ سنوات قليلة، والتي إنعكـست آثارهـا الـسلبية علـى الاقتصاد الوطني، كتحرير التجارة، وفتح الأسواق.

والثاني: إن البنك ركز على البنية الاجتماعية، في دعمـة للقطاعـات، كـالتعليم، والصحة، والزراعة، والميزانية كأساساً في تحسين الأوضـاع الإقتـصادية، للمواطنين المغاربة.

ولذلك قدم للمغرب نوعان من القروض، تختلف في حقيقتها عن تلك المقدمـة للأردن ومصر وهي:

أ- **قروض التكييف:** تهدف لمعالجة المشاكل الإقتـصادية، كالتـضخم والعجـز والإصلاحات الإدارية والمؤسسية.

ب- القروض المرنة: لدعم المشروعات الصغيرة، والمتوسطة، الحجم، لاسيما أن معظم السكان المغاربة، يعتمدون على مشروعات الحرف اليدوية البسيطة، والتي تشكل ٨٠% من الإقتصاد المغربي.

٥- منظمة التجارة العالمية:

منظمة التجارة العالمية تشكل ثالث المؤسسات الدولية، التي تقدم المساعدات لدول الشرق الأوسط- إلى جانب الصندوق والبنك الدوليين.

وتتكون منظمة التجارة العالمية، من مجموعة من الدول التي ساهمت في إنشائها، والتي هي حالياً امتداداً للجات، ولكن سيطرة الولايات المتحدة على المؤسسات المالية الدولية، بفعل قوتها الإقتصادية، مكنتها من السيطرة على هذه المنظمة، حيث تتأثر السياسة التجارية للمنظمة، بسياسة الولايات المتحدة، باعتبارها الدولة التي تملك نصيب الأسد في تمويل هذه المؤسسات، حيث مكنتها من إبرام إتفاقيات التجارة الحرة، مع دول الشرق الأوسط، تحت مظلة منظمة التجارة العالمية، وسياستها المرسومة باستراتيجيات أمريكية.

والواقع أن الدول الثلاث (محل الدراسة)، هي أعضاء فاعلة في منظمة التجارة العالمية، وجاء إنضمامها كأساس في تشجيع التبادل التجاري الدولي، وكضرورة لإنفتاح هذه الدول على الأسواق الخارجية، اعتقاداً منها بأن الانسياب التدريجي لحركة التجارة والبضائع، قد يشكل عاملاً مهماً في تحقيق النمو الاقتصادي، ولذلك نجد أن قطاعات مختلفة في هذه الدول تميزت بالاستجابة السريعة، لمتطلبات منظمة التجارة العالمية، كالقطاع التجاري، والمالي، وقطاع الخدمات، والقطاع الزراعي.

ونلاحظ أن إستراتيجية منظمة التجارة العالمية، في التعامل مع هذه الدول ارتكزت على عدة جوانب، شكلت أساساً في التقارب النسبي لهذه الإستراتيجية، بين الدول الثلاث.

فالأول: التركيز على التحرير التجاري، الذي يهدف إلى ازالة الحواجز الجمركية، والغاء الحماية على السلع الوطنية، وضرورة إنفتاح أسواق هذه الدول على

الأسواق الخارجية، بهدف تهيئة المناخ المناسب، لتـدفقات رؤوس الأمـوال، وتشجيع القطاع الخاص.

الثاني: إتباع سياسات التأثير، أي بمعنى ان تحرير التجارة، وفتح الأسواق من شأنه التأثير على القطاعات الأخرى، كالقطـاع المـالي، والمـصرفي، والقطـاع الزراعي، مما يؤدي إلى تسهيل حركة التبادل، التجاري، بصورة أكثر فعالية، نتيجة لتكامل مختلف القطاعات الرئيسية، في هذه الدول، لتعمل مـع بعـضها بشكل متكامل.

الثالث: أن الولايات المتحدة، إتبعت سياسات التعويض المالي، كأحد الجوانب التـي تستطيع من خلالها معالجة المشاكل الإقتصادية، لدى هذه الدول الناتجة عـن التحرير التجاري، وإرتباطها بالنظام الاقتصادي العالمي، ولذلك تحصل هـذه الدول على التعويض في القطاع الزراعي، بـصورة أساسـية، مـن خـلال الصندوق الأخضر، وبرامج التأمين، التي تعمل في منظمة التجارة العالميـة، وتبلغ نسبتها ٣٠-٣٥% من القيمة الاجمالية للخسائر في الإنتاج الزراعي.

المطلب السادس: أثر المساعدات الأمريكية على صناعة القرار السياسي في الأردن ومصر والمغرب.

تعتبر المساعدات الخارجية الأمريكية عامل من العوامل الخارجية المؤثرة على صناعة القرار السياسي في الدول المتلقية للمساعدات بشكل عام، والدول محل الدراسة بشكل خاص، لأن حكومة واشنطن لا تقدم المساعدات على إختلاف أنواعها الاقتصادية والعسكرية والإنسانية، إلا مقابل تحقيق أهدافها التي تسعى إليها من خلال المساعدات.

ذلك يعني أن المساعدات أداة مهمة من أدوات السياسة الخارجية الأمريكية التي تسعى لتحقيق الأهداف الأمريكية فالإدارة الأمريكية لها أهداف سياسية واقتصادية وإستراتيجية خصصت المساعدات كماً ونوعاً لخدمتها.

وتتجلى فعالية تأثير المساعدات على القرار السياسي في الدول محل الدراسة، في نواحي متعددة، فهي لا تقتصر فقط على الحكومة باعتبارها الصانع الرئيسي للقرار السياسي، وإنما شمل تأثيرها على مؤسسات ومنظمات المجتمع المدني بما فيها من نخب، ووسائل إعلام، على أساس أن هذه الجهات تشارك في عملية صنع القرار السياسي، وذلك في نطاق التحول الديمقراطي الذي تدعمه الولايات المتحدة، ضمن إستراتيجية الإصلاح السياسي في الدول المتلقية للمساعدات، باعتبار أن الإصلاح السياسي، وتشجيع الديمقراطية، جزءاً مهماً من برنامج المساعدات الخارجية للإدارة الأمريكية.

إن تأثير المساعدات الأمريكية، على صناعة القرار السياسي في الدول محل الدراسة، يظهر بوضوح من خلال بيان المسلك السياسي لحكومة واشنطن، في التأثير على حكومات هذه الدول،وبعض منظمات المجتمع المدني، فيها بما يؤثر على تكييف صناعة القرار السياسي، بما يخدم مصالح الإدارة الأمريكية وتحقيق أهدافها، ونبين كل حالة ضمن دراسة مستقلة بما يلي:

الفرع الأول : أثر المساعدات الأمريكية على صناعة القرار السياسي في الأردن:

لقد أثرت المساعدات الأمريكية على القرار السياسي الأردني، في إبرام معاهد السلام الأردنية الإسرائيلية، فالقرار السياسي الأردني كان يقضي بعدم القبول بأية تسوية سياسية مع إسرائيل، على أساس أن القضية الفلسطينية قضية قومية لا يمكن التخلي عنها، وأن الصراع الأردني مع إسرائيل، جزءاً من الصراع العربي الصهيوني، باعتبار أن القضية قضية وجود مع إسرائيل، وليس قضية حدود.[١]

ونتيجة لهذا القرار السياسي الأردني، فقد قرر الكونغرس الأمريكي قطع المساعدات العسكرية عن الأردن، كأحد أدوات الضغط للسياسة الخارجية الأمريكية على الأردن، ليقبل بالسلام مع إسرائيل، وبذلك أخذت المساعدات العسكرية الأمريكية، بالانخفاض التدريجي منذ عام ١٩٩٠، حيث بلغت ذروتها في الانخفاض عام ١٩٩٣ وعام ١٩٩٥، وتذرعت الولايات المتحدة أن الأردن غير قادر على الشراء بالوسائل التجارية، للحصول على مستلزماته العسكرية إلى جانب عدم قدرته على الوفاء بالديون المستحقة للولايات المتحدة.[٢]

فالإدارة الأمريكية أرادت أن تضع إسرائيل في موضع الأمان من الصراعات العربية، لأن الأردن يشكل أطول شريط حدودي مع إسرائيل، من خلال الاعتراف بها وبسيادتها هذا من ناحية.

ومن ناحية أخرى، إدراك الإدارة الأمريكية أن السلام الأردني الإسرائيلي، يمكنها من أن تلعب دوراً مهما في السياسة الإقليمية للشرق الأوسط، من خلال تهيئة المناخ السياسي، للسلام الأردني الإسرائيلي بإدارة أمريكية .

إن قرار حكومة واشنطن في قطع المساعدات العسكرية عن الأردن منذ عام ١٩٩٠، تزامن مع رفض بعض القوى الدولية الأخرى كروسيا تزويده بالسلاح، حيث إضطر الأردن إلى القبول بالطرح السياسي الأمريكي، وتغير قراره ليقبل

---

(1) البدارين، فالح أحمد، السلام الأردني الإسرائيلي، عمان، دار مكتبة الحاق للنشر والتوزيع،ط٢٠٠٢،١م، ص١١٥.

(2) Parados. B.Alferd. Jordan. - us Rlation, Washington, 2005, p3-5. www..fas.org.

بالسلام مع إسرائيل عام١٩٩٤، كإستجابة لمطالب الإدارة الأمريكية، في إطار تقديم المساعدات.[1]

وبالتالي أن تغير القرار السياسي الأردني، من الصراع العربي الصهيوني، إلى قرار يقبل بالسلام مع إسرائيل، أدى إلى زيادة نسبة المساعدات العسكرية المقدمة للأردن، ففي عام ١٩٩٦ قرر الكونغرس تزويد الأردن بدبابات بقيمة ١٠٠ مليون دولار، وفي عام ١٩٩٧ حصل الأردن على سرب كامل من الطائرات الأمريكية نوع IF-16، وأخذت نسبة المساعدات بالازدياد التدريجي، وبلغت ذروتها في الازدياد بعد عام ٢٠٠١، نتيجة للتحالف الأردني الأمريكي في الحرب الكونية ضد الإرهاب، وما قام عليه من أسس التبادل الإستخباري والأمني، في إطار التحالف الثنائي الأردني الأمريكي.[٢]

إن هذا التحول الكبير في استراتيجية القرار السياسي الأردني، يعود في الواقع إلى تأثير فعالية المساعدات على جميع الأطراف السياسية المشاركة في عملية صنع القرار السياسي الأردني، فالإرادة الحكومية لم تعد مطلقة في صناعة القرار السياسي وتنفيذه، وإنما تعتمد على مشاركة مؤسسات المجتمع المدني في نطاق تشجيع الديمقراطية والتعددية السياسية والحزبية، كأحد الأولويات الأساسية للحكومة الأمريكية لحصول الأردن على المساعدات.

فقد عملت المساعدات على تقليص دور الحكومة، ويكاد الأمر أن يصل إلى إخراجها من المسرح السياسي، والاستغناء عن دورها، فالتزامها بسياسات السوق المفتوحة، وسياسات الخصخصة، وتشجيع التنافسي التجاري الحر، وتطبيقها للنظم اللامركزية (الاستقلالية في صناعة القرار الإداري) كأساس في الإصلاحات الاقتصادية، وكمطلب أساسي لحصول الأردن على المساعدات أدى إلى تقليص دورها بشكل كبير، لأن معظم القطاعات العامة التي تم بيعها في الأردن، تم شراؤها من قبل شركات ومستثمرين أجانب أغلبهم أمريكيون الجنسية ومن أصول غربية.[٣]

---

(1) تشيرجي، دان، امريكا والسلام في الشرق الأوسط، ترجمة محمد مصطفى غنيم، القاهرة، دار الشروق، ط١، ١٩٩٣، ص٨٥.

(2 B. paradas uss Jordan u.s relation,p13-15.

(3) Carapico, Sheila Forigen Aid and Democrization in the Arab World, Middle East Jordan Vol56 , No3, 2002, p38.

وهذه الشركات جميعها مستثمرة على نطاق واسع في الأردن، وبالتالي أنها تسعى إلى توسيع نفوذها، وعلاقاتها التجارية، سواء مع إسرائيل أو غيرها، بغض النظر عن وجود أو عدم وجود علاقات سياسية دبلوماسية هذا من جهة.(١)

ومن جهة أخرى أن القرارات السياسية التي تتخذها الحكومة الأردنية، قد لا توضع في مسارها الصحيح، خاصة عندما تتعارض مصالح هؤلاء المستثمرين مع مصلحة الحكومة لأن الولايات المتحدة في نطاق تشجيعها لديمقراطية الأسواق وانفتاحها وتشجيع الخصخصة إنما تحاول أن تنقل إستراتيجية صناعة القرار من الحكومة إلى قوى السوق.

ذلك يعني أن الولايات المتحدة تحاول من اتباع سياسات الانفتاح الاقتصادي، وقوى السوق، والتجارة الحرة، تشجيع التنافس التجاري، وحريته، بما يكفل زيادة الأرباح الاقتصادية للشركات والمستثمرين، بما يؤدي إلى زيادة تراكم رأس المال بأيدي القلة مع بقاء الفقر، وازدياده لدى كثير من الطبقات.

وبالتالي أنها تسعى إلى نقل السلطة وصناعة القرار من مراكز القوى السياسية، إلى مراكز القوى الاقتصادية، بما يكفل للولايات المتحدة أن تعيد تشكيل النخب السياسية، التي تعتمد في أساسها على قيم اقتصاديات السوق والحرية الاقتصادية والحرية السياسية. (٢) هذه السياسات من شانها أن تربط الاقتصاد الأردني بالنمو الرأسمالي المتوحش الذي يسبب الازمات والنتائج السلبية من النواحي الاقتصادية والاجتماعية فمن الناحية الاقتصادية ادت هذه السياسات الى تزايد الفجوة بين الاغنياء والفقراء لأن تراكم رأس المال بيد القلة لا يتيح لبقية الأفراد فرص اقتصادية للحصول على احتياجاتهم الاساسية وكان من اهم نتائجه ارتفاع الأستعار وزيادة معدلات البطالة وهذا في واقعه ادى الى نتائج خطيرة من أهمها زوال وانهيار الطبقة الوسطى التى تعتبر الأساس في بناء المجتمع والدولة والطبقة الوسطى هي اساس في نشوء المجتمعات وتطورها لما لها من تأثير

---

(1) Carapico, Sheila Forigen Aid and Democrization in the Arab World, p38.

(2) عبد الحي وليد، علاقة السياسة الأمريكية بالتحولات الديمقراطية في الوطن العربي، المستقبل العربي، العدد٢٦٧، ٢٠٠١، ص٦٣-٦٤.

اجتماعي وفكري على مختلف شرائح المجتمع وان زوالها يحولنا إلى ما قُبل المجتمع والدولة أما من الناحية الاجتماعية فإن الارتباط الاقتصادي الاردني بالنمو الراسمالي العالمي يؤدي الى عدم استقراره لأن ما يحدث من مشاكل اقتصادية عالمية تنعكس في سلبياتها على الاقتصاد الأردني وخاصة الازمات الاقليمية المتلاحقة وما رافقها من هجرات الى الأردن من دول تشهد عدم استقرار العراق ولبنان وما رافق ذلك من ضغط على الخدمات الاجتماعية كالتعليم والصحة.

ففي نطاق دعم الولايات المتحدة للتوجهات الديمقراطية،وبعض مؤسسات المجتمع المدني، شهد الأردن منذ عام ١٩٨٩ تحولات كبيرة، أرادت الولايات المتحدة أن تجعلها أساساً للتحول الديمقراطي الذي يشهده الأردن،وكان ذلك على عدة أصعدة ،فهناك من المنظمات غير الحكومية، التي تقوم بدور مهم على صعيد المشاركة في صناعة القرار السياسي الأردني، فضلاً عن ذلك فهي لها ارتباط في الخارج مع المنظمات الدولية المعنية بدعم وتشجيع الديمقراطية، ومن أبرزها الصندوق القومي للديمقراطية، التابع للحكومة الأمريكية الذي يقدم دعما[1] لمنظمات المجتمع المدني الأردني، التي تعني بالمشاركة السياسية وحقوق الإنسان، ونذكر بعض هذه المنظمات بما يلي:

١- **مركز العدالة لدراسات حقوق الإنسان:** وقد حصل على مبلغ ٢٥ ألف خلال عام ٢٠٠٦، كمساعدة من الولايات المتحدة لدعم الديمقراطية، وذلك بهدف التعريف بمهام حقوق الإنسان في الأردن، والقيام بنشاطات وفعاليات تعزز حقوق الإنسان، وتكرس التوجه الديمقراطي في الأردن.

٢- **مركز البحث الجديد الأردني:** وقد حصل مبلغ ٣٠ ألف دولار خلال عام ٢٠٠٦، بهدف القيام بنشاطات وفعاليات ترتبط بالإصلاح السياسي والديمقراطي في الأردن، كما يقوم بنشر إصدارات لقضايا المجتمع المدني؛ تحث على تطوير فعالية الدمقراطية في الأردن.

[1] Marren, Linda, Foreign Aid And Demoenization in Middiel East Washingtion, 2003,p1-2 www.ido.org.

٣- **المعهد العربي للإعلام:** وحصل على مبلغ ٣٠ ألف دولار خلال عام ٢٠٠٦،لدعم الحرية والاستقلالية للصحافة في الأردن.

٤- **الاتحاد النسائي الأردني:** ويهدف الدعم إلى زيادة الوعي، وتقليل الانتهاكات ضد المرأة الأردنية، ويحاول الاتحاد أن يكون له نشاطات وفعاليات في جميع أنحاء المملكة، لتعزيز حقوق المرأة، ومشاركتها بالعمل السياسي والديمقراطي.

٥- **المركز العربي لتطوير الديمقراطية:** والذي يهتم بتحسين حقوق واحترام السجناء، وتسهيل ظروف اعتقالهم، من خلال سلسلة مؤتمرات، وإرشادات دورية، يقوم بها المركز.[١]

إن إستراتيجية الإدارة الأمريكية في دعم منظمات ومؤسسات المجتمع الأردني، ضمن نطاق التحول الديمقراطي، تؤثر في نشاطاتها على القرارات السياسية الأردنية، بما يحقق مصالح واشنطن وأهدافها،لأن الإدارة الأمريكية تعتبر أن الدعم المقدم لهذه المؤسسات هي ورقة رابحة بيد الإدارة الأمريكية، طالما أنها تستثمر هذا الدعم في تحقيق وأحداً من الأهداف الأمريكية، وهو الدعم الديمقراطي الذي يسهل تدخل الولايات المتحدة بالحياة السياسية الأردنية، كأحد أبعاد السياسة الخارجية الأمريكية في نطاق تقديم المساعدات.[٢]

(1) National Endowment For Democracy, Grants Middle East and North Africa Program, Washington 2006, www,NED.org.

(2) فوزي قاسم، انيس ، مؤتمر النظام السياسي العربي والديمقراطية ٢٠٠١، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر،ص٦٧-٦٨.

أما وسائل الإعلام تمارس دورا مهما في الترويج لعمليات التحول الديمقراطي الأردني، من خلال حرية الرأي والتعبير، ورفع القيود عن الصحافة، وحرية الصحفيين، كأحد أبعاد التحول الديمقراطي الذي تدعمه الولايات المتحدة، في الأردن، وتشير بعض الدراسات إلى أن برنامج المنحة الدولية لدعم الديمقراطية في العالم، يدعم الدفاع عن حرية الصحفيين من خلال برامج تدريبية للشباب حول الحرية الصحفية والوعي الديمقراطي، وتقديم دورات تدريبية حول المهارة الصحفية، ويتم انتقائهم من الأندية الشبابية والجامعات والمراكز الوطنية[١].

إن إستراتيجية الإدارة الأمريكية، في دعم وتشجيع حرية الرأي، يتم من خلال التركيز على استقلالية الصحافة في الأردن من خلال قاعدة وشبكة معلومات تعزز العمل الصحفي والإعلام العام، وذلك في إطار سعي الدعم الأمريكي لتقوية الدور الإعلامي على الصعيد الوطني هذا من جهة.

ومن جهة أخرى أن الدعم الذي تقدمه حكومة واشنطن لبعض مؤسسات الرأي العام الأردني، يهدف إلى الترويج إلى الديمقراطية، باعتبار أن وسائل الإعلام تلعب دوراً كبيراً في تسريع عملية التحول الديمقراطي، من خلال ما تبنته من برامج تساعد في نشر ثقافة السوق، ونشر ثقافات سياسية تقوم على الحرية السياسية والمجتمع المدني والتعددية.[٢]

ذلك يعني أن المساعدات تساهم بشكل كبير في التأثير على وسائل الإعلام، من خلال الترويج للديمقراطية، التي تسعى إلى تحقيقها الإدارة الأمريكية، لاسيما ان بعض مؤسسات الرأي العام في الأردن، تتلقى مساعدات من الحكومة الأمريكية، فمنها **مجلة المشرق العربي**، وهي إحدى المجلات التي تصدر بصورة دورية في الأردن، وحملات يديرها صحفيون، وبرلمانيون، ومحامون أردنيون، بهدف مواجهة

(1) عبد الحي، علاقة السياسية الأمريكية بالتحول الديمقراطي في الوطن العربي، ص٦٤.

(2) National Endowment For Democracy, Grants Middle East And Nnorth Africa Program, Washington 2006, www,NED.org.

قانون الصحافة الأردني، بالاشتراك مع الصندوق القومي الأمريكي، والمعهد العربي للإعلام، الذي يتلقى المساعدة لدعم حرية الرأي والتغير الصحفي في الأردن.[1]

الفرع الثاني:تأثير اثر المساعدات الأمريكية على صناعة القرار السياسي المصري.

المساعدات أداة من أدوات السياسة الخارجية، التي تستخدمها الإدارة الأمريكية للتأثير على صناعة القرار السياسي المصري.

وتتجلى فعالية تأثير المساعدات، على القرار السياسي المصري، في حرب الخليج الأولى عام ١٩٩٠، عند إحتلال الرئيس صدام حسين للكويت وكان القرار السياسي المصري يقضي بوجوب حل الأزمة بالطرق السلمية، وتتخذ مصر موقف الحياد، مشددة على عدم السماح للدول الأجنبية بالتدخل، بإعتبار أن الأزمة قومية عربية.[٢]

ولكن حكومة واشنطن، استخدمت المساعدات أداة للتأثير على الحكومة المصرية، وتغير قرارها السياسي، فقد قررت الولايات المتحدة شطب فوائد الديون المستحقة لها على مصر، والبالغة (٧) مليار دولار، وارتفاع نسبة المساعدات المقدمة على المستويين الاقتصادي والعسكري، وهدفت المساعدة الاقتصادية إلى معالجة العجز في الميزان التجاري المصري.

إن فعالية تأثير المساعدات أدى إلى تغيير القرار السياسي المصري، حيث قررت الإدارة المصرية، إدانة الغزو العراقي للكويت، كما قررت إرسال قوات عسكرية مصرية لتنضم إلى قوات التحالف الدولي، في حربها ضد العراق.[٣]

والواقع أن التغير في استراتيجية القرار السياسي المصري، يعود إلى مؤثرات خارجية تمثل بالمساعدة المقدمة من حكومة واشنطن، وهدفت من ذلك عزل مصر عن محيطها الإقليمي، وضمها إلى جانبها في الحرب ضد العرق، لأن

---

(1) عبد الحي، علاقة السياسة الأمريكية بالتحولات الديمقراطية في الوطن العربي، ص٦٥.
(2) ياسر قطيشات، السياسة الخارجية المصرية تجاه أزمة الخليج، عمان دار الكندي، ط١، ٢٠٠١، ص١٤١-١٤٢.
(3) Brown, J. ciouson Tthe Gulf Crises And The Egyption Rloe, washingtion, 1990,p2-3. www.Fas.org.

مصر تمتلك الوزن السياسي الإقليمي، الذي يمكنها من التأثير على المصالح الأمريكية في المنطقة، وهنا يتبلور تأثير المساعدات على الحكومة، هذا من ناحية.

ومن ناحية أخرى أثرت المساعدات على بعض مراكز القوى الداخلية المساهمة في صنع القرار السياسي، والتي تتمثل بمؤسسات ومنظمات المجتمع المدني، فالحكومة المصرية، ساهمت المساعدات في التأثير عليها، من خلال سياسة الانفتاح الاقتصادي، التي تبنتها واتباع نظام الخصخصة، وفتح الحدود أمام انتقال رؤوس الأموال، حيث تشير بعض الدراسات إلى أن نسبة الاستثمارات الأجنبية في مصر تبلغ بحوالي ٦٤,٥% وهي نسبة عالية جداً، وهذه السياسات هي أساساً في حصول مصر على المساعدات، في إطار عمليات الإصلاح الاقتصادي والسياسي، وطورت الولايات المتحدة استراتيجياتها مع الحكومة المصرية، لتصل إلى مرحلة تكون فيها مصر الاداة الاساسية للسيلسة الامريكية لتحقيق اهدافها ونشر ثقافة جديدة ، تقوم على أساس تمجيد قيم السوق الحر، واقتصاديات السوق، ونشر ثقافة ديمقراطية يكون أساسها الانفتاح الاقتصادي.

ذلك يعني أن استراتيجية الإدارة الأمريكية، في تقديم المساعدات لمصر تعتمد على ما يمكن أن تحققه من توسع ديمقراطي، على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي.[١]

بحيث تجعل عملية صنع القرار السياسي، تحدده قوى السوق وليس الحكومة، وفي هذا السياق فإنها تحاول إعادة تشكيل مراكز صنع القرار السياسي، لتنقل إستراتيجيتها من الحكومة المصرية إلى الطبقة الاقتصادية، بما يضمن إعادة تشكيل النخب السياسية بصورة اقتصادية، ترتبط بمصالحها التجارية والاقتصادية مع الولايات المتحدة هذا من جانب[٢]

ومن جانب آخر فقد اهتمت الإدارة الأمريكية، في بناء مؤسسات المجتمع المدني المصري، ضمن تشجيع التطور الديمقراطي، كأساس في عملية الإصلاح

(1 Jon B. Alterman, U.S Assistance Program in Egypt, The Center of Strategic and Enternational Study Washingtion, 2006, www.csis.org.

(2) Jermy ,M,sharp, Political And Reform in Egeypt, Washingtion, 2006, p8-10, www.ipc.org.

السياسي، باعتبار أن التطور الاقتصادي مرتبطاً بالتطور السياسي.(١) وهذه السياسات من شأنها ان تربط الاقتصاد المصري بالنمو الراسمالي العالمي والذي من شأنه تراكم رأس المال بيد القلة من بقاء الفقر وازدياده لدى كثير من طبقات المجتمع المصري، وانقسم المجتمع المصري الى طبقتين طبقة الفقراء، وطبقة الاغنياء.

معنى ذلك زوال وانهيار الطبقة الوسطى في المجتمع المصري والتي هي الأساس في بناء المجتمع والدولة، فالطبقة الوسطى تمارس دوراً اجتماعيا وفكرياً يمكنها من التأثير في بناء المجتمعات الحديثة وأن زوالها يحولنا الى ما قبل المجتمع والدولة .

وفي ضوء هذا التحول نشأت مؤسسات المجتمع المدني المصرية، التي تساهم بشكل فعال، في عملية صنع القرار السياسي المصري، وهذه المنظمات على الرغم من مشاركتها في الحياة السياسية، إلا ان بعضها ترتبط مع الولايات المتحدة بروابط اقتصادية، شكلت الأساس في دعم نشاطاتها على المستوى السياسي، من خلال الصندوق القومي الأمريكي لدعم الديمقراطية، ونذكر بعض منها بما يلي:

١- **المركز الأمريكي لرابطة العمال الدولية:** ويتم المركز بالمطالبة بحقوق العمال والمهنيون، إلى جانب المناداة بضرورة الإصلاح، ويقدم دورات بهدف تنمية مهاراتهم وتقوية قدراتهم، وتقديم إرشادات لمنع انتهاكات حقوق العمال المصريين، تجاه القضايا الاقتصادية والاجتماعية(2).

٢- **معهد الأندلس لدراسات التسامح ومقاومة العنف:** وحصل هذا المعهد ٢٥ ألف دولار خلال عام ٢٠٠٦، ويهدف لتشجيع المشاركة السياسية للشباب، من خلال المراقبة على عمل البرلمان، ودور السلطة التشريعية في مصر كما يقدم دورات وحلقات نقاش حول الدور البرلماني في التشريع المصري، وتشمل نشاطاته مختلف الجامعات في الجمهورية المصرية.

(1) John, walsh, the Poitical Reform And Democraziation In Egypt Newyourk 2001 p1-2 www. Fas.org.

(٢) National Endowment For Democracy, Grants Mddle East And North Africa Program, Washington 2006, www,NED.org.

٣- **مركز المساعدة القانونية لحقوق الإنسان:** وحصل المركز على مبلغ ٢٥ ألف دولار خلال عام ٢٠٠٦، بهدف نشر الوعي العام حول الإساءة لحقوق الإنسان في مصر، ويعمل المركز على إصدار نشرات أسبوعية الكترونية، باللغتين العربية والإنجليزية، حول التعريف بحقوق الإنسان، وقضايا المساواة.

٤- **المركز المصري لحقوق المرأة:** وحصل على مبلغ ٣٥ ألف دولار خلال عام ٢٠٠٦، ويهدف إلى زيادة مشاركة المرأة في الحياة السياسية، وتقلدها مناصب وفي البرلمان المصري، وحقها في الترشيح، ويعمل المركز على تفعيل دور المرأة، وبيان أهمية مشاركتها في الحياة السياسية من خلال التنسيق مع بعض المؤسسات المدنية الأخرى، كالأحزاب، ضمن حلقات نقاشية ، ويقدم المركز دورات تدريبية للنساء حول كيفية مشاركتها السياسية وحقوقها.

٥- **منظمة حقوق الإنسان لمساعدة السجناء:** وحصل على مبلغ ٣٥ ألف دولار خلال عام ٢٠٠٦، وتهدف المنظمة إلى تقوية دور المحامين المصريين للدفاع عن السجناء، وتقدم المنظمة ورشات عمل أسبوعية، يشارك فيها القانونين، والمحامين، من مختلف أنحاء الجمهورية المصرية، بهدف التعريف بحقوق السجناء، وكيفية الدفاع عنهم، وتوفير أفضل الأساليب لمعاملتهم.

٦- **مركز ابن خلدون للدراسات والتطوير:** وحصل على مبلغ ٣٥ ألف دولار خلال عام ٢٠٠٦، ويهدف المركز إلى نشر الوعي الديمقراطي، والثقافة الديمقراطية، ودعم النشاط الدولي الديمقراطي في مصر[1].

---

(1) National Endowment For Democracy, Grants Middle East and North Africa program, Washington 2006, www,NED.org.

وبالنسبة للرأي العام، فإن المساعدات الأمريكية تمارس دوراً كبيراً في التأثير عليه، حيث تخصص الولايات المتحدة دعماً مالياً لمحطات إعلامية، ومجلات دورية مصرية، تساهم في تشجيع الديمقراطية، وتروج لها في أبعد نماذجها، ومن أمثلة ذلك **مجلة الرواق العربي** التي تتلقى دعما من الصندوق، ومحطة النيل الفضائية، وتعتبر وسائل الإعلام الأداة الأساسية للولايات المتحدة لدعم الديمقراطية في تسريع عملية الدمقرطة في مصر، باعتبارها ناقلاً [1] أساسياً للثقافة الأمريكية، ودعم ديمقراطية الأسواق، في إطار الانفتاح الاقتصادي الحر، الذي يكون من شأنه خلق ثقافة جديدة تلائم متطلبات الإدارة الأمريكية، هذا من جهة.

ومن جهة أخرى، أن بعض وسائل الإعلام وجدت من التحول الديمقراطي، فرصة للمناداة بحقوقها والمطالبة بتعزيز حرية الرأي العام والصحافة، ونزع القيود المفروضة على الصحافة، وشهدت مصر تطور ديمقراطي، حول حرية الصحافة تمثل بإصدار قانون عام ١٩٩٥، والذي شمل على إزالة العقوبات المتعلقة بالعمل الصحفي، والنشر في مصر.[٢]

وبالتالي أن الولايات المتحدة ما سعت إلى تحقيقه هو نشر ثقافة جديدة، مرتبطة بالثقافة الأمريكية، يكون أساسها وسائل الإعلام المصرية، التي تساهم بشكل كبير في إنجاح المشروع الديمقراطي الأمريكي في مصر، لقاء تلقي الدعم الاقتصادي.

ولذلك فهي تركز على دعم الاتجاه الديمقراطي، لدى مؤسسات المجتمع المدني ذات الاتجاه الليبرالي، لأن صانعي السياسة الأمريكان، يبحثون عن المصالح الأمنية المتوازنة مع تشجيع السياسات الديمقراطية، فهي تفضل دعم المؤسسات ذات الاتجاهات الليبرالية التي تنادي بالإصلاح السياسي، وتقدم لها دعماً مادياً، في سبيل تحقيق هدف تسعى له كل من الولايات المتحدة، وإسرائيل، ومصر، وهو منع انتشار الإسلام السياسي، وتأثيراته على الدول المجاورة.[3]

---

[1] عبد الحي، علاقة السياسة الأمريكية بالتحول الديمقراطي، ص٦٣.

[2] إبراهيم سعد الدين، المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في مصر، القاهرة، دار قباء للنشر والتوزيع ،ط١، ٢٠٠١، ص٦٥-٦٧.

[3] Maxwell Foreign Aid and Demecratization in Moddel East , , p8-10..

الفرع الثالث: اثر المساعدات الأمريكية على صناعة القرار السياسي المغربي:

تؤثر المساعدات الخارجية الأمريكية، على صناعة القرار السياسي المغربي، باعتبارها أحد أدوات السياسة الخارجية، التي تستخدمها حكومة واشنطن لتحقيق أهدافها ومصالحها السياسية، والاقتصادية.

وقد تجلت فعالية تأثير المساعدات الأمريكية، على القرار السياسي المغربي في مسالة الصحراء الغربية، حيث كان القرار السياسي المغربي يقضي بأن الصحراء الغربية جزءاً من الأراضي المغربية، الخاضعة للسيادة الكاملة، وهذا كان في أثناء الصراع بين المغرب، والجزائر.(١)

وفي هذا السياق فإن الإدارة الأمريكية، استخدمت المساعدات لتحقيق أهدافها، بحجة إيجاد تسوية سلمية بين الأطراف المتنازعة.

ولذلك فقد قررت قطع المساعدات العسكرية عن المغرب بحجة إنهاء النزاعات المسلحة إلى جانب أن المغرب غير قادر على الوفاء بديونه العسكرية المستحقة للولايات المتحدة، واستمر انقطاع المساعدات العسكرية عن المغرب منذ عام ١٩٩٣-١٩٩٩، حيث انخفضت نسبة المساعدات إلى معدل صفر خلال هذه السنوات.(٢)

وبالتالي إن المساعدات كأداة من أدوات السياسة الخارجية الأمريكية، فقد استطاعت الإدارة الأمريكية من خلالها الضغط على المغرب لتغير قراره السياسي، إلى جانب عوامل أخرى شكلت تحولاً في استراتيجية القرار من المطالبة بالصحراء الغربية وخضوعها للسيادة المغربية، إلى قرار يقبل التسوية الأمريكية لحل الصراع مع الجزائر، وموريتانيا، بموجب خطة جيمس بيكر وزير الخارجية الأمريكي الأسبق، وتم تنفيذها من خلال منظمة الأمم المتحدة المدعومة بسياسات الإدارة الأمريكية (٣).

---

(1) Migdalovitz, Carlo Western Sahra and Morocco- U.S Relation Report, For Ccongress, Washington, 2005, p4-5.www.fas.org.
(2) Migdalovitz- Morocco-us Relation spelacist Middel Eastren-Military Affiars Washingtion 2005, p3-7.
(3) Migdalovitsz- Western Shara p6-7.

وهذا أدى إلى تغيير إستراتيجية القرار السياسي المغربي، وقبوله بالطرح السياسي الأمريكي في حل النزاع، كان له أثر في ازدياد نسبة المساعدات العسكرية المقدمة للمغرب بعد عام ٢٠٠١، حيث أخذت المساعدات العسكرية بالازدياد التدريجي في معدلاتها السنوية وقد بلغت ذروتها ١٦ مليون دولار خلال عام ٢٠٠٥.[1]

والواقع أن الإدارة الأمريكية لم تهدف من زيادة نسبة المساعدات العسكرية، إلى إيجاد التسوية السلمية، بقدر ما ارتبطت تقديمها بمصالح وأهداف الإدارة الأمريكية، التي تمثلت في إقامة روابط، وعلاقات مع الشمال الأفريقي، تحكمها الأسس التجارية، والاقتصادية، والأمنية، بما يهيئ المناخ للتطبيع مع إسرائيل، وقبولها لدى الأوساط الشعبية والرسمية هذا من جهة.

ومن جهة أخرى، أن الإدارة أرادت تامين منطقة المغرب، والشمال الأفريقي، من جماعات القاعدة، لاسيما أنها تخوض حرباً كونية وقد تشكل المغرب ملجأ لعناصر القاعدة.[2]

ذلك يعني أن الإدارة الأمريكية تربط تقديم المساعدات، بتحقيق المصالح العليا والأهداف الأساسية الأمريكية، وتجلى ذلك من خلال تأثير المساعدات على الحكومة المغربية، وبعض مؤسسات المجتمع المدني، بما فيها من نخب، إلى جانب التأثير على الرأي العام، باعتبارها جميعا تشارك ولو بنسب متفاوتة التأثير في عملية صنع القرار السياسي المغربي، وأن التغير في استراتيجية القرار السياسي المغربي هو نتيجة لتأثر هذه الأطراف بالمساعدة المقدمة من الحكومة الأمريكية.

فعلى صعيد الحكومة المغربية، أن المساعدات المقدمة لها من جانب الإدارة الأمريكية، هي مساعدات تهدف إلى التغيير الهيكلي في معظم القطاعات الرئيسية في الدولة، من خلال نظام الإصلاح الاقتصادي، والسياسي، الذي تلتزم به الإدارة المغربية،

1) P'hilip.c . U.S Military Assitance To Morocco, Washigton 2004, p2-3.www.Fas.org.
2) . Salinger Lynn B., Future out Look For Morocco u.s Relation, Newyourk 2001.www.fas.org.

في إطار دعم التوجيه الديمقراطي، وتفعيل الحياة السياسية المغربية، والاقتصادية، وفي مقدمتها تطبيق النظام اللامركزية في معظم المراكز الإدارية الرئيسية هذا من جهة.(1)

ومن جهة أخرى، ان اتباع نظام الخصخصة وانفتاح الأسواق وتشجيع حرية التبادل التجاري الذي تبنته الحكومة منذ سنوات قليلة كان اساساً في تلقي المساعدات الأمريكية في إطار عمليات الإصلاح الاقتصادي والتنمية، وهذا أدى إلى تفعيل حركة القطاع الخاص وسهولة انتقال رؤوس الأموال والاستثمارات إلى المغرب.(2)

ذلك يعني أن هذه السياسات، أدت إلى تقليص دور الحكومة في معظم القطاعات الرئيسية في الدولة، ليكون الدور الأكبر للقطاعات الخاصة، وأن عملية اتخاذ القرار السياسي لن تعود الدولة هي صاحبة الصلاحية المطلقة، وإنما تشاركه فيه القطاعات الخاصة وقد يصل أحيانا إلى درجة إلغاء القرار بدلاً من تعديله لاسيما إذا تضاربت مصلحة الشركات ورؤوس الأموال الكبرى مع مصلحة الحكومة.

والسبب في ذلك، أن ما سعت إليه الإدارة الأمريكية من خلال هذه السياسات، هو أن تجعل من يصنع القرار السياسي قوى السوق وليس الحكومة، بما تقوم عليه أسس المصالح التجارية والاقتصادية، وهذا يؤدي إلى توسيع النفوذ الاقتصادي، وتراكم رأس المال، بشكل تستطيع من خلاله نقل صناعة القرار السياسي من القوى الحكومية إلى القوى الاقتصادية.

وفي هذا السياق أنها تحاول إعادة تشكيل النخب لتقوم على أسس اقتصادية، وتمجيد ثقافة السوق بصورة تؤدي إلى ارتباطها بالولايات المتحدة من النواحي الاقتصادية والسياسية.(3)

إن عملية تأثير المساعدات، لا يقتصر في هذا المجال على الحكومة المغربية بمفردها، وإنما يمتد تأثيرها على بعض مؤسسات ومنظمات المجتمع المدني المغربي، والتي تساهم بشكل كبير في صناعة القرار السياسي الوطني، من خلال تفعيل الحركة السياسية في نطاق التحولات الديمقراطية لهذه المنظمات، فعلى الرغم

---

1) Feld Dannel, Foreign Aid Affecteness and Distribtion, Washington, D,C 2006, p5-6 www.Jha.ac.org.

2) Barry, Rubin, Bilaterial Economic Aid For Morocco,Middel East Review for Inter Natonal Africa, Vol 11. 1998-p13-14. www. Efc.org.

3 عبد الحي، علاقة السياسة الأمريكية والتحولات الديمقراطية، ص٦٣.

من إن هذه المنظمات تمارس دوراً مهماً في الحياة السياسية المغربية، إلا أن بعضها ترتبط بروابط اقتصادية مع الولايات المتحدة، وأن بعض هذه المؤسسات تتلقى دعماً من الصندوق القومي الأمريكي ونذكر بعض منها بما يلي:[1]

١- **مركز العمل النقابي**: وحصل على مبلغ ١٦٧ ألف دولار خلال عام ٢٠٠٦، ويهدف إلى رفعه القطاعات الاجتماعية، والأكاديمية في المغرب، ويقوم المركز بتقديم دورات تدريبية، وإرشادية، ودورية، تتضمن التعريف بكيفية الإصلاح السياسي وجوانبه المختلفة.

٢- **المنظمات النسائية الديمقراطية المغربية**: وحصلت على مبلغ ٥٦ ألف دولار خلال عام ٢٠٠٦، وتهدف هذه المنظمة إلى تشجيع المشاركة النسائية في عملية صنع القرار السياسي في المغرب، وتعمل المنظمة على تدريب أفراد المنظمات غير الحكومية، كالأحزاب السياسية، واتحادات التجارة، لتأهيلهم لممارسة العمل السياسي، وخاصة النساء المغربيات.

٣- **رابطة النساء المغربيات للتدريب والتطوير**: وحصلت على مبلغ ٣٦ ألف دولار خلال عام ٢٠٠٦، وتهدف المنظمة إلى ترويج وزيادة الوعي القانوني بين النساء الريفيات في المغرب، بالإضافة إلى دورات تهدف رفع القدرات المهنية للنساء الريفيات، وزيادة وعيهن حول حقوق المرأة، ومشاركتها السياسية.

٤- **المعهد الديمقراطي للشؤون الدولية**: وحصل على مبلغ ٢٦٦ ألف دولار خلال عام ٢٠٠٦ ، تهدف تعزيز القدرة الأدائية للبرلمان المغربي، وتفعيل الحوار البرلماني بين أعضاء البرلمان والمواطنين المغاربة، لمعالجة القضايا الأساسية للمواطنين.

٥- **مركز الألفية الثالثة للتطوير ورعاية الطفولة**: حصل على مبلغ ٢٥ ألف دولار في عام ٢٠٠٦، لتعزيز وتسريع التحول نحو الديمقراطية، وتقوية

[1] Patricia, J. Campbell, Morocco Transition The Demoecratic And Humanright LE G ACY, Morocco 2004, p1-3 www.As Q.org.

المجتمع المدني في المغرب، ويقوم المركز بورشات عمل تهدف إلى تعريف المجتمع المغربي بمشاريع التطوير السياسي، وتوسيع شبكة العلاقات المدنية.(١)

إن الدعم المقدم من الولايات المتحدة لبعض مؤسسات المجتمع المدني المغربي، إنما يهدف إلى تفعيل حركة التحول الديمقراطي، بشكل يؤدي إلى سرعة الاستجابة للمصالح الأمريكية، من خلال السياسة الانفتاحية، التي تؤدي إلى ربط المغرب بالولايات المتحدة اقتصادياً، وسياسياً، واجتماعياً.

إن الأحزاب السياسية المغربية، على الرغم من دورها في ممارسة الحياة السياسية، إلا أن بعضها أيضا يتلقى دعم من الولايات المتحدة، في إطار دعم التحول الديمقراطي، كان من أبرزها **حزب الإصلاح الليبرالي**، الذي ينادي بإصلاحات مؤسسية واسعة النطاق في المغرب، وهو يعتبر ثاني اكبر الأحزاب السياسية في المغرب، والذي حصل على مقاعد كبيرة في البرلمان المغربي لسنوات عديدة، وكان له دور كبير في معارضة الحكومة الوطنية، والتأثير عليها في معظم قراراتها السياسية(٢).

إن التحول الديمقراطي الذي يشهده المغرب، وتدعمه الولايات المتحدة، فقد كان للمساعدات الأمريكية من خلالها تأثير على الرأي العام المغربي.

وذلك بهدف الترويج للديمقراطية الأمريكية، وتنفيذ سياساتها، إذ تلعب وسائل الإعلام دوراً مهما في نشر الثقافة الأمريكية، التي تقوم على أساس ديمقراطية الأسواق، وانفتاحها، وتشجيع التبادل التجاري، ليشكل أسس وعقائد اجتماعية، تقوم على أساس تمجيد اقتصاديات السوق حيث أن بعض وسائل الإعلام المروجة

---

(1) National Endowment For Democracy, Grants Middle East And North Africa Program, Washington 2006, www,NED.org..

(2) Amer Hashem Rabi Politcal Party And Democratic Euections, Rebat 20006 www.IDEA,org.

للديمقراطية الأمريكية تتلقى دعماً من الولايات المتحدة ومن أمثلتها مجلة برولوغ هذا من جهة.[١]

ومن جهة أخرى لعبت المساعدات الأمريكية، دوراً مهماً في تصعيد حركة حرية الرأي العام والصحافة في المغرب، ونشطت آراء تطالب برفع القيود عن الحرية الصحفية، وعدم تعرض الصحفيين المغاربة للعقوبات، التي تحد من حرية الصحافة، ويقوم مركز حرية الصحافة المغربي، بتنظيم دورات حول زيادة الوعي الصحفي والتعريف بحقوق الصحفيين بهدف تنشيط دورهم في العمل الصحفي والسياسي.

ذلك يعني أن الولايات المتحدة، جعلت من المساعدات أداة لتحقيق أهدافها المتمثلة بنشر مبادئ التحول الديمقراطي في المغرب كطريقة لصياغة منظومة اجتماعية واقتصادية جديدة توافق أولويات الإدارة الأمريكية، في تحقيق أهدافها ومصالحا العليا[٢].

---

(1) عبد الحي ، علاقة السياسة الامريكية بالتحول الديمقراطي المغربي، ص٦٥

(2) Migdatoovtz- Morocco-U.S Relation Spelaciast Middel Eastren-Military Affiars Washingtion 2005, p3-7.

تبين لنا من خلال المقارنة بين الدول الثلاث، في تلقي المساعدات الإقتصادية والعسكرية والإنسانية الأمريكية، التفاوت في حجم ونسبة هذه المساعدات، وطريقة تقديمها، وهذا يعود إلى أن الولايات المتحدة، تربط تقديم المساعدات بمدى ما يتحقق من أهداف سياسية وإقتصادية.

ذلك يعني أن الولايات المتحدة، لها أهداف سياسية، وإستراتيجية، وإقتصادية في المنطقة، خصصت المساعدات كماً ونوعاً لخدمتها، باعتبارها أحد أدوات السياسة الخارجية، للولايات المتحدة، في تعاملها مع الدول المتلقية، وتترجم هذه الأهداف من خلال الشروط، التي تفرضها على الدول المتلقية، بصورة تؤثر على المسلكيات السياسية لهذه الدول عند صناعة قراراتها السياسية الداخلية، والخارجية.

فمن المعروف وبشكل عام، أن القرار السياسي في أي بلد كان عند صناعته يتأثر بعوامل داخلية وخارجية، لا تستيطع الدولة المعنية عدم مراعاتها أو عدم الأخذ بها، ومن هنا كانت المساعدات الخارجية الأمريكية، أحد المؤثرات الخارجية التي ينبغي على الدول المتلقية أخذها بعين الإعتبار، عند صناعة قراراتها السياسية، وهذا يبدو واضحاً من خلال المقارنة بين الدول.

فالأردن أثرت المساعدات الأمريكية على قراره السياسي، في الجانب العسكري، فبينما كان الأردن يرفض أية تسويةٍ مع إسرائيل، ويقف موقفاً حازماً من الصراع العربي الإسرائيلي، رأت الولايات المتحدة أن قطع المعونة العسكرية عنه يجبره على الدخول في سلام مع إسرائيل.

وبالفعل تغير الموقف السياسي الأردني، من الصراع العربي الإسرائيلي ليدخل في سلام مع إسرائيل عام ١٩٩٤م، إستجابة للضغوط الأمريكية، في هذا المجال، وأصبح الأردن يشجع العملية السلمية في المنطقة، لاسيما أن قطع المعونة العسكرية عنه في تلك الفترة، تزامن مع رفض بعض القوى الدولية كروسيا، لتزويده بالسلاح، فرأى أنه لا بد من أن يقبل بالطرح السياسي الأمريكي، في تسوية الصراع العربي الإسرائيلي.

أما مصر فإننا نلاحظ تأثير المساعدات الأمريكية على قرارها السياسي، في الجانب الإقتصادي، ففي حرب الخليج الأولى عام ١٩٩٠م كان القرار السياسي المصري يقضي بوجوب خروج القوات العراقية من الكويت، وانهاء الأزمة بالطرق السلمية، ولكن سياسة الولايات المتحدة لقطع المعونة عن مصر، إذا لم تقف إلى جانبها في الأزمة، أدى الى تغير قرارها السياسي، من ضرورة حل الأزمة العراقية الكويتية بالطرق السلمية، إلى قرار سياسي يدين الغزو العراقي للكويت، وعلى ضوء هذا القرار، وبناءاً على طلب من الولايات المتحدة، أرسلت مصر قوات من الجيش المصري، لتقف إلى جانب قوات التحالف الدولية، ضد القوات العراقية في حرب الكويت عام ١٩٩٠م.

أما بالنسبة للمغرب، فإننا نلاحظ تأثير المساعدات الأمريكية على قراره السياسي في الجانب العسكري، كشأن الأردن ،وذلك حول مسألة الصحراء الغربية، فالقرار السياسي المغربي، كان يقضي بأن الصحراء الغربية جزءاً لا يتجزاء من السيادة المغربية الكاملة على أراضيه، ولكن نتيجة للمشاكل السياسية والعسكرية الاقليمية، مع الجزائر وغيرها، قطعت الولايات المتحدة المساعدات العسكرية عن المغرب، ليقبل بالطرح السياسي الأمريكي بموجب خطة جيمس بيكر وزير الخارجية الأمريكي السابق بدعم من منظمة الأمم المتحدة.

الخدمات في دول الشرق الأوسط، كما أن البنية التحتية كالصناعة والتعدين والطاقة، حظيت باهتمام كبير، والتي هي بمثابة القواعد الأساسية، التي ترتكز عليها هذه الدول في تحقيق التنمية، وهذا تم من خلال التعاون الثنائي في مجال تخطيط، وبناء المشاريع، على إختلاف أنواعها ومستوياتها، سواء كانت من نوع تسليم المفتاح، أو من النوع الذي تقوم به الدولة المتلقية مباشرة، مقابل الإشراف على البناء من جانب الحكومة الأمريكية، باعتبارها الطرف المانح.

فعلى الرغم من الإختلاف النسبي، بين قيمة وحجم المساعدات المقدمة، من الحكومة الأمريكية لهذه الدول، وهذا يعتمد على نوع العلاقة، والشراكة الإستراتيجية، بين الولايات المتحدة، ودول الشرق الأوسط، فعلى سبيل المثال، لاحظنا أن مصر هي أكثر دولة تتلقى مساعدات، على مستوى الشرق الأوسط بعد إسرائيل، وهذا يعني أن نسبة المساعدات المقدمة لها، تفوق النسبة المقدمة لكل من الأردن والمغرب، فمصر شريك إستراتيجي بالنسبة للولايات المتحدة، كما أنها تقوم بدور فاعل في التوسط لدعم العملية السلمية في المنطقة.

أما المساعدات العسكرية، فإننا نجد أن الولايات المتحدة، مصدراً مهماً في التمويل العسكري لهذه الدول.

كما أنها تساعدها على تحقيق تنميتها وقدراتها العسكرية، من خلال المعدات العسكرية المقدمة لها، بالإضافة إلى التدريبات المشتركة، التي تهدف إلى إكساب قوات الدول المتلقية، لأفضل الخبرات والكفاءات في العمليات القتالية العسكرية، وتبرز أهمية التنمية في الجانب العسكري، من خلال بعض الجوانب التكنولوجية، التي منحتها الولايات المتحدة لهذه الدول، كأفضل التطبيقات التكنولوجية، التي تمتعت بها طائرات IF-16، المقدمة للأردن، وصواريخ Tow المقدمة للحكومة المصرية، حيث كان تقديم هذه الصواريخ مشروط بعدم إنتقالها للدول المجاورة.

فالمساعدات العسكرية، تشكل أحد جوانب التنمية التي تسعى إليها دول الشرق الأوسط، في إطار تلقي المساعدات، وهذا يعود لرغبة هذه الدول في الحفاظ على

كياناتها وأمنها الوطني، لاسيما أن منطقة الشرق الأوسط تشهد، أوضاعاً سياسية غير مستقرة، قد تسبب نشوب نزاعات مسلحة في أي وقت من الأوقات.

أما بالنسبة للمساعدات الإنسانية، فهي أحد جوانب المساعدات التي تتلقاها الدول محل الدراسة في إطار التعاون الثنائي المشترك، حيث تزود الولايات المتحدة، هذه الدول بالسلع الغذائية الأساسية، وهي القمح، بالإضافة إلى بعض السلع الأخرى، نتيجة عدم قدرتها على تلبية إحتياجاتها الغذائية، فعلى سبيل المثال أن مصر تستورد ثلثي احتياجها من القمح من الولايات المتحدة، على الرغم من أنها تزرع هذه السلعة بكميات كبيرة، هذه المساعدات المقدمة تأتي في إطار التعاون الثنائي المباشر، بين حكومة الولايات المتحدة ودول الشرق الأوسط.

أما على صعيد المساعدات الجماعية الدولية، وهي المساعدات المقدمة من المؤسسات المالية الدولية، كالبنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، في إطار التعاون، والتفاعل على المستوى الدولي، والذي يهدف إلى تحقيق التنمية في البلدان النامية، بما فيها دول الشرق الأوسط، وتتمتع الولايات المتحدة بإستراتيجية كبيرة، في إدارة هذا النوع من المساعدات، نتيجة لقوتها الإقتصادية التي تتمتع بها في تمويل المؤسسات المالية الدولية.

ولأن الولايات المتحدة، من أكبر الدول المساهمة في التمويل، فإنه من الطبيعي أن تتأثر سياسات هذه المؤسسسات، بالسياسة الخارجية للولايات المتحدة، حول تقديم المساعدات.

وساهم هذا النوع من المساعدات، في تحقيق التنمية الإقتصادية، في الدول محل الدراسة، على إختلاف مستوياتها وأولويات التنمية الوطنية، سواء من حيث علاج المديونية الخارجية، التي تثقل كاهلها، أو من حيث علاج المشاكل الإقتصادية الداخلية، كالعجز والتضخم، من خلال إستراتيجيات، يطبقها الخبراء، التابعون للمؤسسات المالية الدولية، بهدف تحسين الأداء والتطور الإقتصادي، بالإضافة إلى أن هذا النوع من المساعدات، يهتم بالبنية الإجتماعية، كأساس في التطور الإقتصادي، من خلال إستراتيجيات ذات نطاق أوسع من نطاق المساعدات الثنائية،

وهي تهدف الى إزالة التوترات التي تنتج عن المساعدات الثنائية، بهدف الحفاظ على وتيرة التوازن، في تقديم المساعدات على المستوى الدولي.

ولكن من القواعد المتعارف عليها، والتي لا خلاف بين دارسي العلاقات الدولية فيها، أن الولايات المتحدة لا تقدم المساعدات لأسباب إنسانية، إنما لخدمة أهدافها ومصالحها السياسية والإقتصادية في الشرق الأوسط، ولتحقيق هذه المصالح ربطت تقديم المساعدات، بالشروط التي تريدها، بغض النظر كما إذا كانت هذه الشروط تتفق مع مصالح الدول المتلقية أم لا.

فالولايات المتحدة، لها أهداف تكتيكية، وأهداف إستراتيجية، صممت المساعدات الخارجية، كماً ونوعاً لخدمتها، ذلك يعني أن المساعدات العسكرية والإقتصادية هي أحدى أدوات السياسة الخارجية، للإدارة الأمريكية لتحقيق مصالحها وأهدافها.

وإن النظر إلى السياق الذي قدمت فيه الولايات المتحدة المساعدات، للدول محل الدراسة، نجد التشابة في الطابع العام، كما أنها تخضع جميعها للشروط التي تفرضها الولايات المتحدة، بالإضافة الى أنها تستثمر هذه المساعدات وتديرها، بالطريقة التي تعكس رغبة الإدارة الأمريكية.

ولكن في حقيقة الأمر، أن سياق تقديم المساعدات، من حيث الجوهر يختلف من دولة لاخرى باختلاف الأوضاع الداخلية لهذه الدول من جهة، ومن جهة أخرى إختلاف المصالح والأهداف الأمريكية.

فمصر هي من أكثر الدول محط اهتمام لدى الإدارة الأمريكية، وسبب ذلك أن مصر تتمتع بعناصر قوة بشرية، وسياسية، وجيوبوليتكية، تمكنها من التأثير على التفاعلات الإقليمية، في منطقة الشرق الأوسط، كما أن مصر متوسط في حل الصراع العربي- الاسرائيلي، وتدعم السلام في المنطقة، وهو الأمر الذي أعطى حكومة الولايات المتحدة، توجيه مسار العلاقات الثنائية مع مصر، لتصل الى مرحلة الشراكة الثنائية كشريك إستراتيجي لا غنى عنه في المنطقة، و من هنا كانت السياسة الأمريكية في مجال تقديم المساعدات لمصر، أوسع نطاقاً، من السياسة

المتبعة في تقديم المساعدات لكل من المغرب، والأردن ، فالأردن شريك إستراتيجي ثاني بالنسبة للولايات المتحدة، وذلك من حيث ضمان الأمن الإسرائيلي، كما أنــه لا يملك من عناصر القوة، التي تمكنه من التأثير على المحيط الإقليمي، بالقــدر الــذي تتمتع به مصر.

لذلك ومن خلال المقارنة في الفصل الثالث بين الدول محل الدراسة، نجـد أن المغرب هي الدولة التي حصلت على أقل النـسب، مــن المـساعدات الأمريكيـة الإقتصادية والعسكرية.

وهذا عائد إلى قلة الدور السياسي المغربي في الشرق الأوسط، الذي تـستطيع الولايات المتحدة التأثير عليه، في المساعدات كأحـد أدوات سياسـتها الخارجيـة ، فضلا عن أن التوجه السياسي المغربي، لا يشكل تهديداً مباشراً للمصالح الأمريكيـة في منطقة الشرق الأوسط.

ذلك يعني أن المساعدات الخارجية المقدمة للدول محل الدراسة، فـي الـشرق الأوسط، كأحد أبعاد السياسة الخارجية للإدارة الأمريكية، فهي تهدف الــى إطــلاق العنان للتوجيهات السياسية الأمريكية في المنطقة، بما يكفل إعادة ترتيـب المنطقـة لتقبل الهيمنه الأمريكية المطلقة، ويساعدها في ذلك هو دورها المنفـرد فـي قيـادة العالم، في ظل غياب توازن القوى الدولية، الذي تمثل في إنهيار الإتحاد السوفياتي، وتوقف المد الشيوعي- الذي لو تم لأعطى خيارات للدول المتلقية فرصة الحـصول على المساعدات، في مقابل أقل الخسائر، والشروط - في ظل تنافس القوى الدوليـة الكبرى، (الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي) .

وبالتالي أن الدول المتلقية، وجدت نفسها مجبرة، أمام الخيارات التي تطرحهـا الإدارة الأمريكية، في مجال تقديم المساعدات، وهذا في واقعة يعـود إلـى ثلاثـة أسباب:

الأول: أن الدول محل الدراسة، والمتلقية للمساعدات تحتاج إلى الـدعم الخـارجي، الذي يشكل أساساً، لا تستطيع الإستغناء عنه في نموها وتطورها الإقتـصادي، على إختلاف مستوياته .

الثاني: أنها دول غير مصنعة عسكريا، ولا تمتلك القدرة علـــى شـــراء إحتياجاتهـــا العسكرية، بالوسائل التجارية العادية.

الثالث: تراجع نسبة المساعدات الدولية، المقدمة للدول، لأن نهاية الحرب البـــاردة، وإنهيار الاتحاد السوفياتي، أدى إلى عدم قدرة الدول لتعمل مع بعضها بـــشكل منتظم، في إطار تقديم المساعدات.

فهذه الأسباب أدت بالدول المتلقية محل الدراسة، أن ترضخ لمتطلبات السياسة الأمريكية، في مجال تقديم المساعدات، بصورة أدت إلى توســـع نفوذهـــا الـــسياسي والاقتصادي والعسكري، وجعلت مـــن التوجهـــات الـــسياسية الوطنيـــة، الداخليـــة والخارجية، لدول الشرق الأوسط، أن ترتبط بتوجهات السياسة الأمريكية، من خلال سياسات وإستراتيجيات، عكست أولوية المصالح والأهداف الأمريكية في المنطقـــة، بصورة لا تستطيع معها هذه الدول الاستغناء عـــن المـــساعدات كأحـــد المـــوارد الخارجية لها.

ومن هنا تظهر خطورة المساعدات، كونها وجهان لـــسياسة واحـــدة، فالوجـــه الأول الظاهر، أنها تعطي إنطباعاً بأن الولايات المتحدة تقدم المـــساعدات، لتحقيـــق التنمية في الدول المتلقية، والوجه الثاني وهـــو الخفـــي، أن هـــذه المـــساعدات أداة تستخدمها الولايات المتحدة للضغط على هذه الـــدول، عنـــدما تـــرى أن توجهاتهـــا السياسية، قد تضر بالمصالح والأهداف الأمريكية.

والحقيقة هي أن من ينظر إلى طبيعة هذه المساعدات، قد ينتابه شعور مزيف، بأن، حكومة الولايات المتحدة، قد إعترتها ثورة من الكرم فقررت أن تغدق العطايـــا على دول الشرق الأوسط، طمعاً في إغاثـــة الملهـــوف وأمـــلاً فـــي نـــشر الخيـــر والمعروف، ولكن الواقع أبعد ما يكون، لأن من ينظر في ثنايـــا الأمـــور، يجـــد أن السياسة الأمريكية، والغربية على وجه العموم تقوم في عقيدتها وأليات عملها على مبدأ تعظيم الربح الذي تضعه فوق كل مبدأ، ولو أدى ذلك إلـــى اســـتخدام العنـــف وأسلحة الدمار الشامل، لسحق كل مقاومة في وجـــه تحقيـــق مـــصالحها الكونيـــة

والاقتصادية، ومن هذا المنطلق نستطيع أن نفهم حقيقة تقديم المساعدات لدول الشرق الأوسط .

فمن جهة أولى، أن المساعدات الأمريكية لمصر والأردن، هي في جوهرها مساعدات للكيان الصهيوني، لأنها ترتبط بشكل مباشر بعقد الإتفاقات السياسية بين الدول العربية وإسرائيل، كما هو في حال مساعدات إتفاق " واي ريفر" كما تم إعفاء الأردن من ٧٠٠ مليون دولار، من ديون عام ١٩٩٤م، بعد إتفاق " وادي عربة"، وتحصل مصر على ملياري دولار سنوياً، لقاء صفقة كامب ديفيد.

ويصف وزير الخارجية الأمريكي جورج شولتز برنامج المعونات الأمريكية، في مقدمة تقرير خاص صدر عن الخارجية الأمريكية، عام ١٩٨٣م،(على أنه أداة أساسية من أدوات السياسية الأمريكية الخارجية، وأنه يرتبط ارتباطاً مباشراً بأمن أمريكا القومي، وازدهارها الإقتصادي).

وحتى لو نحينا الاعتبارات السياسية والاستراتيجية جانباً- وهي الأساس- فإن الولايات المتحدة، حتى الآن تربح إقتصادياً في الأردن أكثر مما تخسر، فبلغة الأرقام أن عجز الأردن، في ميزانه التجاري مع الولايات المتحدة، (الفرق ما بين صادرات الأردن، ووارداته من وإلى الولايات المتحدة سنوياً) كان خلال السنوات الثلاث ٣٥٢ مليون دولار عام ٢٠٠٠م، و ٣٩١ مليون دولار عام ٢٠٠١م ، ١٧٢ مليون دولار عام ٢٠٠٢م، وهذا يعني أن الولايات المتحدة ربحت في الأردن أكثر من ٩٠٠ مليون دولار، خلال عامين ونصف وهي كمية تقل قليلاً عن المساعددات المقدمة للأردن في عام ٢٠٠٣ والتي بلغت حوالي ٩٠٠ مليون دولار.

أما مصر، وفيما يتعلق بالمساعدات الأمريكية الخارجية، والموازين التجارية فإن الولايات المتحدة، تعطيها ملياري دولار في العام مثلاً، ولكن فائض أمريكا في ميزانها التجاري مع مصر خلال عام ٢٠٠١م كان ٢,٩ مليار دولار، كفائض لمصلحة الولايات المتحدة، وهو ما يماثل مساعدات أمريكا لإسرائيل التي تبلغ ٥,٨ مليار دولار، وهي أكثر من أي مساعدات تعطيها الولايات المتحدة، لأي دولة أخرى في العالم.

أما على صعيد الدين الخارجي، وبالنسبة للمبالغ التي يدفعها الأردن كأقساط وفوائد على ديونه الخارجية فإننا نجدها تبلغ بادنى التقديرات ما بين ١٤ و ١٥ % من دخله الإجمالي سنوياً، أي أكثر من حوالي ٥٠٠ مليون دولار سنوياً، وهذا يعني أن دفعات أقساط وفوائد الديون السنوية، يقارب في حجمها كل المساعدات الأمريكية وغير الأمريكية، هذا مع العلم أننا نقصر دوما على أداء الدفعات المطلوبة، فيصبح ما ندفعه فعلاً كخدمة للدين الأساس النقدي أقل بصورة دائمة من اللازم، وهي أساس المستحقات، مما يدفعنا للمطالبة بإعادة الجدولة، وهو ما يعني فعلياً، زيادة حجم الديون وبالتالي زيادة الاقساط والفوائد المترتبة عليها.

فالمساعدات هنا هي الحل المؤقت دائماً، الذي يشدنا باستمرار الى نظام العلاقات الاقتصادية الدولية غير المتكافئة، الذي يخلق الحاجة الى المساعدات الخارجية، في المقام الأول، وهي تصبح بذلك عائقاً امام التنمية الإقتصادية والحلول الطويلة المدى، التي يحتاجها الأردن ومعظم العالم العربي، والتي تعارضها دول الشمال، بكل ما أوتيت من عزم وقوة.

وحتى الآن كان الإفتراض المتضمن أعلاه، هو المساعدات الخارجية الأمريكية وغيرها هي مساعدات للأردن وغيره، والحقيقة أن هذا الافتراض غير دقيق على الإطلاق، فالمساعدة العسكرية الأمريكية مثلا هي في واقع الأمر مساعدة للشركات العسكرية الأمريكية، أو لوزارة الدفاع الأمريكية، أما المساعدات الاقتصادية الأمريكية، فالجزء الأساسي منها مشروط بشراء المنتجات الأمريكية؛ فهي كمن ينقل المال من جيبه الأيمن، الى جيبه الأيسر، وكذلك الحال في مصر، حيث تشكل المساعدات العسكرية ١,٢ مليار دولار، من أصل مليارين، بينما يذهب اكثر من ٧٠% من الـ ٨٠٠ مليون المتبقية كمساعدة عينية لشراء المنتجات الأمريكية مباشرة.

وفي الوقت نفسه، فإن المساعدات الخارجية الأمريكية، في المنطقة العربية، تذهب فعلياً لصيانة المنظومة الإقليمية، التي تحافظ على المصالح الأمريكية والغربية والصهيونية، في هذا الجزء من العالم، وتمنع بالتالي تطوره الإقتصادي والسياسي

الحقيقي، مع العلم أن اكثر من نصف المساعدات الخارجية الأمريكية، فـــي العـــالم يذهب تقليدياً للشقين الأمني والعسكري.

وقد أجمل الدكتور محمد عبد العزيز ربيع، أهـــداف برنـــامج المـــساعدات الأمريكية في المنطقة، في دراسته الموثقة عن الموضوع بما يلي:[(١)]

- تقوية أمن أمريكا ودورها الدولي.
- مساعدة أمريكا على الوصول الى الأسواق العالمية ومصادر الطاقة والمعادن الإستراتيجية.
- إحتواء الأنظمة والحركات السياسية المعادية لأمريكا.
- الحفاظ على التفوق العسكري والسياسي الصهيوني على الغرب.

ويمكن أن نضيف الى هدف ربط الـــدول المتلقيـــة للمـــساعدات إقتـــصادياً وسياسياً، بالدول المانحة، هدفاً آخر تتعاون حكومة الولايات المتحدة في تحقيقة مـــع المنظمات غير الحكومية الممولة أجنبياً وهو هدف إعادة هندسة المجتمـــع وصـــنع شريحة من المثقفين الليبراليين الذين ترتبط عقولهم، وليس فقط مصالحهم، بأمريكـــا والغرب والصهيونية.

فيصبح منطقياً بعد ذلك ان تستخدم الولايات المتحـــدة، ورقـــة المـــساعدات الأمريكية لدول الشرق الأوسط، كأداة للضغط عليها.

وبالتالي أن المساعدات الأمريكية، تشكل على المستوى البعيد، خسارة استراتيجية صافية لشعوب المنطقة، على الرغم من سراب الفوائد، التي يبدو أنها تأتي بها على المدى القريب، أما بديلها المنطقي فهو العمل لإيجاد حلول اقتصادية حقيقية لمشكلة التنمية، ويأتي على رأس هذه الحلول التخلص من استنزاف الموارد، النابع من الاستغلال الذي تمارسة دول الغرب الرأسمالي، والبنى الديكتاتوري التابع لها، في المنطقة، التي تشكل بـــدورها مرتعاً خصباً لهدر الموارد والفساد، والسعي لتشكيل تكامل اقتصادي، وتكـــتلات إقليميـــة محلية مستقلة، عن دول الشمال، قد تكون السوق العربية المشتركة من بينها المفتاح الأهم للخلاص الإقتصادي للاردن ومصر وغيره من الدول العربية.

---

(١) ربيع. محمد عبد العزيز، اهداف برنامج المساعدات الأمريكية، القاهرة، دار الشروق، ط١، ٢٠٠١م ، ص٤٥-٤٨.

التوصيات

١- اقامة سوق عربية مشتركة تعتبر أساساً فـــي التكامـــل الاقتـــصادي الاقليمي لدول الشرق الأوسط.

٢- تقديم مساعدات من الدول العربية الغنية الى الدول العربيـــة الفقيـــرة كاساس في تطوير الحياة الاقتصادية وخلق فرص عمل جديدة بـــدلاً من الاعتماد على المساعدات الأمريكية.

٣- استقطاب الدول العربية الغنية للكفاءات والقدرات والعقول من الدول العربية الفقيرة أي بمعنى تشغيل العمالة العربية في مجالات متعـــددة في الدول العربية الغنية.

٤- فتح حدود الدول العربية الفقيرة أمام استثمارات الدول العربية الغنية لا يجاد فرص عمل أفضل للطبقات الفقيرة.

٥- تقليص استثمارات الشركات الامريكية والغربية في منطقـــة الـــشرق الأوسط في مقابل تشجيع استثمارات الدول العربية الغنية.

٦- الاعتماد الزراعي المتبادل بين دول الشرق الأوسط لتشجيع دخـــول الصادرات الزراعية الى الأسواق العربية وتبادل الخبرات في المجال الزراعي.

٧- تخفيض رسوم الجمارك على السلع والبـــضائع الـــواردة مـــن دول الشرق الأوسط في مقابل رفع رسوم الجمارك على السلع والبـــضائع الأمريكية والغربية.

قائمة المراجع العربية

الكتب:-

١- إبراهيم. دينا جلال ، **دور المعونة الأمريكية في تنمية الاقتصاد المصري** ، القاهرة جامعة القاهرة ، الطبعة الأولى ١٩٩٤.

٢- إبراهيم. سعد الدين، **التحول الديمقراطي في الوطن العربي**، القاهرة، دار قباء، ط١، ٢٠٠١م.

٣- أبو دوح . محمد ، **منظمة التجارة العالمية واقتصاديات الدول النامية** ، الإسكندرية الدار الجامعية ، الطبعة الاولى٢٠٠٣.

٤- إمام. عماد ، **مستقبل التخطيط الاقتصادي في أقطار المغرب العربي باحتواء التغييرات المحلية والإقليمية والدولية** ، الرباط ، المعهد العربي للتخطيط، الطبعة الأولى ١٩٩٣م.

٥- أيوب. سميرة ، **صندوق النقد الدولي وقضية الإصلاح الاقتصادي والمالي** ، القاهرة ،مطبعة الإسكندرية ، الطبعة الأولى ٢٠٠٠م.

٦- بدارين، فالح أحمد، **السلام الأردني الإسرائيلي**، عمان، دار مكتبة الحاق للنشر والتوزيع،ط٢٠٠٢،١م.

٧- بركات. نظام، **آلية صنع القرار السياسي**، الأردن، مركز الدراسات الأردنية،ط١، ١٩٩٧م.

٨- جو مرد. أثيل عبد الجبار ، **تقييم المساعدات الخارجية للأردن** ، عمان ، مركز الدراسات الإستراتيجية ، الجامعة الأردنية ٢٠٠٠م.

٩- حاتم. سامي، **قضايا معاصرة في التجارة والتنمية**، القاهرة، الدار المصرية، الطبعة الأولى ١٩٩٤م.

١٠- حجازي. المرسي سيد ، **اتساع نطاق الدين العام لدول العالم العربي**، القاهرة ،دار الحكمة ، الطبعة الأولى ١٩٩٧م.

١١- حسين، عادل ، **الاقتصاد العربي من الاستقلال إلى التبعية**،القاهرة ، دار الوحدة للنشر ، الطبعة الأولى ١٩٩١م.
١٢- حشيش. عادل احمد ، **العلاقات الاقتصادية الدولية** ، الإسكندرية ، دار الجامعة الجديدة للنشر ، الطبعة الأولى ٢٠٠٠م.
١٣- داوود . سعد ، **منظمة التجارة العالمية والاقتصاد العربي** ، القاهرة ، بيت الحكمة ، الطبعة الأولى ٢٠٠٢م.
١٤- ربيع. محمد عبد العزيز، **أهداف برنامج المساعدات الأمريكية**، القاهرة، دار الشروق، ط١، ٢٠٠١م .
١٥- ربيع. محمد عبد العزيز، **أهداف برنامج المساعدات الأمريكية**، القاهرة، دار الشروق، ط١، ٢٠٠١.
١٦- رهوان . محمد حافظ ، **اتفاقية التجارة العالمية وتأثيراتها على اقتصاديات الدول النامية** ، القاهرة ، كلية العلوم الشرطية ، الطبعة الأولى ١٩٩٩م.
١٧- سروجي. محمد محمود، **الجيش المصري في القرن العشرين** ، القاهرة ، دار المعارف ، الطبعة الأولى ١٩٩١م.
١٨- سعودي. هالة ، **المساعدات الأمريكية ومواقف السياسة الخارجية المصرية** ، القاهرة ، مركز البحوث والدراسات السياسية ، الطبعة الأولى ١٩٨٨م.
١٩- سيد . عباس حسين ،**المساعدات الثنائية لمصر** ، القاهرة ، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية و الطبعة الأولى ،١٩٩٦م.
٢٠- سيد. احمد عبد القادر ، **دور البنك الدولي في العلاقات الاقتصادية الدولية** ، بيروت ، معهد الاتحاد العربي للدراسات السياسية ، الطبعة الأولى ١٩٨٨م.
٢١- الشر يقي . محمد ، **إستراتيجية البنك الدولي في المغرب** ، الرباط ، دار الحياة ، الطبعة الأولى ٢٠٠٤م.
٢٢- صايغ. أروى ، **مستقبل السياسة الدولية** ، تجاة الشرق الأوسط ، عمان ، مركز دراسات الشرق الأوسط ، الطبعة الأولى ١٩٩٦م.

٢٣- عبد الخالق . جودة ، **شروط الحصول على الموارد الخارجية** ، **الانفتاح** ، **الحصاد ، المستقبل** ، القاهرة ،الدار الجامعية ، الطبعة الأولى ٢٠٠٢م.

٢٤- عبد العظيم . حمدي ، **الجات والتحديات** ، القاهرة ، أكاديمية السادات للعلوم الإدارية ، الطبعة الأولى ١٩٩٦م.

٢٥- عبد الفتاح، سيف الدين، **المساعدات الخارجية والتنمية في العالم العربي**، القاهرة، المركز العلمي للدراسات السياسية، ط١، ٢٠٠١م .

٢٦- عجام . ميثم ، **التمويل الدولي** ، القاهرة ، دار الكندي ، الطبعة الأولى ٢٠٠٢م.

٢٧- عزالدين . إبراهيم ، **العلاقات الأردنية الأمريكية** ، عمان ، مركز الرأي للدراسات ، الطبعة الأولى ١٩٩٨م.

٢٨- عزيز. محمد فؤاد ، **القروض الخارجية والمؤسسات المالية المصرية**، (ت . د) ، الطبعة الأولى ١٩٩٥م.

٢٩- عمرو. ثروت سلامة ، **المساعدات الأمريكية والتحول الديمقراطي في الأردن** ، عمان ، دار مجدلاوي ، الطبعة الأولى ٢٠٠٤م.

٣٠- عوض الله . صفوت عبد السلام ، **السياسات التكيفية لصندوق النقد والبنك الدوليين** ، القاهرة ، دار النهضة ، الطبعة الأولى ١٩٩٣م .

٣١- قات . يوسف ، **الدعم الزراعي للأردن وفقا لمنظمة التجارة العالمية** ، عمان ، مؤسسة التسويق الزراعي ، الطبعة الأولى ٢٠٠٠م.

٣٢- قاسم . منى ، **الإصلاح الاقتصادي في مصر** ، القاهرة ، الدار المصرية اللبنانية ، الطبعة الأولى ١٩٩٧م.

٣٣- مجدوب . أسامة ، **الجات والبلدان العربية** ، القاهرة ، الدار المصرية ، الطبعة الأولى ١٩٩٦م.

٣٤- مجلس الأعيان الأردني. **اتفاقية التجارة الحرة بين الاردن والولايات المتحدة**، عمان ٢٠٠١م

٣٥- مجلس الأعيان الأردني. اتفاقية عدم تسليم الأشخاص للمحكمة الجنائية الدولية ، عمان ٢٠٠٥م.

٣٦- مصطفى . نادية ، العلاقات الاقتصادية الدولية ، القاهرة ، دار القاهرة ، الطبعة الأولى ١٩٩٩م.

٣٧- مصطفى،هالة، النظام السياسي والتحول الديمقراطي في مصر، القاهرة، دار بيروت للنشر والمعلومات،ط١، ١٩٩٩.

٣٨- ناصري . مصطفى ، المغرب ومنظمة التجارة العالمية ،الرباط ، مركز الرباط للنشر ، الطبعة الأولى ٢٠٠١م.

٣٩- وزارة التخطيط والتعاون الدولي الأردنية . قسم التعاون الخارجي ، مبالغ المساعدات المقدمة من الولايات المتحدة للأردن ، عمان ٢٠٠٥م.

٤٠- وزارة التخطيط، قسم التنمية الوطنية، نشرة البنك الدولي ٢٠٠٤م.

٤١- ياسر قطيشات، السياسة الخارجية المصرية تجاه ازمة الخليج، عمان دار الكندي، ط١ ، ٢٠٠١.

الكتاب المترجم

١-ايبرسون . توماس ، العلاقات الدبلوماسية الأمريكية مع الشرق الأوسط ، ترجمة دار طلال ، بيروت ، الطبعة الأولى ١٩٩٢م.

٢- بنلسون . رانسيس ،اجراءات لضمان الاستخدام الفعال للمساعدات ، ترجمة دار طلال ، بيروت ١٩٩٦م.

٣- بيار . شربيل ، البنك الدولي ، ترجمة فؤاد بلبع ، القاهرة ، دار سينا للنشر ، الطبعة الأولى ١٩٩٤ م.

٤- تشيرجي، دان، أمريكا والسلام في الشرق الأوسط، ترجمة محمد مصطفى غنيم، القاهرة، دار الشروق، ط١، ١٩٩٣.

٥- درويش. خليل ، سياسة المعوقات الخارجية اليابانية ، ترجمة علي الصناوي ، القاهرة ، دار النهضة العربية ، الطبعة الأولى ١٩٩٥م.

٦-كارو . دومنيك ، صندوق النقد الدولي ، ترجمة مصطفى السيوطي ، القاهرة ، وزارة الثقافة والإرشاد القومي ١٩٧٨ م.

٧-كانتور . روبرت ،. السياسة الاقتصادية للبنك الدولي ، ترجمة أحمد الظاهر ، عمان ، مركز الكتاب الأردني ، ١٩٨٩م.

٨-ميشيل . تشوسودوفيكس ، عولمة الفقر ، القاهرة مكتبة الأهرام للبحث العلمي .

٩-هانتنجنتون، صموئيل، الموجة الثالثة التحول الديمقراطي في القرن العشرين، ترجمة عبد الوهاب علوي، الكويت، دار سعاد صباح، ط١، ١٩٩٣.

١٠- هايتر . تيريزا ، امبريالية المساعدات ، ترجمة مجدي ناصيف ، القاهرة ، دار ابن رشد ، ١٩٨٩م.

١١-والترز . روبرت ، المعوقات الأمريكية والسوفياتية ، ترجمة نبيل صبحي، الكويت ، دار القلم ١٩٧٤م.

الدوريات العربية :-

١- أبو عامود . محمد سعيد ، الدور المصري في الشرق الأوسط بعد الحادي عشر من سبتمبر ، مجلة السياسة الدولية ، العدد١٤٨ لسنة ٢٠٠٢م.

٢- أبو علاء . سلطان ، التحديات الجديدة للجات وأثرها على مصر ، مجلة البحوث التجارية ، العدد١ لسنة ١٩٩٥م.

٣- احمد . عبدا لرحيم احمد، الخفض التدريجي لعجز الموازنة كأحد المكونات الرئيسية لبرنامج اتفاق النوايا بين مصر وصندوق النقد الدولي ، مجلة البحوث التجارية ، العدد١٤ لسنة ١٩٩٢م.

٤- الباز . هدى عبد اللطيف، برنامج صندوق النقد الدولي للإصلاح والتكيف الحقيقي بين مفاهيمه ونتائجه الواقعية، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية ، العدد٤ ، الإصدار ٧ لسنة ٢٠٠١ م.
٥- بسيوني . عبير ، الولايات المتحدة والتدخل لحماية حقوق الإنسان ، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٢٧ لسنة ١٩٩٧م.
٦- جاد. محمد المعونة الخارجية الأمريكية والأهداف الأمنية، مجلة السياسة الدولية ، الإصدار ١٧ ، العدد١٢٧ لسنة ١٩٩٧م.
٧- حسين. مصطفى مهدي، صندوق النقد الدولي في التكييف الاقتصادي للبلدان النامية، مجلة آفاق اقتصادية، العدد ٦٩ – ٧٠ لسنة ١٩٩٧م.
٨- حنان. الشراكة المصرية الأمريكية ، مجلة السياسة الدولية العدد ١٢٤ لسنة ١٩٩٦م.
٩- دويدار . حنان ، الولايات المتحدة الأمريكية ، المؤسسات المالية الدولية ، مجلة السياسة الدولية ، العدد١٢٧ لسنة ١٩٩٧م.
١٠- ربيع. حامد ، السياسة الأمريكية الجديدة ، مشكلة الغذاء ، مجلة شؤون عربية ، العدد١٩ لسنة ١٩٩٤م.
١١- رشدان . عبد الفتاح ، المساعدات الأمريكية لمصر خلال سياسة الباب المفتوح ، مجلة أبحاث اليرموك ، العدد٨ لسنة ١٩٩٢م.
١٢- ريموند، سوزان،ترجمة صفاء روماني ، المساعدات الخارجية في عالم يهرم ، مجلة الثقافة العالمية العدد ١٢٠ سنة ٢٠٠٣.
١٣- سيد. هدى ، أثار برنامج التثبيت والتكييف الهيكلي على مستوى الأداء الاقتصادي ، مجلة بحوث اقتصادية عربية ، العدد٩-١٠ لسنة ١٩٩٧م.
١٤- شوقي . محمد شوقي أحمد ، ماهية وأشكال المعونة الأمريكية ومعايير منحها للحكومة العربية ،مجلة البحوث العلمية التجارية ، العدد١٢ لسنة ١٩٩٤م.
١٥- طريف. جليل ، قروض الأردن الخارجية ودورها في التنمية الاقتصادية ، نشرة البنك المركزي الأردني ، دائرة الأبحاث والدراسات ١٩٨٩م.

١٦- عبد الحي وليد، علاقة السياسة الأمريكية بالتحولات الديمقراطية في الوطن العربي، المستقبل العربي، العدد٢٦٧، ٢٠٠١ .

١٧- عجلوني . احمد طه ، إستراتيجية البنوك الأردنية ومنظمة التجارة العالمية ، مجلة اربد للبحوث والدراسات ، العدد٤ لسنة ٢٠٠٢م.

١٨- عليوة . السيد، المعونة الخارجية طريق في اتجاهين، مجلة الباحث العربي ، مركز الدراسات العربية ، العدد٤٦ لسنة ١٩٩٨م.

١٩- فخراني ، رفعت ، المعوقات الاقتصادية الخارجية ، مجلة السياسة الدولية ، العدد٨٧ لسنة ١٩٨٧ م.

٢٠- لوزي . سليمان ، المساعدات الخارجية وأثرها على اقتصاديات الدول النامية ، مجلة مؤته للبحوث ، العدد الأول ١٩٨٧م.

٢١- معلوم. حسين ، المعونة الأمريكية الواقع والأفاق ، مجلة السياسة الدولية ، العدد١٣٠ لسنة ١٩٩٧م.

٢٢- نافعة . حسن، سياسة مصر الخارجية اتجاه الولايات المتحدة، مجلة الفكر العربي ، العدد٢٨ لسنة ١٩٩٦م .

<u>التقارير</u>

١-الاهرام ، ١٩٩٦م،التقرير الاستراتيجي العربي ، القاهرة ، وحدة الدراسات السياسية والاستراتيجية .

٢-البنك الدولي ، ١٩٨٩م- ٢٠٠٥م ، التقرير السنوي للبنك الدولي لتقديم القروض لمصر ، واشنطن ، الولايات المتحدة .

٣- البنك الدولي ، ١٩٨٩م- ٢٠٠٥م ، التقرير السنوي للبنك الدولي لتقديم القروض للمغرب ، واشنطن ، الولايات المتحدة .

٤-البنك الدولي ، ١٩٩٩٠م – ١٩٩٧م – ٢٠٠٥ م ، التقرير السنوي للبنك الدولي لتقديم القروض للاردن ، واشنطن ، الولايات المتحدة .

٥-صندوق النقد الدولي ، ١٩٩٣م - ١٩٩٨م - ٢٠٠٥ م ، التقرير السنوي لصندوق النقد الدولي لتقديم القروض لمصر ، واشنطن ،الولايات المتحدة .
٦-صندوق النقد الدولي ، ٢٠٠٣م ،٢٠٠٥م ، التقرير السنوي لصندوق النقد الدولي لتقديم القروض للاردن ، واشنطن ،الولايات المتحدة .
٧-صندوق النقد الدولي ، ٢٠٠٣م ،٢٠٠٥م ، التقرير السنوي لصندوق النقد الدولي لتقديم القروض للمغرب ، واشنطن ،الولايات المتحدة .

الرسائل / الاطروحات الجامعية :-

١- أشقر ، محمد ، ١٩٩٣م، **أثر المساعدات الخارجية في السياسة الخارجية الأردنية** ، رسالة ماجستير ، كلية الدراسات العليا ، الجامعة الأردنية .
٢- تل ، نبيل ، ٢٠٠٣م ، **العلاقات السياسية الأردنية الأمريكية**، رسالة الماجستير ، كلية الدراسات العليا ، الجامعة الأردنية .
٣- شريم، أمينة، ١٩٩٦م، **المساعدات الخارجية اليابانية كأداة لسياسية الخارجية**، عمان، الجامعة الأردنية.

المؤتمرات والندوات :-

١- تازي ، علامي ، **دور المغرب في منطقة التجارة العالمية** ، ورقة عمل في مؤتمر الدوحة لمنظمة التجارة العالمية حول النشاط الزراعي ، الدوحة ، ٢٠٠٣م.
٢- ثابت ، حسين ، **الأبعاد الدولية وأهداف التنمية الاقتصادية** ، مؤتمر السياسة الخارجية المصرية ، القاهرة ، مركز الأهرام للدراسات ، ٢٠٠٣م.
٣- فوزي قاسم، أنيس ، **مؤتمر النظام السياسي العربي والديمقراطية ٢٠٠١**، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر.
٤- نجار ، سعيد ، **التخصصية والتصحيحات الهيكلية في البلاد العربية**، القاهرة ، مركز الدراسات الإستراتيجية ، ١٩٩٠م ، ندوة مشتركة بإشراف صندوق النقد الدولي .

<u>الانترنت :-</u>

١-ثابت ، حسين ، اتفاقية عدم تسليم الأشخاص الأمريكيين للمحكمة الجنائية الدولية بين مصر والولايات المتحدة، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية ، القاهرة ، ٢٠٠٥م. (www.ahram.org)

٢- نعمه نجيب ، حيدر ، سياسات التحرر المالي في البلدان العربية ، دراسة حاله في الأردن ومصر والمغرب ، مجلة الجندول ، العدد٢٥، ٢٠٠٥م، (www.uluminsania.net) .

English References

Books:-

1- Adelman .Haward, International Aid ,concept Trends, First Published ,Newyourk,1996.

2- B.Glyeen.Pressela. Food Aid,Us Policy In North Africa,Washington.1995.

3- Baskin. V.s western Aid ,Firest Published, Moscow,1995.

4- Casseen . Robert and ssociates , Does Aid Work Clearn Don Presses , Oxford , 1990.

5- Colons . joseph ,Aid As Obestacle ,Institute For Food And Development Policy , Washington . 1995 .

6- F. Hopkins Rymonal Political .Economy Of Foriegn Aid , First Puplished , London ,2001.

7- Feis Herbert ,Foreign aid and foreign policy st.martins press, New York , 1994.

8- GBiard PGotman Foreign Aid National Vistment , London , 1989.

9- GWeinbawm Marven Egypet And The Politics , Of Us Economic Aid , WestView Press Colorado ,1989.

10- Jordinin Ministry Of Development And International Coopration – Department Of International Coopration Summary Record Of Negotiations On Jordan – u.s Development Coopration 2004/2005.

11- Karrabual . Ravi Foreign Aid Conditionality , London 2000.

12- M. Guees .Geroge, The Politicals Of United States Foreign Aid , London 1989.

13- Marteha Honey ,Imperial Aid , U.s Policy InAscua , Florida 1994.

14- Routledge .B. Perre, Amricans In The Egyption Army, Newyourk , 1997.

15- Walker .Edward .s , Billeterial Economic Aid By Middle East Institute 2002.

16- Williams . Roger,Foreign Aid ,Past Theory And Current Trends , First Puplished , washington , 1982.

17- Winbanbahm .G.Marvian ,Egypet And The Politices Of U.s Economic Aid ,First Published , West Press Colorado 1989.

PERIODICALS:

1- Alexandar Suzen, Staratigic Function of US Aid, Middel East Policy No4,1996.

2- Barry, Rubin, Bilaterial economic Aid for morocco,Middel East Review for Inter Natonal Affiars, Vol 11. 1998. www. Efc.org

3- Carapico, Sheila Forigen Aid and Democrization in the Arab World, Middle East Jordan Vol56 , No3, 2002

4- James, Steven "US Military Aid" Jornal Of Pease Resarch, Vol 32. No4. 1995.

Internet :-

1- A. Ledecm Micheal, US Militam Aid Advances-Morocco.
2- Abed-Malek, Talal, Economic Foreign Aid or Band, Cairo, 2002, www. Alhram.Org.
3- Ahearn. J. Rymonyd, U.S- Morocco,Free Tread Agrement, Washingtion 2005, www.Fas.Org.
4- Ahearn. J.Raymond, Morocco-U.S Free Tread Agreement, Washingtion 2005, www.Fas.Org.
5- Alexandar. Suzan, Militaelsim, Aid New York 1995, www. UAC. Org.
6- Alfred. B, Parados, Jordan U.S Relation and Bilateral Lissues foreign Affiars and Trend Devision, 2005, www.Fas.Org.
7- Amer Hashem Rabi Polical party and penoccrotic euections, rebat 20006 www.IDEA,org.
8- Arabic News, Morocc Stresses Need to Secure Development Countires in Multilateral Tread, Wahingtion,2002, www.Arabic New.Com.
9- Bank Of Amrica Laons to Egypt, New Yourk,2001, www. IEB. Org. Import- Export.
10- Barns. J. William, U.S Enhance Assistance To Morocco, U.S Embssayin rebat, 2003, www.U.S Embassy, Morocco. Org.
11- Benomar. Driss, Millenaiam Challeng Delegation attends Morocco Qualifes for Aid, Rebat,2005, www,U.S Ombessy Marocco.Org.
12- Brife to Congress 1994, Military Aid to Jordan, Washigton, www. Congress. Gov. U.S.
13- Brown, J. ciouson the Gulf Crises and the Egyptin rloe, washingtion, 1990. www.fas.or

14- Burer.Peter, U.S Economic Assistance to Morocco, Washingtion 1993, www.Fas.Org.

15- charlessm, Hauss Building Remo craeg inmorocco, Colorado, 2003. www.npr.org.

16- Clawson. Patrick and Amy, Policy Economic Aid, to Egypt Washington 2002, www. Washingtion Instate. Org.

17- Courtvanch, Ann, Byuying U.S Food Aid- Morocco, Washingtion, 2004, www.aswheuat.Org.

18- Delivery Of Economic Aid, Washington, 1996,www.Mepc. Org.

19- E.Pnthney, Economic Assistance Tomorocco, Washington, U.S Chanpar of Comarce, 2006, www.Scoup.Co.Org.

20- EI, Khalil. Zeina-Wold Bank Provies Morocco Loans Morocco To Suort Development, Washingtion, 2005, www.World Bank. Org.

21- Feld Dannel, Foreign Aid Affectvenss and Distribtion, Washington, D,C 2006www.Jha.ac.org.

22- Feld. Daniel, Ehren Forigen Aid Effictiveness and Bilateral Distrabation, Foreign Aid and bilated Distrantions, washingtion D,C 2006, www.Jha.ac.Org.

23- G.Lugar, Richard, Food Aid, Compiting Coals and Requeiments Titinder Titles Program, Washingtion 1995, www.GAO.Gov.

24- G.Marrvieen, Aid theory, Foreign Aid Tours, New yourk,2001, www.Bized,Ac.Uk vivtuA/Aid.

25- H.Davis, the Economic Development Morocco, Washingtion D.C, 2006, www. World Banking.Org.

26- Hacene. Boukaraoun, The Privarization Processin Morocco, Development Economic Vol 2.1991, ww.Dec.Org.

27- Hannrahan,F,,Carles Agriculutre Secport and Food Aid Programs, National Councel For sience And inviroment,Washington,2002, www.NCSE.Org.

28- Hanrahan. E Charles Agriclture Export Food Aid, Washington 1995, www. Fas. Org.

29- Hauraham. E. Charles, Agriculture Export Food Aid 2003, www.Fas.Org.

30- Hilms. Jesse Forigen Aid, U.S International Food Assistance Program/Wawhingtion 1997, www.GAO.Gov.

31- Horton. Brendan, Morocco: Anlayses and Reformof Economic Policy, Washingtion D.C 1992, www.Im F.Org.

32- International Financial Statistics, Yeur Book For Yearssm 2003, 2005.

33- International security and development cooperation program, office of international affairs Washingtion, 1991. www.isdo.org.

34- J. Freidrek U.S Military Traning Aid to Jordan Newyourk, 2003, www.Fas.Org.

35- Jermy ,M,sharp, Political and Reform in Egeypt, Washingtion, 2006, www.ipc.org.

36- John, walsh, the poitical reform and Democraziation in Egypt Newyourk 2001 www. Fas.org.

37- Jon B. Alterman, u.s Assistance Program in Egypt, The Center of Strategic and Enternational Study Washingtion, 2006, www.csis.org.

38- Kary. Martten, Negotiations Actest the Board, US. Morocco, Newyourk 2002, www.ustr.Org.

39- Kline. J William, Import- Export Banks Activites Relatic To Africa, Washingtion, 1997, www.Washingtion Watch. Org.

40- Kohler. Horst, U.S Securitey Objectyive Policy in Midle East, www.Dec. Orgm New Youk,1993.

41- Koplovisky. Micheal, Economic Conselov, U.S-Morocco, Washingtion, D.C, 2006, www.Bilaterats.Org.

42- Kozaryan Linda, U.S Morocco Traning Cooperation, Washington, 2006, www. Defense;oml.Org.

43- M.Sharp.Jermy.U.S Bilateral Economic Assistance to North Africa, Washingtion D.C, 2005, www.Fas.Org.

44- Malik. Ahmad Badawi, The Best Practice in Management of non Performing Loans Management in Morcco Weshegtia D.C 2004, www.Ifc.Org.

45- Mark. R. Clyde, U.S Arms Clinets Profiels- Egypt Washington, 2002, www. UAC. Org.

46- Mark. R.clyde, US Arms Clinets Proficls- Egypt Washingtion, 2002, www.UAC.Org.

47- Marren, Linda, Foreign Aid and Demoenization in Middiel East us Washingtion, 2003, www.ido.org.

48- Marto. Michel, Mumuradum on Economic and Financial Bolicy 2004, www. I.M.F. Org.

49- Maxwell, Simon Foreign Aid and Demecratization in Moddel East , London 2005, www.opi.org

50- Mazwék. Simon, Futnaper of U.S Biolatral Aid to north Africa, Peapr Working, Over Seus Development instutue, London, 2005, www.ODI.Org.

51- Meital. Yoram, Domistic Chelenges and Egypts U.S Policy Jornal Meria Volum2 , No 4, 1999, www. Biu. Ac. Il. Org.

52- Migdalivitz Carlo, Morocco Curent IOssuse, Specialist in Middle Eastren, Military A faiars, Rebort for Congress Washingtion 2005, www.fas.Org.

53- Migdalovitz. Carlo, Morocoo- Curent Issuse, Morocco Relation With U.S Boutright, Washingtion 2005, www.Fos.Org.

54- Morocco Country Assistance Strategy, 2006, www, Work Bank. Org.

55- National Endowment for democraey, Grants middle East and north Africa program, Washington 2006, www,NED.org

56- National Endowment for democraey, Grants middle East and north attvicas program, Washington 2006, www,NED.org.

57- Noowelss, Larry, Friegn Aid and US. Program and Policy, Washingtion, 2004, www.congress lobrary.org.

58- Nowels. Lary U.S- Egypt Stratigic Policy, Delegation of Aid Washingtion 2006, www.Congress Library.

59- Parados. Jordan, U.S Relation Bilaterial Issues Washington 2005, www.Fas. Org.

60- Patricia, J. Campbell, morocco transition the dene cratic and umanright LE G ACY, Morocco 2004,www.As Q.org.

61- Pliip.c. u.s Military Assitance to morocco, washigton 2004www.fas.org

62- Project Aid , www.USAid Moprocco.Org.

63- Project Aid, www UsAid-Jordan.Org.

64- Project Aid, www, USAId- Jordan.Org.

65- Project Aid, www. U.S Aid- Egypt. Org.

66- Project Aid, www.USAid-Jordan.Org.

67- Rebort by U.S Department of Agriculture, 1995,World Food Aid, Washingtion, www.Fas,Org.

68- Rebort for Congress, 1996, Top Ten Armes Export Subsides and Transfear Issuse, Washingtion. www.Fas.Org.

69- Rebort Human Right Watched, 2006, Morocco, Newyourk, www.Hrw.Org.

70- Rebort International Nacotice- 1997m Strregy, Miltary aid Legislation, Washington, Washingtion, www. State,Gov.

71- Report Central Bank of Morocco, 2006, Economic Proviel of the kingdom Helpful Morocco, Casablenaka, www.Moroccanarnericandtra.Org.

72- Report For Congress, Financist, Amrocom Bank in North, 1992, www.fas,Org.

73- Report For to, Trade Policy in Morocco, Genure, 2003, www.W to.Org.

74- Report Forwto, Morocco Joins Wto in For Mation Technology, Agrecxment, Gonave, 2003,www.wto,Org.

75- Report Gao For Congress, 1995, Food Aid, Compiting Goals and Requment, Ttender Title 1, Washington, www. Gao. Gov.

76- Report Gao For Congress, 2004, U.S Economic Assittance program in Morocco, New Yourk, www.Fas.Org.

77- Report GAO For Congress, 2005, Foriegin Assitance U.S Aid Cash Transfer Program in Egypt, www.GAO.Org.

78- Report GAO For Congress,1995, Food Aid Programs,www. GAO.Gov.

79- Report Gao, US Aid Cash Transfer Program In Egypt.

80- Report Gao. 2003, Food Aid Supplies to Jordan, Washington, www.Alerntuel. Org.
81- Report- Morocco, Runal Watursupply Proseat, Washington, 2005, www.World Bank.Org.
82- Report U.S Aid, 2006, Policy Frame Work For Bilat erial Aid, www.U.S Aid. Gov.
83- Report U.S Gpvernment Accountly Office, 2005, Foreign Assistance, U.S Aid. Cash Transfer Programi in Egypt Isupport Economic Refrorm Activites, Washington,www. GAO. Gov.
84- Report us Agency For International Development, 2001, Us Aid Tomiddel East, Washingtion, www.US Aid.gov.
85- Report US Aid, 1995, Approcheas to the policy Dealogue, Washingtion D.C, www. US Aid Morocco.Org.
86- Report US Aid, 1999, US Aid Projects,Washington, www US Aid.Gov.
87- Report US Aid, 2005, Jordan Whaite Supplies Food Aid, www. USDA. Gov.
88- Report, United States General Account, 1995, Food Aid For Egypt, Washington, www-GAO. Gov.
89- Report.US Aid,1995, Food Aid Programs, Washingtion,www.Fas.org.
90- Report-Morocco, Health and agriculture Finance management Project, Washingtion 1998, www.World Bank.Org.
91- Repport in Economic Policy-Morocco, 1994, www.Dosfan.Lib.Edu.
92- Reprt Gao For Congress, 1995, Export Food Aid, Washigton www.Gao. Gov.

93- Revekon, Roger, U.S Aid and Dimocrization in Middel East, Newyourk,2001www.IDO.

94- Rick travis, The united states and the promotion of democracy, Department of political science , November 1989, p8. www.dps.org.

95- Rodrik. Dani, The folw of Foeign Aid and Prvt Capital to Development Newyourk, 1997, www.np.Havy,miz.org.

96- Ruttan. Vemonw, U.S Development Assistance Policy in Middel East, Washingtion 1999, www.Fas.Org.

97- Salinger Lynn B., Future out Look for Morocco u.s Relation, Newyourk 2001.www.fas.org.

98- San. Mar Tian. Nancy, U.S Negotiation Project Aid To North Africa- Washingtion D.C 2003, www.Freerebalic. Com.

99- Sharp. Jearmy M.U.S Opreign Assistance To the Middel Esst, Historical, Bakground, Recont Trends Washington,2005, www.Library Congress. Gov.

100- Sharp. M. Jearmy, US Foreign Assisance to Middel East, Historical Back ground, Recent Treands, Washington 2005.

101- Sharp. M. Jermy, Egypt- United States Relation, Washington 2005, www. Fas. Org.

102- Smith. E. Mark, U.S Plays Amajor Role in Food Aid Aboard Washinton, 1992, www.Find Articles. Com.

103- The World Bank Aunual Reports 1989-2005

104- Tresas. Representation, Office U.S Morocco, Free Tread,Washingtion 2004, www.Ustr.Gov.

105- U.S Aid Morocco Overview, www.US Aid Maricco.Org.

106- U.S Aid Morocco, Mission History, www. U.S Aid Morocco Org.

107- U.S Aid Programs Umarry Financial Sid, Washingtion, D.C, 1998, www.Opoc.Gov.

108- U.S House Representative, The Future of U.S-Egypt Relation Testimony Washington 2004, www. House. Gov.

109- U.S Military Aid for Allountres in Middel East South Affrica, Washingtion, 2003, www.Fas.Org.

110- U.S- Morocco, Tread Agrement, Office of U.S Tread Washingtion, 2004, www.Tr. Org.

111- U.S. Department of State International Searving and development Cooperation Program, Office Emigrational, Washington P.C 1991, www.U.S DA.Gov.

112- Wayna. Anthony, Addredss on Econome Assistance to Morocco, U.S Champer of Commerce, Washington P.C 2006,www.Scoopco.Nz.Org.

113- Willson. Robert, Objectives of Military Aid For Middel East New Yourk 1994, www. Library Congress. Org.

114- World Bank, Loans Project to Egypt 2002.

115- World Bank, Loans, To Jordan, 2005, www. World Bank. Org.

116- World Bank, Strateigic Of Aid Egypt Washingtion 2000, www. World Bank.Org.

Abstract

THE IMPACT OF U.S AID ON THE POLITICAL DECISION MAKING IN THE MIDDLE EAST CASE STUDY (JORDAN, EGYPT, MOROCCO) 1989-2005

This Study Highlights, And Declares The Effect of U.S Aid on The Political Decision Making In The Jordan, Egypt And Morocco.

This Study Identifies The Methods And Tools That U.S Uses In Providing The Aid Which Will Achieve Its Prior Objectives And Strategic Interests In The Middle East Region And Changing The Attitudes of The Concerned Countries According To The U.S Tendency. Since Government Of Washington Consider Aids As One Of Its Instrument In Foreign Policy That American Administration Uses To Achieve Its Goals And Interest.

The Result of This Study Indicated That The U.S Aid has Avery Strong Effect on The Political Decision Making on These Countries.

That Need The U.S Aid For Many Purposes, Therefore, Respond To The U.S.A Directions And Polices In The Middle East Region.

Because U.S. A Links Providing Aids To These Countries With Economic, Military Humanity Conditions. From This Point The Effect Of Aids On The Concerned Countries in Its Political Decision Making Through Accepting The Reconditions Which Help American To Achieve its Interests.

This Study Relied on Three Basic Methodologies Represented in Comparison Methodology To Compare Among Concerned Counties. Statistical Methodology to Show the Ratios and Amounts Aids That The Concerned Counties During the Course Study and Received Analytical Methodology of Period Study and Analyses How The Effect Of US Aid On The Decision Making in These countries.

The Study Stand on the Theory That Says (When Ever The US Aid Ratio Increased, the effect of American on the Political Decision Making in These Countries will Increase.